وزارة التعليـم العـــالي والبحث العلـمي

جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

منهجية إعداد مذكرة

مطبوعة بيداغوجية مقدمة إلى طلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

لغرض الترقية إلى أستاذ محاضر – أ –

إعداد الدكتورة: سارة قريمس

2025–2026م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

_ المجلس العلمي _

المرجع رقم: 117 /ن ع ب ع /ك ح ع س/ ج ش ب ج/2026 الطارف في : 09 / 06 /2026

مستخرج من محضر المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية

رقم 13 المؤرخ في 09 جوان 2026

بناءً على محتوى محضر الدورة رقم 13 العادية المؤرخ في 09 جوان 2026

صادق ووافق المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية على المطبوعة البيداغوجية

- **الموسومة بـ** محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة .
- **مقدمة من طرف الدكتورة :** قريمس سارة [أستاذة محاضرة - ب]
- **موجهة لطلبة:** السنة الثانية ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية.
- **الموسم الجامعي:** 2025-2026 .
- **لغرض:** التأهيل الجامعي.

وذلك بناءً على التقريرين الايجابيين لكل من الخبراء :

أ.د عبدلي نزار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف
د. بوعون زكرياء	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الاخوة منتوري- قسنطينة 1

عميدة الكلية

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية
الأستاذة الدكتورة: كحيلة نجيب

رئيس المجلس العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس المجلس العلمي للكلية
الدكتورة: بليدي دلال

Scanné avec CamScanner

مقدمة:

إن إعداد مذكرة تخرج في شكل بحث علمي ذو جودة وقيمة علمية عالية، يتطلب إلمام الطالب بالخطوات المنهجية العلمية، حيث تبدأ أولى هذه الخطوات بمرحلة اختيار الموضوع الذي يتلاءم واستعدادات الطالب وقدراته العلمية والفكرية، بعدها تنطلق رحلته في البحث عن الوثائق العلمية التي يغذي بها موضوعه، وهذا الأمر يتطلب سعة الاطلاع والقراءة الموسعة والفهم المعمق لمختلف المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع، لأجل تصميم وبناء خطة بحث واضحة تشمل تحديد الإشكالية، كما يجب على الطالب تنظيم المعلومات وترتيبها بطريقة منطقية سلسة وصولا إلى النتائج، هذه المراحل كلها تساعد في بناء مذكرة تخرج متكاملة تعكس مستوى الطالب وقدراته العلمية.

لكن هذه المراحل يتحضر لها الطالب مسبقا، خلال مسيرته الدراسية التي تلقى فيها المبادئ الأساسية لمنهجية العلوم القانونية، بدءا من مناهج البحث التي تعرف فيها على مختلف المناهج المعتمدة في العلوم القانونية، كالمنهج الوصفي؛ المنهج التحليلي؛ المنهج المقارن، ثم التعرف على تقنيات البحث العلمي من خلال اكتشافه لأجزاء البحث العلمي وتقنيات الاسناد والتوثيق والبيبليوغرافيا، حيث تدرب على هذه التقنيات في أعمال بحثية مدرجة في حصص الاعمال الموجهة، وذهب إلى أبعد من ذلك في مرحلة الماستر، عند دراسته مقياس أخلاقيات البحث العلمي، إذ أصبح الطالب في هذه المرحلة على يقين أن الباحث يجب أن يتحلى بأخلاقيات البحث العلمي ويلتزم بالنزاهة والأمانة العلمية حتى لا يقع في فخ السرقة العلمية التي تُضعف من قيمة بحثه وتسيء إلى سمعته العلمية.

واليوم وقد أصبح الطالب في السنة الثانية ماستر، وهي المرحلة التمهيدية التي يتهيأ فيها لإنجاز عمل أكاديمي يجسد فيه ما تعلمه طيلة مشواره الدراسي الجامعي، الذي يجتمع فيه الجانب النظري بالجانب التطبيقي وفق منهجية علمية، ليخرج عملا أكاديميا يتسم بالجودة فيما يعرف ب"**مذكرة التخرج**".

إن تدريس "منهجية إعداد مذكرة" كمقياس موجه لطلبة السنة الثانية ماستر، يتضمن مجموعة من المحاضرات نسلط فيها الضوء على المحاور المبرمجة في عرض التكوين الخاص بتخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، حيث نسعى من خلاله إلى منح الطالب وإكسابه المهارات البحثية المبنية على مرتكزات البحث العلم، والتي تُسهل عليه تحرير بحث علمي قانوني ذو جودة وقيمة علمية. لذلك وقبل الحديث عن خطوات البحث العلمي، حري بنا الإحاطة أولا بمفهوم مذكرة التخرج حيث نمهد فيه للمحاور التي سنتناولها تباعا على النحو التالي: اختيار العنوان، جمع المادة العلمية؛ الإشكالية؛ تقسيم الخطة؛ مقدمة؛ العرض؛ الخاتمة؛ المراجع والتوثيق؛ ثم الإخراج النهائي للمذكرة وكيفية المناقشة.

لكن وقبل الحديث عن هذه المراحل، حري بنا أن نحيط الطالب علما بمذكرة التخرج، من خلال بيان مفهومها وأهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حتى يدرك قيمتها العلمية ومدى أهميتها في تحديد مساره الدراسي.

الإطار العام لمذكرة التخرج

تمهيد:

يحتاج كل طالب في سبيل إعداد بحث مكمل لنيل شهادة الماستر تحت إشراف وتوجيه الأستاذ المشرف، إلى منهجية علمية متخصصة في مجال العلوم القانونية، وتهدف هذه الأخيرة إلى تمكين الطالب من بناء تفكير منهجي سليم وإدراك واع، كما تمكّنه من اكتساب تقنيات البحث العلمي التي تعينه في فهم وتحليل النصوص القانونية والتعليق عليها، وتعد هذه المرحلة مهمة في المسار الدراسي للطالب إذ تعطي صورة واضحة لعملية تنفيذ البحث وتجسيد ما تمت دراسته طيلة مساره الدراسي، انطلاقا من اختيار الموضوع وصولا إلى دراسته واستخلاص النتائج ومن ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة.

انطلاقا من ذلك، ارتأينا قبل الخوض في محاور هذه المطبوعة، أن نقدم فصلا تمهيديا نعرف فيه بمذكرة التخرج، وبيان أهميتها في المسار الدراسي للطالب، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حتى يُمنح الطالب إحاطة شاملة عن الموضوع.

أولا: مفهوم مذكرة تخرج

تعد مذكرة التخرج أحد أهم الخطوات النهائية في مسيرة الطالب الجامعية، كونها تعكس ما تعلمه الطالب من معارف ومهارات خلال سنوات الدراسة، لذلك يجب التحضير المسبق له من خلال الأعمال البحثية التطبيقية التي ينجزها الطالب ويستعرض فيها قدرته على التحليل، البحث والابداع، ثم تقديم النتائج التي تسهم في تطوير المعرفة.

وللإحاطة بمفهوم مذكرة التخرج، سنتناول تعريف مذكرة التخرج وكيفية التحضير لها.

1- تعريف مذكرة التخرج

تعددت التعريفات واختلفت حول مفهوم مذكرة التخرج أو ما يعرف بحث التخرج، ونجد من بين هذه التعريفات:

مذكرة التخرج هي وثيقة علمية يعدها الطالب بناء على دراسة ميدانية أو تحليل نظري، تهدف إلى الإجابة على سؤال بحثي أو اختبار فرضية تتعلق بموضوع مجال الدراسة، تتضمن صياغة واضحة للإشكالية وتحليل للبيانات أو المصادر، ثم الوصول إلى النتائج التي تُسهم في إثراء المعرفة.[1]

ويعرف ايميل دوركايم (Emil Dorkheim) البحث الأكاديمي الذي يشمل أيضا مذكرة التخرج، بأنه وسيلة لفهم البنى الاجتماعية والعلاقات التي تحكم المجتمعات، وتعتبر مذكرة التخرج وسيلة للطلاب لتطبيق الأسس العلمية لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها بناء على البيانات والحقائق.[2]

ويعرفها ماكس ويبر (Max Weber) بأنها دراسة الواقع الاجتماعي بهدف فهم الظواهر الفردية المعاصرة وأسباب تطورها، مؤكداً على دور العقلانية والفعل الاجتماعي وقيم الباحث الذاتية في المنهجية، وأكد ماكس ويبر على التحليل التاريخي لفهم الحداثة بدلاً من إصدار الأحكام، بغية بناء معرفة ذات مغزى عبر فهم المعاني والقيم التي يضعها الأفراد في أفعالهم[3].

أما بيار بورديو (Pierre Bourdieu) فينظر إلى مذكرة التخرج باعتبارها وسيلة لفهم التوزيع الاجتماعي للرأسمال الثقافي، فهي تمثل تمرينا على تحليل البنى الاجتماعية ودراسة كيفية تأثيرها على الأفراد والجماعات.

---

[1]- دليلة خليفي، إجراءات اختيار موضوع البحث بين ذاتية الباحث ومتطلبات البحث، دفاتر الترجمة، معهد الترجمة، جامعة الجزائر 02، ص 52.

[2]- إيميل دوركايم، ترجمة: محمود قاسم، السيد محمد بدوي، قواعد المنهج في علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 50 وما بعدها.

[3]- إبراهيم كراش، هشام قاضي،" طبيعة المنهج في العلوم الاجتماعية عند ماكس فيبر"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 19، عدد 01، 2023، ص 297 وما بعدها.

وهناك من اعتبر أن مذكرة التخرج لا تخرج عن كونها بحث علمي أكاديمي، يتناول إشكالية معينة اعتمادا على منهج مناسب للدراسة، ووفقا لمنهجية علمية أكاديمية متعارف عليها، ويعتبر "البحث " وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر.[4]

يلاحظ على ما سبق أن مذكرة التخرج هي نوع من المذكرات الأكاديمية المرتبطة بمسار التكوين التي ينجزها الطالب عند نهاية مساره التكويني في الجامعة، يُظهر فيها الطالب قدراته العلمية والمنهجية ومكتسباته المعرفية التي تحصل عليها خلال دراسته، وتتوج بشهادة علمية تثبت ذلك.

وإذا نظرنا إلى مذكرة التخرج من وجهة نظر أخرى، يمكننا أن نقول بأنها ثمرة لجهد الطالب خلال سنوات دراسته، ومحصلة للمعارف والخبرات والتقنيات والمهارات التي اكتسبها طوال هذه السنوات؛ من خلال المواد المقدمة في المحاضرات، ومن خلال البحوث الصفية التي ينجزها تكليفا من أساتذته، ومن خلال القراءة الواسعة أو المتخصصة.[5]

وتعد مذكرة التخرج مرحلة يتعلم فيها الطالب كيف يبحث عن المصادر والمراجع المهمة في بحثه، وكيف يجمع المادة العلمية ثم ينسقها ويبوبها، وكيف ينظم هذه المادة ويستغلها أحسن استغلال في صياغة بحثه، بأسلوبه الخاص وشخصيته المتفردة لينطلق بعدها في إنجاز أبحاثه المستقبلية وقد اكتسب خبرة ومهارة.

2- المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة تخرج

إن مذكرة التخرج هي بحث علمي أكاديمي يتطلب تحضيرا مسبقا وخبرة كافية في مجال إنجاز البحوث العلمية، والطالب يتحصل على هذه الخبرة منذ التحاقه بالدراسة الجامعية في مرحلة الليسانس إلى غاية مرحلة الماستر، ويستحيل أن يكتسب هذه الخبرة قُبيل إعداد المذكرة، فهي نتاج تراكمات معرفية، لكن ما نلمسه على أرض الواقع هو ضعف التكوين المنهجي للطالب ما يزيد من معاناة

---

[4]- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، (د.ت.ن)، ص 26.

[5]- كاري نبيلة، المير بومدين، "تكوين الطالب المستمر وفاعليته في إنجاز مذكرة تخرج"، مجلة دراسات، 2017، ص 48.

الأساتذة المشرفين عند تصحيح المذكرة وتقويمها منهجيا وعلميا وحتى لغويا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم إدراك الطلبة لأهمية تحصيل الخبرة المؤهلة لهم لإنجاز أبحاث علمية على الأقل ترقى إلى مستوى القبول.

وحتى يتفادى الطالب الوقوع في هذا الخطأ؛ لا بد له أن يبدأ بالتحضير المسبق لإنجاز مذكرته منذ سنواته الأولى، التي يتم فيها تحصيل الزاد المعرفي واللغوي للطالب من خلال المطالعة والمحاضرات التي تقدم والأعمال التطبيقية التي يتدرب فيها على كيفية توظيف معارفه في شكل بحوث مصغرة الغاية منها إعداد الطالب للمرحلة اللاحقة.

كما أن الطالب لن يتمكن من تحضير مذكرته إذا لم تكن لديه الخبرة المعرفية والمهارة البحثية الكافية، هذه الأخيرة التي يكتسبها بالتدرب على إنجاز البحوث والممارسة الفعلية التي تهيؤه فكريا ولغويا، وهذا ليس بالأمر السهل لأنه يتطلب صبرا على مشقات العلم وطلبه، فطريق العلم مليء بالمطبات الأمر الذي يستدعي قوة الصبر والتحدي، كما أن البحث العلمي هو السبيل إلى المشاركة في حضارة هذا العصر، والإسهام في إثراء المعرفة البشرية، وهو في الوقت ذاته مطلب ينبغي تحقيقه وبذل الجهد والطاقة؛ فإذا لم يشارك الطالب ببحثه في إغناء المعرفة، ومواكبة ركب البحث العلمي وتسخيره لفائدة المجتمع، فأي نفع يجدي من دراسته وتكوينه، فإذا بقي الرصيد المعرفي الذي اكتسبه الباحث حبيس العقل البشري فكيف للعلم أن يتطور وكيف ستكوّن التراكمية العلمية التي تعد زاد المعرفة، لذلك يتوجب على الطالب خاصة والباحث عامة اخراج معارفه وتجسيدها في عمل بحثي منظم يفيد به الغير.

إذن وقبل البدء في إعداد مذكرة التخرج، يجب على الطالب أن يتهيأ بشكل مسبق لإنجاز هذا العمل، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- **التوكل على الله والاستعانة به:** لن يكون لهدف الإنسان وبرنامجه أية قيمة أو منفعة إذا لم يرافقه توكل مخلص على الله تعالى، واستعانة به في كل الأمور، ليكون التوفيق والتدليل للصعاب، فمن يتوكل على الله فهو حسبه.
- **وضع برنامج لتحقيق الهدف؛** إن الهدف الذي سطره الطالب لا يتحقق عشوائيا بدون برنامج صارم يلتزم به، فعلى الطالب أن يخطط جيدا لهدفه، وأن يعقد العزم على تنفيذ مخططه وبرنامجه، حتى يصل إلى هذا الهدف المنشود في الوقت المحدد والمناسب.
- **القراءة وتنمية الملكة اللغوية:** إن للقراءة الإيجابية الفاحصة أثر كبير في مد الطالب بمخزون من المفردات والعبارات، وعن طريقها تنمو ملكته اللغوية، وما يلاحظ في الواقع من تعامل الطلبة مع لغتهم العربية، من خلال أبحاثهم أو الامتحانات، هو تدني مستواهم اللغوي، وهذه المشكلة يتم حلها عن طريق تدارك الأخطاء، والعودة إلى تعلم لغتهم العربية الصحيحة، بالقراءة المستمرة.
- **تنمية القدرة على البحث العلمي:** فالقدرة على البحث والاستقصاء هي في أصلها موهبة، لكنها تنمى بكثرة القراءة في المجال الذي يرغب به الطالب، شرط أن تكون هذه القراءة قراءة إيجابية، تمد الطالب بالزاد العلمي النظري في المجال الذي اختاره.
- **الإلمام بكل تقنيات البحث العلمي الأكاديمي وممارستها في الأبحاث؛** لكي يعود الطالب نفسه على التحضير المنهجي لبحثه، وعلى كتابته كتابة منهجية صحيحة، لا بد له أن يتعرف على كل التقنيات المنهجية المستخدمة في الأبحاث العلمية، ويمارسها أثناء قيامه بالأبحاث المصغرة، التي يكلفه بها أساتذته تعميقا لتحصيله العلمي في المحاضرات.
- **تنمية قدرة الطالب على معالجة المعلومات وتحليلها وتفسيرها:** عندما يجمع الطالب مادته العلمية لاستثمارها في بحثه في شكل اقتباسات تخدم موضوعه، يجد نفسه عاجزا أمامها إن لم يتدرب على معالجة المعلومات الواردة فيها معالجة علمية هدفها التعليق على المادة العلمية، أو تحليلها ومناقشتها حينما يتطلب الأمر ذلك.

- **الاطلاع على المناهج المستخدمة في الأبحاث العلمية:** البحث العلمي لا يمكن أن ينجز الا بالاستعانة بمنهج علمي يتوافق مع موضوع الدراسة، ويؤدي إلى نتائج على قدر من الدقة والموضوعية.
- **البحث المستمر عن الإشكاليات:** على الطالب خلال دراسته الجامعية أن يكون فطنا، فلا تمر عليه محاضرة في مادة من المواد إلا وقد استمع إليها بفكره، وسجل ملاحظاته وتساؤلاته حول النقاط التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، فلربما يجد إشكاليات جديدة، أو إشكاليات لم يعطها الباحثون حقها من البحث والتنقيب.

ثانيا: أهمية مذكرة التخرج والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها

من المعلوم أن مذكرة التخرج تعد خطوة أساسية في المسار الأكاديمي، وبخاصة لطلبة القانون الذين يسعون من خلالها لبناء مهارات بحثية قوية، وتوفير فرصة لتطبيق المعرفة النظرية على مشكلات واقعية، مما يعزز مهارات البحث العلمي.

1- أهمية مذكرة التخرج

تتجلى أهمية إعداد مذكرة التخرج على مستويين: المستوى الأكاديمي، والمستوى الشخصي.

أ/ على المستوى الأكاديمي

- **تطبيق المعرفة:** إذ تعد مذكرة التخرج فرصة لتطبيق المعرفة النظرية التي اكتسبها الطالب طيلة مساره الدراسي، على مشروعه العلمي الذي يسعى من خلاله إلى توظيف مهاراته في إيجاد حلول للإشكاليات التي تحتاج إلى بحث ودراسة والوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق.
- **تنمية مهارات البحث:** تساهم مذكرة التخرج في تطوير مهارات البحث العلمي وتنميتها، كجمع البيانات وتحليلها والاستنباط والنقد والتعليق وغيرها.
- **التحضير للدراسات العليا:** تعد مذكرة التخرج الخطوة الأولى التي هي بمثابة المرحلة التحضيرية للطلبة الذين لهم الرغبة في مواصلة الدراسات العليا أو التعمق في مجال تخصصهم.

- تبرز مذكرة التخرج مدى مساهمة الطالب في تطوير البحث العلمي وتقديم الجديد خاصة في مجال تخصص الطالب.

ب/ على المستوى الشخصي

- تنمية القدرات الشخصية؛ حيث يكتسب الطالب مهارات في كيفية تنظيم أفكاره من خلال المطالعة المكثفة لمختلف المصادر والمراجع، مما يكسبه ذلك أيضا أسلوب النقد العلمي والتعليق على أفكار الغير، كما تُكسبه مهارة إدارة الوقت لأنه مقيد بضرورة إنهاء مذكرته خلال فترة قصيرة.
- تعزيز الثقة بالنفس؛ بعد إتمام مذكرة تخرجه ومناقشتها، يكتسب الطالب القدرة على التبرير وقوة الاقناع أمام لجنة المناقشة، كما تعزز لديه الثقة في قدراته العلمية وتشجعه على إنجاز مشاريع أكبر وأكثر تعقيدا.
- الكشف عن مدى جاهزية الطالب لخوض مسار البحث العلمي بصفة مستقلة.
- تنمي في الطالب روح التقييم والنقد لمختلف المصادر والمراجع التي يطلع عليها
- تعكس درجة تحكمه في مكتسباته العلمية القبلية من خلال الخروج من الإطار النظري الى التطبيقي المبني على التحليل والبرهان والاستدلال
- تبين قدرة الطالب على التحكم في عامل الوقت الذي يعد من أهم العراقيل التي تعترض عمل الطالب.

2- أهداف إعداد مذكرة التخرج

يسعى الطالب عند اعداد مذكرة التخرج إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والأكاديمية، ترتكز أساسا على تعميق المعرفة وتطوير المهارات البحثية، وإيجاد حلول للمشكلات لإثراء المعرفة، وهو ما أكدته المادة 2 من القرار رقم 362 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر[6]، حيث

[6]- قرار وزاري رقم 362، مؤرخ في 09 جوان 2014، الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

تنص على أن مذكرة الماستر تهدف إلى تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الأحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال.

أ/ الأهداف العلمية

- **اشباع الفضول العلمي**؛ من خلال تشجيعه على استكشاف الفجوات البحثية التي لم يوجد لها حل، مما يدفعه ذلك إلى الاطلاع الواسع واكتساب زاد معرفي كبير لإشباع فضوله العلمي في إيجاد حل للفجوة البحثية، كما تساعد عملية جمع البيانات والمعلومات من قبل الطالب، في تطوير مهارات وفنيات النقد والتفكير، حيث يختبر الطالب فرضياته ويحاول الإجابة على التساؤلات التي طرحها في بداية بحثه، ليستكشف حقائق جديدة، مما يعزز ثقته العلمية ويحفز فضوله المستمر، الأمر الذي يجعل البحث العلمي مصدرا للمتعة لا المشقة.
- **إثراء المعرفة العلمية**: فالطالب بعد إعداد مذكرة تخرجه، يكون بذلك قد سمح بتطبيق المعارف النظرية التي اكتسبها طيلة مساره الدراسي، على المشكلات الواقعية، مما يساهم في تفسير المشكلات العالقة وتقديم حلول لها، أو تطوير نظريات أو وضع قواعد علمية جديدة، وهذا حتما سيثري رصيد المكتبات الجامعية ويرفع المستوى الفكري للطلبة.
- **اكتساب الزاد المعرفي**: من خلال جمع رصيد معرفي واسع حول الموضوع محل الدراسة، الأمر الذي يساعد الباحث في إثراء المعرفة العلمية وتقديم حلول منطقية للمشكلات المطروحة، بالإضافة إلى الربط ما بين النتائج النظرية والتطبيقية واختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج أصلية.
- **تساعد الطالب على بناء أسلوب علمي قوي**؛ ويتجلى ذلك في تنظيم الأفكار وصياغتها بشكل منطقي واضح، فيتعلم ادبيات الكتابة من خلال التركيز على الأسلوب وتعميق الفهم والتحلي بالنزاهة العلمية، كما تساعده أيضا على تطوير الكتابة الأكاديمية التي تتسم بالتنظيم والدقة والتسلسل في سرد الأفكار.

ب/ الأهداف الأكاديمية

- تلبية المتطلبات الأكاديمية، فالطالب عند إعداده لمذكرة التخرج، فهو بذلك يكمل مسيرته الاكاديمية ولا يمكنه الحصول على شهادة الماستر إلا بمناقشة مذكرته.
- تكسب الطالب القراءة النقدية للدراسات السابقة، فمن خلال اطلاعه على الأبحاث السابقة لإثراء موضوع بحثه، حتما سيستكشف أمورا كان يجهلها مسبقا، ويجري مقاربات ما بينها ثم يحلل وينتقد ويبدي رأيه فيها.
- تساعد في إعداد الطالب وتأهيله للدراسات العليا أو الحياة العملية، من خلال تطوير مهارات التحليل والاستنتاج.
- تكسب الطالب فن التعبير والالقاء؛ إن عملية المناقشة التي يختم بها الطالب مسيرته الأكاديمية، تشكل تدريبا عمليا فعليا على العرض المباشر أمام الحضور، حيث يتعلم من خلالها الطالب كيفية التحكم في نبرة الصوت، والتواصل البصري ولغة الجسد لجذب الانتباه وإيصال فكرته بكل ثقة وكيفية التأثير على لجنة المناقشة، كل هذا يساهم في تعزيز الثقة بالنفس لدى الطالب، مما يحسن القدرة على الاقناع والتأثير في الآخرين أثناء عروضه المستقبلية.

المحور الأول:

اختيار موضوع البحث العلمي وصياغة العنوان

تمهيد

تخضع عملية إعداد بحث علمي في مجال العلوم القانونية، إلى مراحل متسلسلة ومتتابعة يجب على الباحث اتباعها واحترامها، حتى يتمكن من إعداد بحثه وانجازه بطريقة سليمة، وتعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من أهم هذه المراحل وأصعبها على الإطلاق، إذ يجد الباحث نفسه أمام خيارات يصعب المفاضلة بينها، أو يجد نفسه تائها في البحث عن موضوع يتسم بأصالة ولم تتم دراسته من قبل، لذا يجب أن يكون الاختيار حكيما وإلا ضاعت جهوده المبذولة سابقا، فإذا قام الطالب باختيار الموضوع ثم يكتشف بعدها أنه لا يستطيع المواصلة في هكذا موضوع لصعوبته أو لعدم توفر الوثائق العلمية الكافية، فيضيع جهده ووقته خاصة إذا كان الأمر متعلقا بمذكرة الماستر، لضيق الوقت الممنوح لإنجازها، لذلك وضعت ضوابط وقواعد يلتزم بها الطالب قبل الاقدام على اختيار الموضوع.

المبحث الأول: اختيار موضوع البحث

إن أول خطوة يخطوها الطالب قبل كتابة مذكرة تخرجه، هو البحث عن موضوع علمي، وتسمى هذه الخطوة "بمرحلة اختيار موضوع البحث العلمي"، أو ما يعرف أيضا ب"عملية تحديد المشكلة العلمية"، ولعل الاجماع ينعقد في معظم الجامعات والتخصصات على أن أصعب مرحلة يواجهها الباحث عامة والطالب خاصة، هي مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، فيجد نفسه أمام مفترق الطرق وخيارات يصعب المفاضلة بينها، لذلك حري به أن يحسن اختيار موضوعه.[1]

[1]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية: أطروحة الدكتوراه، مذكرة ماجستير، مذكرة ماستر، المقالات القانونية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 72-73. وينظر أيضا: صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2012، ص 130.

كما تعد هذه الخطوة الانطلاقة التي يسعى من خلالها الطالب للوصول إلى حل علمي، بغية كشف حقيقة علمية أو حقائق متعلقة بمشكلة البحث، وتفسيرها واستغلالها في معالجة القضية محل الدراسة، وللحديث عن اختيار موضوع البحث، يجب التعرض لمصادر الوصول إلى موضوع البحث ومعايير اختياره، وكذلك عملية الاشراف.

المطلب الأول: مصادر موضوع البحث العلمي ومعايير اختياره

تعد المصادر في البحث العلمي؛ الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث لجمع المعلومات الموثوقة حول موضوع دراسته، فاختيار موضوع البحث يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر مصادر علمية موثوقة، تضمن تأصيل الدراسة وتدعم فرضياتها ونتائجها، كما تتحدد معايير اختيار الموضوع من حيث أهمية البحث في إثراء المعرفة، وقابلية جمع المعلومات من المصادر المتاحة، بالإضافة إلى إمكانية تحليل هذه المعلومات بشكل فعال، مما يضمن جودة البحث ومصداقيته العلمية.

الفرع الأول: مصادر موضوع البحث العلمي

يتم الوصول إلى اختيار موضوع البحث العلمي، من خلال عدة مصادر منها:

- **التخصص:** فكل طالب يدرس في التخصص الذي يوفر له سلسلة دروس ومحاضرات مرتبطة بالتخصص وبمنهجية البحث، الأمر الذي يكسبه المعرفة والخبرة في المجال، كما يطلعه على الإشكالات التي تمت دراستها والتوصل إلى حلها، وكذلك الاشكالات التي لا تزال الأبحاث قائمة بشأنها ولم يتم التوصل فيها إلى حل من قبل الدارسين.[1]
- **الأبحاث السابقة:** من المعلوم أن أهم خاصية تميز المعرفة هي التراكمية، وكل بحث هو امتداد للبحوث السابقة وتكملة لما توقف عنده العلم[2]، فالأبحاث السابقة تعد مصدرا

---

[1]- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، (د.ت.ن)، ص 69.

[2]- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم، المنهج، الإجراءات، ط 2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (د.ت.ن)، ص 47.

للمشكلات البحثية، لذلك يجب على الطالب عند اختيار موضوع مذكرة التخرج الاطلاع على مختلف الأبحاث السابقة ويخص منها الأبحاث الحديثة كونها تعالج إشكاليات حديثة تساعد الطالب وتمنحه فكرة حول الموضوع الذي سيختاره، كما قد تتضمن هذه الأبحاث في توصياتها ومقترحاتها آفاقا جديدة للبحث حول إشكالية لم يتم التوصل إلى حلها، يمكن أن تكون من ضمن الخيارات التي وضعها الطالب.[1]

- **الكتب والمجلات والدوريات:** إن اطلاع الطالب المستمر لمختلف الوثائق العلمية خاصة المرتبطة بمجال تخصصه، تمنحه فرصة استكشاف مختلف المواضيع التي طرحها الكتاب والفقهاء واستجلاء أهم الإشكالات التي توصلوا فيها إلى حلول وكذلك التي لم يجدوا لها حلا، ومن ثم ستكون بمثابة الانطلاقة لاختيار موضوع البحث.
- **محيط العمل والخبرة الميدانية:** يوفر محيط العمل خبرة عملية للطلبة الذين يشغلون وظيفة، خاصة إذا كانت مرتبطة بالتخصص حيث تكشف لهم عن بعض الإشكالات التطبيقية مما يفتح لهم آفاق البحث من هذا المجال، كما أن محيط العمل يكسبهم المهارة العلمية وفنيات البحث الميداني من خلال تسهيل الحصول على مختلف البيانات والإحصاءات التي تمكنهم من استغلالها في موضوعاتهم.[2]
- **الأستاذ المشرف:** يعد المشرف الجسر الذي يصل ما بين الطالب والعالم الأكاديمي، فهو حجر الزاوية في مساعدة الطالب في اختيار موضوع بحثه، لأنه لا يختار الموضوع نيابة عن الطالب؛ بل يوجهه لاكتشاف موضوعه بنفسه بطريقة علمية، فمساعدته تكون محورية في تحويل مشكلة معينة إلى مشروع بحث، فمثلا يختار الطالب موضوعا عن الجريمة الالكترونية، فيكون دور المشرف هو تحديد مجال دراسة هذا الموضوع في نطاق ضيق حتى يسهل عليه دراسته.

---

[1]- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار لايمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2025، ص 77.

[2]- ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 70.

- **التقارير والإحصاءات:** تعتبر التقارير والاحصاءات بوصلة الباحث عند اختيار موضوع بحثه، فهي التي تحدد له وجهة بحثه، فهي لا تقدم فقط الأرقام والبيانات وإنما تحدد الفجوات والمشكلات التي تبحث عن حل، فغالبا ما تخفي الإحصاءات والتقارير الرسمية تناقضات تثير فضول الباحث، كما تساعده على تضييق نطاق بحثه وحدود دراسته (مثال: إحصاءات الجريمة تبين أن جرائم الاحتيال الالكتروني زادت في السنتين الاخيرتين بنسبة 200%) هذا يدفع الطالب إلى البحث في هذا الموضوع وأسباب تفشي هذه الظاهرة.[1]
- **الاتصالات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين:** إذا كانت التقارير والإحصاءات تعطي الطالب الأرقام والاتجاهات العامة للموضوع، فإن الخبراء والمختصين يمنحونه العمق؛ السياق؛ والنظرة البعيدة التي لا تستطيع الإحصاءات منحها له، فالخبير الذي يعيش في مجاله البحثي له دراية كافيه بالإشكالات التي لم يوجد لها حل بعد، فمثلا يمكن للخبير أن يوجه الباحث بأن الفكرة التي تبدو مهمة علميا، قد لا تبدو كذلك عمليا كونها قد تكون غير قابلة للتنفيذ، "فالحوار مع خبير أو متخصص يمكن أن يكون مصدر إلهام لم يخطر ببال الباحث".

الفرع الثاني: معايير اختيار موضوع البحث العلمي

قبل اختيار موضوع البحث العلمي، يجب على الباحث أن يجيب عن بعض الأسئلة التي يطرحها على نفسه قبل أن يقرر الشروع فيه وهي: هل مشكلة البحث تدخل ضمن اهتمامات الباحث؟ هل مشكلة البحث جديدة؟ هل ستضيف هذه الدراسة شيئا للبحث العلمي؟ هل مشكلة البحث صالحة للدراسة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات يقودنا إلى تحديد معايير اختيار موضوع البحث العلمي التي تنقسم إلى نوعين؛ معايير ذاتية تخص الباحث، ومعايير موضوعية تكون مرتبطة بموضوع البحث.

أولا–المعايير الذاتية: تنحصر المعايير الذاتية فيما يلي:

[1]– مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 70.

أ- **معيار الاستعداد العقلي والرغبة النفسية:** إن عنصر الاستعداد العقلي هو القدرات العقلية التي يمتلكها الباحث للتعمق والفهم والتحليل لجميع جوانب الموضوع، ويكتسب الباحث هذه القدرات من سعة الاطلاع، وكثرة القراءة في شتى المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بحثه التي تمنحه الزاد المعرفي الذي يغذي به استعداداته الفكرية.

أما عنصر الرغبة النفسية فهو العنصر الدافع للباحث، فمن رغب في موضوع، من المؤكد أنه سيبدل كل جهده من أجل إظهاره في أحسن صورة،[1] والإحباط النفسي هو عامل من عوامل العزوف عن البحث والانقطاع عن مواصلة الجهد، لذا وجب التريث عند اختيار الموضوع [2]، وتظهر آثار الرغبة النفسية في اختيار موضوع البحث على شخصية الطالب أو الباحث، فيشعر بالمتعة عند كتابة بحثه؛ بل ويتحمس لإتمامه في أبهى حلة وبأفضل أسلوب، وفي مقابل ذلك إذا لم تكن لديه الرغبة في الكتابة، فإن ذلك يأثر سلبا على مردوده العلمي.[3]

بالعودة للنصوص التنظيمية التي تحكم البحث العلمي في الجزائر، سواء ما تعلق بالأطروحات أو الرسائل أو المذكرات، نجدها تعطي نوعا من الحرية للطالب لاختيار موضوع البحث ضمن القائمة المسطرة والمنشورة، والكل يشجع فكرة منح الطالب حرية في اختيار الموضوع الذي يتواءم ورغباته واستعداداته المعرفية.[4]

---

[1]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت.ن)، ص 38.

[2]- علي ضوي، منهجية البحث القانوني: طرق اعداد الرسائل الجامعية في القانون والتعليق على الأحكام وكتابة الاستشارات واستخدام المكتبة القانونية، ط 03، منشورات جامعة ناصر، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 19. ينظر أيضا: عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 83.

[3]- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1986، ص 30.

[4]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 83.

ب- **معيار التخصص العلمي أو الأكاديمي**: إن معيار التخصص العلمي ضروري في اختيار موضوع البحث في مختلف الأطوار[1]، فالباحث يجب أن يكون متخصصا في الموضوع الذي يريد البحث فيه، فلا يحق له مثلا وهو مسجل في تخصص العلوم الجنائية، ويبحث في موضوع الصفقات العمومية، فلكل مجال اختصاصه، ويقع على عاتق اللجان والهيئات العلمية تمحيص المواضيع والتأكيد على ضرورة أن تكون في إطار التخصص.[2]

ت- **معيار التخصص المهني**: قد يشغل الباحث إلى جانب دراسته مهنة معينة في جهاز معين كالإدارة، أو مديرية ...الخ، هنا يستحسن من الباحث أن يختار موضوعا لمذكرة الماستر يكون مرتبطا بنشاطه، فلا يحق للباحث الذي يشغل منصبا مثلا في الغرفة التجارية بالمحكمة أن يسجل موضوعا مرتبطا بالتنظيم الإداري للبلدية، على الأقل يجب أن يكون موضوعه قريبا لنشاطه، وهذا لتعميق معلوماته.[3]

ث- **معيار القدرات اللغوية**: إن اختيار موضوع البحث العلمي تتحكم فيه الاستعدادات والقدرات اللغوية للباحث، لان إتقان اللغات يساعد الباحث كثيرا في انجاز بحثه والتوسع فيه بالاعتماد على المقاربة والمقارنة بين مختلف التشريعات والأنظمة مما يعطي قيمة علمية أكبر للموضوع، لذلك يفترض أن يكون الطالب متقنا على الأقل للغة أجنبية تعينه على ترجمة المصادر الأجنبية التي يدعم بها دراسته،[4] ومن المعلوم أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسعى إلى تعميم تعلم اللغة الإنجليزية في المؤسسات الجامعية على اعتبار أنها لغة العلم والأكثر تداولا في العالم.

---

[1]- من المعلوم أن اللجان العلمية ولجان التكوين، تلعب دورا مهما في دراسة المواضيع وجعلها في سياق تخصص الطالب، حيث يُلزم الطالب بضرورة التقيد بالتخصص الذي ينتمي إليه أثناء مرحلة اختيار العنوان وعدم الخروج عنه، فلا يقبل أي موضوع إلا في نطاق اختصاص الطالب، وهو ما تؤكده النصوص التنظيمية.

[2]- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 62. ينظر أيضا: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 84.

[3]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 84.

[4]- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص ص 156-157.

ج- معيار القدرات الشخصية والجسمانية للباحث: فبعض المواضيع تتطلب مهارات فنية عالية لإمكانية دراستها، ولا يمكن لأي كان الخوض فيها كالدراسات الميدانية التي تتطلب إمكانيات مادية للسفر إلى الخارج واقتناء المراجع أو تصويرها لعدم وفرتها في بلده، فإذا كان الباحث غير مؤهل جسديا للتنقل لأجل البحث العلمي فهذا الأمر يعطي انطباعا سلبيا، لذلك يتوجب عليه اختيار موضوعه بما يتواءم ومؤهلاته الجسمانية.[1]

وعلى هذا الأساس فإن المؤهلات الجسمانية فتساعد الطالب على التنقل والقيام بالدراسات الميدانية التي تحتاج إلى بذل جهد، لذلك حري به اختيار الموضوع الذي يوافق هذه المؤهلات.[2]

لكن مع التطور التكنولوجي وظهور المكتبات الرقمية التي أصبحت المادة العلمية متاحة للباحثين، وبات الأمر أقل تكلفة ومشقة من ذي قبل.

ثانيا-المعايير الموضوعية: وهي المعايير التي تخص موضوع البحث، ونذكر منها:

أ- معيار القيمة العلمية للموضوع: أي أصالة وجدة الموضوع، ومدى الفائدة الواقعية التي يقدمها، فيجب أن يكون موضوع البحث ذو قيمة علمية مهمة؛ فلا قيمة للبحث ما لم يظهر أو يبرر حقائق علمية يمكن الاستفادة منها والاستناد إليها علميا وعمليا، فقيمة البحث تتجلى في النتائج المتوصل إليها وكيفية تطبيقها كحل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كأن يسعى لأمر لم يكشف عنه بعد، أو يقدم معلومات أو يصححها ومن ثم يكون البحث إضافة للمعرفة العلمية[3].

---

[1]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 60.

[2]- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 80.

[3]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق ص 157. ينظر أيضا: عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 81.

إضافة إلى الاهتمام بالمواضيع التي تحقق أهداف سياسة البحث العلمي للدولة، نتيجة ارتباط هذا الأخير بالحياة العامة الوطنية والدولية وتفاعل البحث العلمي مع عالم الابداع والابتكار الإنساني.[1]

ب- معيار التوقيت الزمني: على الطالب مراعاة المدة الزمنية المخصصة لإنجاز مذكرة تخرجه عند اختياره الموضوع، بحيث يتلاءم مع الآجال المحددة لإنجازها، ولابد من توزيع الجهد وإتمام البحث خلال المواعيد المقررة له، لذلك يتعين على الطالب أن يتجنب المواضيع الطويلة والمتشعبة؛ لأنها تجعله يستغرق وقتا أكثر من الوقت الممنوح له، وقد يعرض نفسه إلى تأجيل المناقشة بسبب عدم الالتزام بالآجال المحدد لإنهاء المذكرة.

وتحدد مدة إنجاز البحث العلمي بحسب طبيعة الدرجة العلمية المراد الحصول عليها، ففي " الماستر " مثلا، لا تتجاوز المدة الممنوحة لإنجاز المذكرة ستة أشهر وهي المدة المقدرة للسداسي الثاني التي تعقب الدراسة النظرية؛ بحيث تفرض هذه المدة نفسها على الطلبة الباحثين الأمر الذي يستدعي أن يكون الموضوع متناسبا معها.

ت- معيار مدى توفر الوثائق العلمية التي تخدم الموضوع: يضطر الباحث إلى الاستعانة بمصادر ومراجع لتدعيم بحثه، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية، وبدورها تنقسم إلى مراجع خاصة لصيقة بموضوع البحث، ومراجع عامة مساعِدة للموضوع، وتزداد قيمة البحث كلما تنوعت المراجع الخاصة وتعددت[2]، لذا يجب الطالب قبل اختيار الموضوع التأكد من توفر الوثائق العلمية التي تخدم بحثه، فهناك موضوعات نادرة المصادر والمراجع، وهناك موضوعات تقل فيها الوثائق العلمية، كما توجد موضوعات غنية بهذه الوثائق ما يسهل البحث فيها.[3]

ث- معيار الدرجة العلمية: فكل باحث يصبو إلى تحقيق درجة علمية معينة، فقد يكون البحث المختار لمذكرة تخرج (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وقد يكون بحثا لأجل الترقية العلمية، أو

---

[1]- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 81.

[2]- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 81.

[3]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص 52-53.

مقدما لمخبر أبحاث، فهذه البحوث تختلف عن بعضها، فيجب على الباحث أن يراعي درجة البحث الذي هو بصدد دراسته، فالموضوع الذي يصلح لأطروحة الدكتوراه لا يصلح لمذكرة الماستر أو المقال والعكس صحيح.

المطلب الثاني: عملية الاشراف على المذكرة

إن عملية الاشراف على مذكرة التخرج من الدعائم الأساسية للبحث العلمي، ويسهر على هذه العملية الأستاذ المشرف، هذا الأخير هو أحد أعضاء هيئة التدريس حيث يتولى مسؤولية متابعة مراحل إعداد البحث الأكاديمي من خلال عملية توجيه الطالب، بدءا من المساعدة في اختيار الموضوع مرورا بجمع الوثائق والمعلومات وصولا إلى صياغة النتائج والاقتراحات، كل ذلك يرسخ علاقة تفاعلية ما بين الطالب والمشرف بما يخدم جودة البحث العلمي ونجاحه، لكن قبل الحديث عن هذه العلاقة حري بنا أن نعرج على الصفات التي يجب أن يتحلى بها الطالب باعتباره باحثا في مجال تخصصه.

الفرع الأول: صفات الباحث العلمي القانوني

تُعد شخصية الباحث القانوني أهم مكونات البحث العلمي القانوني، لذا يحتاج الطالب عند اختياره للموضوع وقبل ضبطه عنوان بحثه، إلى التحلي ببعض الصفات بغرض تسهيل عملية البحث والدراسة، من بين هذه الصفات:

1- يجب أن تكون للباحث الرغبة الشخصية في اجراء البحوث والتجارب العلمية، فالبحوث العلمية تحتاج إلى نوع من الحماس العلمي والرغبة الفعلية في التطوير والاستنتاج والبحث عن المعلومات، لذلك يجب أن يكون من أولى اهتمامات الباحث تطوير مكتسباته العلمية وتحديثها.

2- يجب على الباحث أن يكون صبورا، فالبحث العلمي يتطلب بدل الجهد والتعب وتحمل العوائق التي تعترض سبيل بحثه، حتى يتمكن من التوصل الى الحقائق والمعلومات التي يُثري بها دراسته.

3- البحث في تجدد مستمر، فعلى الباحث مواكبة هذا التغير والاطلاع على كل ما هو جديد، خاصة في المجال القانوني لأن القوانين في تعديل مستمر، فهناك القوانين التي تعدل والتي تُلغى، والباحث مُلزم على مواكبة ذلك، وهذا لا يتأتى إلى بسعة الاطلاع على آخر الأبحاث والمستجدات لأنها تُمدنا بكل ما هو جديد على الساحة القانونية.

4- يجب على الباحث أن يتسم عمله بالتنظيم والترتيب، حتى لا تتشتت أفكاره، كتنظيم قائمة المصادر والمراجع التي سينطلق منها لكتابة بحثه، تنظيم فترات البحث والراحة، اختيار الأماكن الأوقات المريحة والمناسبة للبحث.

الفرع الثاني: التزامات المشرف والطالب في عملية الإشراف

بعد اختيار الباحث لموضوع بحثه، وتعيين أستاذ مشرف يقوم بتأطير بحثه العلمي، تنشأ رابطة أكاديمية بين المشرف والباحث، تساهم في تعزيز التعاون الفعال بينهما، مما يضمن حسن سير العمل العلمي ويحقق أهداف البحث بكفاءة، وتترتب عن هذه العلاقة التزامات تقع على عاتق كل منهما.[1]

أولا: التزامات المشرف

تقع على عاتق المشرف في إطار عملية الاشراف على مذكرة الماستر، التزامات تجاه الطالب باعتباره الموجه له في هذه العملية، فالطالب لا يملك القدرة على خوض غمار البحث العلمي، دون توجيه ونصح ممن هم أكثر خبرة منه، وهو ما نصت عليه كل النصوص التنظيمية المتعلقة بالبحث العلمي في الجزائر، سواء المتعلقة بمذكرات الماستر أو أطروحات الدكتوراه، ومن أهم هذه الالتزامات نجد:

- تقديم المساعدة للطالب في ضبط عنوان الموضوع وخطته عن طريق التوجيه والنصح.

[1]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص ص 134-135.

– تحديد مواعيد للطالب لمناقشة عمله ومدى تقدمه في بحثه.

– تصحيح الأخطاء التي يرتكبها الطالب من الناحية المنهجية، أو من ناحية المعلومات الواردة عن بحثه، وضبط الخطة.

– الابتعاد عن فرض الآراء الشخصية مهما كانت صائبة، لأن الطالب هو المسؤول عن بحثه.

– تحديد نقاط الضعف والقوة في البحث.

– مراجعة النتائج التي توصل إليها الطالب وتقدير مدى مطابقتها مع موضوع البحث.

ثانيا: التزامات الطالب

في مقابل الالتزامات التي تقع على عاتق المشرف على المذكرة–التي تم ذكرها سلفا–، نجد أن الطالب هو الآخر تقع على عاتقه التزامات تجاه مشرفه، بحكم الرابطة الأكاديمية التي تجمعه به في إطار البحث العلمي، وأهم هذه الالتزامات نذكر:

– على الطالب احترام المشرف قبل كل شيء والامتثال لنصائحه وتوجيهاته واطلاعه على ما يعترضه من عوائق.

– الابتعاد عن الغرور والثقة الزائدة بالنفس حتى ولو كان أعرف بموضوعه من المشرف، لأنه يبقى دائما دون مشرفه من ناحية الخبرة في الأبحاث والمعرفة العامة.

– تقبل النقد الذي يوجهه له المشرف بصدر رحب حتى ولو لم يكن ملزما بالتقيد بكافة آرائه، وخاصة تلك التي تتعارض مع قناعته.

– الالتزام بالمواعيد التي يحددها المشرف للتمكن من متابعة عمله ومناقشة ما أنجز من بحثه، لإبلاغه بأي تقدم أحرزه في بحثه أو عقبات صادفته، وإذا لم ينجز ما طلب منه في الوقت المحدد فيتوجب عليه ابلاغ المشرف بذلك وتقديم اعتذار وطلب تحديد موعد آخر حتى يتسنى له إتمام عمله.

– تحمل المسؤولية عن اختياره للموضوع، وبذل الجهد الشخصي في جمع المصادر والمعلومات الكافية التي تخدم موضوعه، ولا ينتظر ذلك من المشرف لأن دور هذا الأخير يقتصر على النصح والتوجيه.

– الالتزام بمعايير النزاهة العلمية والتدقيق في مصدر المعلومة قبل توثيقها حتى لا يقع في مشكل الاخلال بأخلاقيات البحث العلمي.

المبحث الثاني: طرق اختيار موضوع البحث العلمي وضوابط صياغته

إن اختيار موضوع البحث، يعد بوابة الولوج إلى عالم الابداع العلمي؛ لأنه يعكس اهتمامات الباحث ويحدد اسهاماته في المعرفة، على اعتبار أن هذه الخطوة تشكل الركيزة التي يبنى عليها العمل المعرفي، كونها تجنب اهدار المجهود في مواضيع غير قابلة للتحقق والتطبيق، لذلك نسعى من خلال هذا المبحث الى استعراض الطرق الأساسية لاختيار موضوع البحث، الذي يتم إما من قبل الباحث أو من قبل الغير، مع التأكيد على ضوابط صياغة الموضوع التي من خلالها يتمكن الباحث من صياغة عنوان يجسد جوهر الدراسة، ويضمن توافقه مع المعايير العلمية والأخلاقية مما يفتح آفاقا للنقاش العلمي المثمر.

المطلب الأول: طرق اختيار موضوع البحث العلمي

عند اختيار موضوع البحث، يجد الطالب نفسه أمام خيارات، كون اختيار الموضوع مرتبط بالطور الذي بلغه الطالب[1]، ومن هنا تتحدد الطريقة التي يختار بها الطالب موضوع بحثه، فقد يتم الاختيار من قبل الباحث ذاته، وقد يكون من قبل غيره، وهو ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: طريقة اختيار الموضوع من قبل الباحث

قد يختار الباحث موضوع بحثه بنفسه ويعرضه على المشرف لإبداء رأيه حوله، وتتم هذه الطريقة بعد الاطلاع الموسع للباحث على مختلف المصادر والمراجع ذات التخصص والارتباط

[1]– الطور الأول مخصص لتكوين الطالب لنيل شهادة الليسانس، والطور الثاني مخصص لنيل شهادة الماستر، والطور الثالث مخصص لنيل شهادة الدكتوراه.

بالموضوع، ثم يقوم الطالب بتحديد الموضوع الذي يراه ملائم له، ويقوم بعرضه على الأستاذ المشرف ليبدي رأيه فيه، وتتميز هذه الطريقة بالعلاقة التي تربط الباحث بالموضوع فكريا ونفسيا، مما يخلق التجاوب بينه وبين موضوع البحث.[1]

وتعد طريقة اختيار موضوع البحث العلمي من قبل الباحث، الأنسب من وجهة نظر الكثير ممن كتبوا في منهجية البحث العلمي، كون الباحث يختار موضوعه وفق قناعته ورغبته في البحث فيه، فهو الأدرى بمحاوره وجزئياته، وله القدرة على التحكم في أبعاده وحدوده (ربما كانت له دراسة مسبقة في نفس الموضوع أو تأثر بدراسة أجنبية في نفس الموضوع فأراد أن يعالج الموضوع نفسه لكن في التشريع الجزائري....).

لكن يعاب على هذه الطريقة أنها تحتاج إلى خبرة كبيرة واطلاع واسع من قبل الطالب، على مختلف المصادر والوثائق العلمية حتى يتمكن من تحديد الاختيار الأنسب للموضوع، كما قد يكون الموضوع أوسع مما يجب، مما يُضيع على الباحث فرصة الابتكار وتكوين أفكار جديدة لأن دراسته تستغرق وقتا طويلا يتجاوز المدة المحددة لمذكرة الماستر، الأمر الذي يضعف ثقة الطالب وشغفه في البحث والابتكار.[2]

الفرع الثاني: طريقة اختيار الموضوع من قبل الغير

يمكن ان يتم اختيار موضوع البحث العلمي من قبل أطرف أخرى غير الباحث، الذي يكون دوره سلبيا في هذه الحالة، على عكس الطريقة الأولى التي يكون فيها الدور الفعال والإيجابي للباحث في اختيار موضوع مذكرته، وفي هذه الطريقة نميز ما بين ثلاث حالات:

أولا: اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف

قد يعجز الباحث عن اختيار موضوع أطروحته أو مذكرته بنفسه، فيضطر للاستعانة بأستاذه كونه الأكثر معرفة، ويملك الخبرة في إدارة البحوث العلمية، فيقدم له قائمة من المقترحات تضم

---

[1]– عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 83.

[2]– عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، ص 12.

عناوين مختلفة صالحة للدراسة والبحث، ويترك الحرية للطالب لاختيار الموضوع الأنسب حسب رغباته وميولاته الفكرية.

ونجد هذه الطريقة خاصة في مذكرات الليسانس، وهو الاقتراح الذي يحبذه بعض الباحثين، كون الأستاذ المشرف مؤهل ويملك التجربة الكافية لاختيار المواضيع بحسب تخصص الطالب.

لكن تبقى هذه الطريقة بها عيب لا أحد ينكره، كون الباحث قد لا تكون له دراية بالموضوع الذي يقترحه عليه الأستاذ المشرف، أي ليس له سابق معرفة بمحاوره وجزئياته، مما يجعل نظرته للموضوع غير كاملة، فقد ينساق إلى تسجيل الموضوع كعنوان مذكرته، ثم بعد ذلك يدرك أنه يحمل فكرة سطحية عن الموضوع، فيعزف عن مواصلة البحث فيه.[1]

ثانيا: طريقة اقتراح المواضيع من قبل فريق التكوين

عملا بما ورد في القرار رقم 362 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،[2] فإن اختيار موضوع مذكرة الماستر يتم من قبل فريق التكوين، حيث تنص المادة 04 من هذا القرار:**" تصادق اللجنة العلمية للقسم على مواضيع مذكرات الماستر المقترحة من طرف فريق التكوين، وتعلنها للطلبة عن طريق النشر وأي سند إعلامي آخر"**، وتضيف المادة 05[3] من القرار ذاته بأنه: يتكفل مسؤول الشعبة ومسؤولو التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم، بتوزيع مواضيع المذكرات المقترحة، على الطلبة ويمكن اللجوء إلى ترتيب الطلبة بحسب الاستحقاق، إذا اقتضى الأمر ذلك،

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، 2014، ص 75.

[2]- ينظر: القرار وزاري رقم 362، الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

[3]- تنص المادة 5 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر على أنه: "يتكفل مسؤول الشعبة ومسؤولو التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتوزيع مواضيع المذكرة على الطلبة، وعند الضرورة اللجوء إلى ترتيب الطلبة من أجل اختيار مواضيع المذكرة حسب الاستحقاق."

من أجل اختيار المواضيع. فحرية الباحث أو الطالب هنا مقيدة بما تم اختياره من مواضيع من قبل فريق التكوين ونشره للطلبة، وليس للطالب حرية اختيار المواضيع إلا في حدود ما تم اقتراحه من قبل فريق التكوين.

ويُشترط أن تستجيب المواضيع المقترحة من قبل فريق التكوين إلى الأهداف البيداغوجية للتكوين، وتحقق أهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا إعمالا بنص المادة 03 من القرار رقم 362 المذكور آنفا.[1]

ثالثا: طريقة اقتراح المواضيع من قبل الهيئات المختصة في المؤسسة

من المعلوم أن هذه الطريقة تم النص عليها بموجب القرار رقم 991 الذي يحدد كيفيات تنظيم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث، حيث جاء في المادة 27 منه[2]؛ أن اختيار موضوع أطروحة الدكتوراه يكون من طرف كل مترشح نجح في مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث من بين المواضيع التي **تم اقتراحها في إطار مشاريع البحث المصادق عليها** من قبل الهيئات المختصة في المؤسسة، وتوزع المواضيع على الطلبة بحسب ترتيبهم في المسابقة.

وبالعودة لنص المادة 23 من القرار 991 [3]، نجد أن اقتراح مواضيع الدكتوراه يتم من قبل فريق التكوين في الدكتوراه، بالتنسيق مع الهيئات العلمية والإدارية المختصة وتحت إشراف مدير الجامعة، حيث يُعهد إليها مهمة اقتراح قائمة لمواضيع أطروحة الدكتوراه تتوافق مع نموذج عرض التكوين في الدكتوراه.

---

[1]- تنص المادة 03 من القرار رقم 362 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر على أنه:" ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماستر لتستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى."

[2]- ينظر المادة 27 من القرار الوزاري رقم 991 المؤرخ في 01 أوت 2022، الذي يحدد كيفيات تنظيم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

[3]- ينظر المادة 23 من القرار الوزاري رقم 991، الذي يحدد كيفيات تنظيم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

ما يلاحظ على هذه الطريقة، أنها لا تترك حرية للطالب لاقتراح موضوع أطروحته خاصة وأنه طالب دكتوراه؛ بل وجعل خياره مقيد بالمواضيع التي تم اقتراحها من قبل فريق التكوين في الدكتوراه، ليس هذا فحسب؛ بل يتم توزيع مواضيع الأطروحات على الطلبة بحسب ترتيب نتائجهم في المسابقة، فيصبح هنا الطالب مجبرا على البحث في موضوع فرض عليه وإن لم يتوافق واستعداداته المعرفية والنفسية.

المطلب الثاني: ضوابط صياغة العنوان ومواضيع يجب تجنبها

تتوقف عملية ضبط العنوان على نوع البحث المطلوب، فقد يتم ضبطه بعد اجراء مقاربة ما بين الأبحاث أو الدراسات السابقة، أو من خلال الاطلاع على مختلف المراجع، أو من الفضاء الرقمي، أو من خلال ما يتم اقتراحه من قبل المشرف أو الجهات المعنية بذلك، وفي جميع الحالات يجب على الطالب بعد اختياره للموضوع، أن يلتزم بشروط معينة حتى يحسن ضبطه العنوان، مع تجنب الوقوع في العناوين التي لا تصلح للدراسة أن تثير إشكالات.

الفرع الأول: شروط صياغة عنوان المذكرة

لكي يكون صياغة عنوان مذكرة الماستر في مستوى تطلعات الطالب، فإنه يتوجب عليه الالتزام بمجموعة من الشروط الجوهرية التي تعطيه قيمة علمية أكبر، والتي تتمثل في:

1-**أن يكون العنوان مختصرا**: فلا يصح استعمال العناوين الطويلة، فهذا سيعرضه لانتقادات لجنة المناقشة لاحقا، فمن اللائق أن يُصاغ العنوان صياغة مختصرة ومُركزة تعبر عن الموضوع محل البحث، تتجلى فيه حدوده بكل دقة ووضوح، فعلى الطالب أن يتفادى العناوين المطاطة والفضفاضة أو العناوين المقتضبة التي لا تعبر عن مشكلة حقيقية تستحق عناء البحث.[1]

2-**أن يكون واضحا ودالا**: بمعنى أن يعبر العنوان عن محتواه؛ أي عن المشكلة التي يطرحها، ولا تكون له عدة دلالات، بحيث يفهمه من يقرأه بنفس الدلالة التي قصدها الباحث (أي من قرأه

[1]– عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2018، ص 106.

يصل إلى النتيجة ذاتها التي وصل إليها غيره)،[1] فإذا اختار الباحث عنوان بحث: "نظام الافراج المشروط في التشريع الجزائري"، فهذا العنوان واضح يحمل دلالة وهي؛ دراسة وتحليل نظام الافراج المشروط كبديل لعقوبة الحبس في الجزائر.

3-**أن يكون أصيلا مبتكرا:** فالأصالة تعني أن يقدم الطالب إسهاما جديدا لم يتم دراسته من قبل، ويضيف قيمة حقيقية إلى المعرفة العلمية، أما الابتكار فمرتبط بالإبداع حيث يقدم الطالب حلولا أو زوايا تحليلية جديدة لم تقدم سابقا، وتكون بذلك إضافة معرفية مدعومة بمصادر موثوقة ونتائج قابلة للتحقق، لكون العنوان هو الذي يعطي الانتباه للقارئ في عبارة موجزة تعكس في مضمونها الدراسة المقصودة.[2]

4-**أن تكون مصطلحاته محددة ودقيقة بعيدة عن التعميم:** فالبحث العلمي يتطلب الصياغة الدقيقة للعنوان، بحيث لا توقع القارئ في الالتباس، وهذا يُمكن الباحث من التحكم في حدود بحثه وأجزائه (فمثلا لا ينبغي أن يكون العنوان: محكمة الجنايات، أو تحريك الدعوى العمومية، فهذا النوع من العناوين العامة يحتاج إلى ضبط وتحديد دقيق).

5-**ألا يكون العنوان في شكل سؤال أو بصيغة تعجب:** فالسؤال يطرح في الإشكالية وليس في العنوان، حيث تتم صياغة عنوان المذكرة في جملة اسمية أو شبه اسمية، باختيار كلمات وانتقاء مفردات محددة واضحة دقيقة، مع مراعاة الإيجاز الدلالة.[3]

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 76.

[2]- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، طبعة 09، مكتبة الرشد، الرياض، 2005، ص 53.

[3]- حورية لبشري وعلي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر،2018 ، ص 49. ينظر أيضا: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 76.

6-**استخدام المصطلحات القانونية:** يقصد بها المصطلحات المكرسة في النصوص القانونية الوطنية والدولية، فيجب على الباحث أن يحسن انتقاء هذه المصطلحات، والابتعاد عن المصطلحات التي تحمل أكثر من معنى، لأن أي خطأ في اختيار المصطلح من شأنه أن يغير الموضوع ككل.[1]

7-**أن يتعلق عنوان البحث بالاختصاص:** فلا يحق لأي طالب أن يختار موضوع بحثه خارج تخصصه، وإلا رفض لاحقا، إلا إذا كان هناك تداخلا في الاختصاص، فهذا الأمر مرتبط بالجانب الموضوعي للبحث يجب مراعاته عند اختيار الموضوع، فلا يحق له مثلا أن يختار موضوع مرتبط بالقانون الإداري أو الدستوري، وتخصصه القانون الجنائي والعلوم الجنائية، لكن يمكن أن يجمع موضوعه بين تخصصين.

8-**إبراز حدود ومجال الدراسة:** أي يجب على الطالب عند صياغة العنوان أن يحدد بدقة مجال دراسته، فمثلا يذكر إن كانت الدراسة خاصة بالتشريع الجزائري، أو التشريعات المقارنة؛ فيذكر عبارة: "في التشريع الجزائري"، أو يذكر عبارة: "دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي" مثلا. أو على ضوء القانون كذا (يخص تعديل معين)، أو أن يخص فترة زمنية محددة.[2]

9-**أن يكون الموضوع قابلا للبحث:** فإذا كان عنوان البحث محل الدراسة متعلق بنص قانوني مثلا تم إلغاؤه، فهنا يصبح الموضوع غير قابل للبحث والدراسة، أو أن يكون البحث يفتقر إلى الوثائق العلمية فإنه يصعب على الطالب البحث فيه.[3]

10- **أن يكون العنوان مشوقا وغير دعائيا:** وهنا يكمن الجانب الجمالي للعنوان، فيستحسن انتقاء العبارات المشوقة عند صياغة العنوان دون الاخلال بالضوابط السالف ذكرها،

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 78.

[2]- قد يصادف الطالب عنوانا عاما يتضمن دراسة مقارنة، فيقوم بدراسته ويسوق مجموعة من التشريعات فيوردها بشكل غير منتظم، وعند التدقيق فيما كتبه، تجده يذكر كل ما صادفه من قوانين ظنا منه أن قد حدد مجال دراسته في هذه القوانين، ومن المؤكد أن باحثا كهذا تحكم فيه الوعاء المرجعي، حيث وظف كل المصادر والمراجع التي تحصل عليها بشكل عشوائي غير منظم، ظنا منه أن دراسته مقارنة وهذا أمر مرفوض مطلقا، لأن الدراسة المقارنة تكون محددة المجال ومنظمة وفق الأسس المنهجية المعمول بها في الدراسات المقارنة. للاطلاع على ذلك ينظر: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 79.

[3]- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، طبعة 09، المكتبة الأكاديمية، (د.ب.ن)، 1996، ص190.

فالتشويق عبارة عن جاذبية تهدف إلى جذب انتباه القارئ من أجل دفعه لقراءة مذكرته، وعلى العكس من ذلك إذا كانت صاغة العنوان غير جذابة فلربما لن يقدم أحد على قراءتها.[1]

أما العناوين الدعائية، فتتمثل في العناوين الصحفية، التي تسعى إلى إثارة فضول القارئ فقط، دون أن تعكس محتوى العنوان، فهدفها تحقيق أكبر قدر من القراء أو المشاهدات.

11- **أن يعكس العنوان نوع المنهج المتبع:** وهذا الشرط يتعلق بالدراسات المقارنة، فإذا كانت الدراسة مثلا مقارنة بين تشريعين، فيجب على الطالب أن يفصح عن ذلك في العنوان الرئيسي أو العنوان الفرعي، حتى يعطي فكرة للقارئ أن دراسته ستكون موسعة لتشمل تشريعات حددها سلفا في العنوان وأكدها لاحقا في مقدمة الدراسة.

الفرع الثاني: مواضيع يجب على الطالب تجنبها

تكثر المواضيع وتتداخل لدرجة يصعب على الطالب أن يحسن اختار أكثراها أصالة وملائمة لتطلعاته وامكانياته، وحتى يسهل عليه اختيار موضوع مذكرته، يجب أن يتجنب بعض المواضيع التي يصعب عليه البحث فيها، ومن هذه المواضيع نجد:[2]

- الموضوعات التي يشتد الخلاف حولها، لأنها مواضيع صعبة لا تتوقف عند عرض آراء الموافقين والمخالفين فقط، وإنما تتطلب دقة التحليل والمناقشة والترجيح، وهذا قد يبعد الطالب عن الموضوعية.
- الموضوعات العلمية المعقدة، والتي تتطلب درجة عالية من التحصيل العلمي والقراءات المعمقة، وفي هذه المرحلة لا يزال الطالب في بداية مسار البحث العلمي، لا يملك بعد

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 81.

[2]- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، سوريا، 2004، ص 30. وللاستزادة في الموضوع، ينظر أيضا: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، مرجع سابق، ص 29.

الأدبيات والأدوات المنهجية والمقاربات النظرية المسبقة، ضف إلى ذلك كونه مقيد بآجال الإيداع التي لا تسمح له بإنهاء بحث في مثل هذه المواضيع.[1]

- الموضوعات التي تم استهلاكها من قبل باحثين سابقين، وتم الإجابة عن الإشكاليات التي كانت تطرحها بشكل كاف، لذلك فالبحث فيها لا يفيد في شيء ولا يُقدم أية إضافة علمية، ونشير هنا إلى أن الجدة في الموضوع لا تعني أن يكون أصيلا لم يتم تناوله من قبل؛ فقد يكون مطروقا من قبل باحثين إلا أنه لا يزال يطرح عدة إشكالات لم يتم الإجابة عنها بعد، أو أن يكون جديدا بفكرته من حيث إعادة صياغتها أو ترتيبها.[2]

- الموضوعات التي تفتقر للمادة العلمية، فالطالب يختار الموضوع الذي تتوفر فيه المادة العلمية وتكون في متناوله بنسبة تعطيه الاستمرارية في انجاز البحث، حيث تفرض الرشادة البحثية اختيار موضوع تتوفر فيه المصادر والمراجع التي سبق لها وأن تناولته؛ حتى يستنير على ضوئها الطالب في بحثه، وينطلق من حيث انتهى إليه الآخرون حفاظا على جهده ووقته، فالبحث في الموضوعات النادرة المصادر، يعد مغامرة علمية غير مضمونة النتائج، وحتى يضمن الطالب وفرة المادة العلمية بشكل كاف؛ يتوجب عليه القيام بمسح شامل وسريع لمختلف الوثائق العلمية ذات الصلة بموضوعه.[3]

- الموضوعات الواسعة جدا؛ لأنها تسبب المتاعب والمشاق للطالب واستهلاك وقته وجهده، إضافة إلى أن اتساع الموضوع قد يكون سببا في انتقاص قيمته العلمية، ولا يستطيع الباحث في هذه الحالة من التحكم في أجزاء الموضوع، فتنفلت منه العديد من العناصر التي تحتاج إلى الوقوف

---

[1]-محمد حشمي ويوسف بن يزة، منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مخبر الأمن الإنساني، الجزائر، 2020، ص 41.

[2]- محمد حشمي ويوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 42. وينظر أيضا: عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 96.

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 104.

عندها وتحليلها، فتكون ومن ثم تكون دراسته للموضوع سطحية؛ لذا من المستحسن أن يحصر الطالب موضوعه قدر المستطاع.[1]

- الموضوعات الضيقة جدا والتي لا ترقى إلى مستوى الأبحاث الأكاديمية، فهي موضوعات يصعب على الطالب البحث فيها، خاصة وأنه أمام مذكرة ماستر ومقيد بآجال محددة وضيقة، ومن ثم يصعب التوسع في جوانب الموضوع.

[1]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 99.

المحور الثاني:

مرحلة جمع الوثائق العلمية

تمهيد:

بعد اختيار موضوع البحث العلمي وفق المعايير التي سبق ذكرها في محور سابق وبعد ضبط العنوان، وتسجيله لدى الجهة المختصة، تأتي مرحلة جمع الوثائق العلمية من مختلف المصادر والمراجع التي تتضمن كافة المعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث، وتنظيمها على أسس منهجية مدروسة ليتمكن الباحث من استغلالها عن طريق حصر واستخلاص المعلومات والمعارف التي تتضمنها لإثراء موضوع بحثه، حيث يتعين على الطالب البحث والتنقيب عن المعلومات والبيانات التي تغذي موضوعه والتي يجدها في مختلف المصادر والمراجع كالقوانين والاتفاقيات الدولية والكتب والمعاجم وغيرها.

وفي هذه المحاضرة سوف يتم توضيح المقصود بالوثائق العلمية، وبيان أنواعها ثم تحديد أماكن وجودها وكذا وسائل الحصول عليها.

المبحث الأول: مفهوم الوثائق العلمية وأنواعها

يستهل الطالب بحثه بعد اختيار العنوان، بجمع مختلف الوثائق العلمية التي تعد مصادرا لإشكالية بحثه، والتي من المفترض أن تحتوي على المادة العلمية التي تتناول جزئيات الموضوع، فينتقي الباحث هذه المصادر بناء على اطلاعه وقراءته الأولية لها. ويمكن تقدير مدى جودة البحث العلمي؛ بصدق الوثائق العلمية وتنوعها، فإذا كانت المصادر المعتمدة صادقة ومتنوعة، أو مخطوطات نادرة موثقة، كان البحث ذا قيمة علمية.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث مفهوم الوثائق العلمية في المطلب الأول، وبيان أنواعها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الوثائق العلمية

تختلف مصادر المعلومة وتتنوع ما بين المقروءة؛ والمسموعة؛ والمرئية، وهي في مجملها تشكل ما يعرف بالوثائق العلمية التي تعد مصدر غذاء للمعرفة العلمية، لهذا سنتناول في هذا المطلب تعريف الوثائق العلمية (فرع أول)، وأهميتها في إعداد البحوث العلمية (فرع ثان).

الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات والحقائق والمعارف المكوَنة لموضوع البحث.

الوثيقة لغة؛ هي كلمة مشتقة من الفعل وثق، ووثق الأمر أي أحكمه، وجمعها؛ وثائق وهي كل ما يعتمد عليه ويرجع إليه لأحكام أمر واعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة، أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن واقع ما ولها قيمة اثباتية أو علمية.[1]

والوثيقة اصطلاحا، هي المصدر الذي يستمد منه الباحث أو المؤرخ البيانات والمعلومات الأولية التي يرتكز عليها في دراسته وتمده بالحقائق، وتوفر له المعلومات التي تساعده على تفسير الظواهر والأحداث الغامضة باعتبارها مصدر معلومات صادق وموضوعي، يساعد في الوصول إلى حقائق ثابتة تؤكد أصالة البحث العلمي وجديته، أو المرجع الذي يمد الباحثين بمعلومات ثانوية.[2]

فالوثائق إذن هي الوعاء الذي يحتوي على المعلومات التي تعكس الأحداث وتوضح المظاهر المختلفة للحضارة الإنسانية ومن ثم تساعد على كتابة المعارف بصورة صحيحة.

---

[1]- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: أسسه؛ ومناهجه وأساليبه؛ إجراءاته، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، الأردن، (د.ت.ن)، ص 125 وما بعدها.

[2]- المرجع نفسه، الموضع نفسه.

أما الوثائق العلمية فتعرف بأنها؛ جميع مصادر ومراجع المعلومات البحثية، سواء كانت رئيسية أو ثانوية، مخطوطة كانت أم مطبوعة أم مسموعة أم مرئية، التي يعتمد عليها الباحث القانوني وغيره أو يستند إليها في عملية تجميع المادة العلمية والحقائق والمعارف ذات الصلة بموضوع بحثه.[1]

الفرع الثاني: أهمية الوثائق العلمية في البحث العلمي

إن جمع المادة العلمية من قبل الطالب، يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى دورها في دعم البحث وتعزيز قيمته العلمية، وتتجلى هذه الأهمية في:

- توسيع القاعدة المعرفية للباحث المتعلقة بموضوع دراسته، فكلما اتسعت قاعدة الوثائق العلمية وتنوعت، كلما كان الالمام بالموضوع أدق وأعمق، فالوثائق العلمية هي التي تزود الطالب بالزاد المعرفي حول الموضوع، فيسهل عليه تناوله.
- تمكن الباحث من الوصول إلى مصدر المعلومات فيتم جمعها وتنظيمها والاستفادة منها في كتابة بحثه، مما يضفي عليه قيمة علمية.
- تساعد على تنمية مهارات الباحث وقدراته في انتقاء الحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع بحثه، وحسن صياغتها، للوصول إلى نتائج واقتراح الحلول.
- تنمي لدى الباحث التفكير العلمي وتكسبه مهارات التحليل والنقد الموضوعي، كما أن سعة الاطلاع تمنح الباحث أسلوب التفكير السليم وفنيات الكتابة العلمية.

المطلب الثاني: أنواع الوثائق العلمية

يلتبس الأمر كثيرا أمام الطلبة عامة وطلبة الحقوق خاصة، في التمييز ما بين الوثائق الأصلية (المصادر)، والوثائق الثانوية (المراجع)، وكثيرا ما يتم استعمال المصطلحين كمترادفين، لكن الحقيقة أن مدلول كل واحد منهما يختلف عن الآخر، وهو ما سنوضحه فيما يأتي:

الفرع الأول: الوثائق الأصلية (المصادر) Les sources

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 132.

أولا: مفهوم الوثائق الأصلية

المصدر لغة: يعني المنشأ؛ المبدأ؛ الأساس؛ الجوهر، وهو ما يُرجع إليه في علم وأدب وغيره.[1]

فالمصدر يعني أن تكون له السبق في إعطاء الحلول أو المعلومة، فيعد المادة الخام ومنبع الشيء.

والمصدر اصطلاحا: يعرف بالمصادر الأولية؛ أو الرئيسية؛ أو الأصلية؛ أو المباشرة؛ وهي تلك الوثائق الأساسية التي كتبت حول موضوع ما أو جزء منه، والتي لا يثور الشك في مدى صدق معلوماتها.ولذا يجب الرجوع إليها والاعتماد عليها، وكلما كان اعتماد الباحث على المصادر في بحثه؛ كلما كانت قيمة البحث وجديته أكبر[2].

أما الوثائق الأصلية فتعرف بأنها؛ الكتاب الذي يتضمن المعلومات، والمعارف الصحيحة من أجل الموضوع الذي تريد بحثه[3].

ويرى صالح طاليس، أن المصدر هو كل ما يعالج موضوعا معينا معالجة شاملة وعميقة، ويشتمل عادة على حقائق أساسية صحيحة، ومرتب بشكل يسهل على الباحثين الاستفادة من معلوماته، وهو أقدم ما يحتوي من مادة حول موضوع ما.[4]

أي أن المصادر هي الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأولية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات، فهي منبع المعلومة الأولية التي تعالج موضوعا محددا معالجة عميقة وشاملة وأولية[5]، وتتوفر فيها المعطيات والبيانات والمعلومات الأصلية التي تكون على درجة عالية من الدقة، ولم تخضع لأي تغيير أو تفسير أو حذف، أي تضم معلومات تنتشر لأول مرة، فهي أقدم ما يحتوي من مادة حول موضوع محدد.

---

[1]- نعمة أنطوان وآخرون، المنجد الوسيط في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003، ص 445.

[2]- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التوثيق، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ص 64.

[3]- عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 47.

[4]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص 151.

[5]- المرجع نفسه، الموضع نفسه.

بمعنى آخر؛ يقصد بالوثائق الأصلية تلك المصادر التي لا يثور أي شك في مدى صحة معلوماتها[1]، لذلك يستند عليها الباحث في تسجيل المعلومات مباشرة انطلاقا من الملاحظة؛ أو التجريب؛ أو الإحصاء؛ أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا.

ثانيا: أنواع الوثائق الأصلية (المصادر)

تتمثل أنواع الوثائق الأصلية في ميدان العلوم القانونية فيما يلي[2]:

- المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية؛
- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية، مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية؛
- التشريعات والنصوص القانونية والتنظيمية بمختلف أنواعها؛
- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا؛
- الشهادات والمراسلات الرسمية؛
- الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية؛
- الإحصائيات الرسمية؛
- التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.

الفرع الثاني: الوثائق غير الأصلية (المراجع) Les références

أولا: تعريف الوثائق غير الأصلية (المراجع)

المرجع لغة؛ مفرد وجمعه مراجع، والمُراجع من يتكلم بسلطة ودراية ويعتمد على رأيه ومشورته وقراره، وهو سند يرجع إليه للحصول على معلومات ثابتة وأكيدة.[3]

---

[1]- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ص 53.

[2]- للاستزادة في موضوع الوثائق العلمية، ينظر: عبد المجيد لخذاري، مرجع سابق، ص 91 وما بعدها.

[3]- نعمة أنطوان وآخرون، مرجع سابق، ص 406.

والمراجع اصطلاحا: هي ما يعرف أيضا بالمصادر الثانوية؛ أو الوثائق غير الأصلية؛ أو غير المباشرة[1]، وهي التي اشتقت معلوماتها من مصادر متعددة ونقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث، عن المصادر الأولية الأصلية وتعتمد عليها في بناء مادتها العلمية، فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص.[2]

كما تعرف أيضا بأنها؛ المراجع التي تستمد قوتها العلمية ومعلوماتها سواء من الوثائق الأصلية أو المراجع من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة؛ بحسب بعدها أو قربها من المصدر الأصلي للمعلومة.[3]

أو كما عرفها صالح طاليس بأنها:" ما أخذت معلوماته من مصادر متعددة (كتب مطبوعة حديثا)، وأخرجت في ثوب جديد، وعلى الطالب العودة دائما إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر فيعود إلى المراجع."

ويضيف طاليس أن المراجع هي التي يتم العودة إليها مرة بعد مرة، وتكون منظمة إما على أساس هجائي كالقواميس ودوائر المعارف، أو على أساس تاريخي كالحوليات، أو على أساس جغرافي كالأطالس.[4]

ثانيا: أنواع الوثائق غير الأصلية

---

[1]- يمكن تحديد الفرق بين المصدر والمرجع، في كون المصدر هو أقدم ما يحتويه المادة من معلومات عن موضوع ما، وتعد المصادر ذات قيمة علمية في البحوث العلمية، لذلك وجب يُنصح بالاعتماد عليها والرجوع إليها أثناء كتابة البحوث العلمية والمذكرات؛ فكلما ازداد استخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها كلما عظمت قيمتها العلمية وجودتها، وخاصة إذا كانت هذه الحقائق لم يتم الوصول إليها من قبل. أما المرجع؛ فهو ما أخذ من مادة أصلية من مراجع متعددة ليتم إخراجها بحلة جديدة تختلف في شكلها عن سابقاتها، ولكن تبقى المعلومة هي نفسها ولكن تختلف طريقة عرضها وتقديمها، لذلك يُطلب دائما من الباحث استقاء المعلومة من مصدرها إلا إذا تعذر عليه ذلك.

[2]- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة الرشد، الرياض، 2005، ص 71.

[3]- يعتبر مرجعا من الدرجة الأولى إذا تم الاعتماد عليه في نقل المعلومات من المصدر مباشرة، ويكون مرجعا من الدرجة الثانية إذا اعتمد على مرجع استمد المعلومة من مصدر أصلي وهكذا.

[4]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص ص 151-152.

من أمثلة الوثائق غير الأصلية في ميدان العلوم القانونية: الكتب، والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، ككتب القانون الدولي؛ القانون الإداري؛ الدستوري؛ القانون المدني او التجاري، القانون الجنائي، الدّوريات، المقالات العلمية المتخصصة، الرسائل العلمية والأكاديمية مثل رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وتصنف بدورها إلى مراجع عامة ومراجع خاصة، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- **المراجع العامة:** تشمل المصادر الشاملة التي تغطي مواضيع واسعة دون التركيز على جانب معين، أو المراجع التي تحدثت عن موضوع البحث بصورة عامة دون الخوض في تفاصيل وجزئيات الموضوع، ومن خلال هذه المراجع لا يستطيع الباحث اكتشاف معلومات دقيقة حول موضوع بحثه، فهذه المراجع تتميز بالعمومية، ومن أمثلتها القواميس والكتب التي تقدم معلومات أساسية مرتبة هجائيا أو إداريا، لتسهيل الوصول إليها وتستخدم للحصول على حقائق أولية عامة، ومن أمثلتها أيضا الكتب العامة ككتب شرح قانون العقوبات، المبادئ العامة في القانون الدستوري، نظرية الجريمة والعقوبة، وغيرها من الكتب العامة.
- **المراجع الخاصة:** تعرف أيضا بالمراجع المتخصصة، وهي التي تتضمن معلومات دقيقة تركز على موضوع محدد أو مجال ضيق، فتقدم معلومات أشمل وأدق عن موضوع البحث وبشكل مباشر، وتتميز هذه المراجع بموثوقيتها، ومن أمثلتها: الكتب المتخصصة في مواضيع معينة؛ الرسائل والأبحاث التي تعالج مسألة بعمق بعيدا عن العمومية كرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، حيث يعتمد فيها على التحليل والاستزادة في التخصص؛ كذلك المقالات المنشورة؛ المداخلات المقدمة في إطار أشغال المؤتمرات أو الملتقيات الدولية والوطنية أو الندوات والأيام الدراسية، فكلها أبحاث تتميز بالدقة والتخصص في مجال معين وتعالج قضايا مستجدة.

المبحث الثاني: أماكن تواجد الوثائق العلمية وطرق الوصول إليها

يلجأ الطالب في سبيل حصوله على الوثائق العلمية التي تزوده بالمادة المعرفية، إلى ارتياد عدة أماكن تعرف بثرائها بالمصادر والمراجع، منها ما تكون ملكية عامة كالمكتبات العمومية، ومنها

ما تكون خاصة كالمكتبات التجارية، وفي سبيل الحصول على الزاد المعرفي الذي يثري به موضوعه، هناك عدة طرق تسهل على الباحث هذا الأمر، وهو ما سنسلط الضوء عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أماكن تواجد الوثائق العلمية

تتعدد وتتنوع الأماكن التي يمكن الحصول فيها على المصادر والمراجع التي تعين الطالب على إعداد بحثه وإثرائه، كالمكتبات بمختلف أصنافها؛ والمعارض ودور النشر؛ وكذلك الفضاء الرقمي الذي أصبح ملاذ الكثير من الباحثين والطلبة للحصول على الزاد المعرفي بأقل جهد وتكلفة.

الفرع الأول: المكتبات

تعد المكتبات أحد أهم المصادر المكتوبة عبر التاريخ، حيث كانت المكان المناسب من أجل حفظ الكتب، ولقد تطورت المكتبات وأصبحت تعتمد على الحاسوب وذلك لكي تقوم بتصنيف الكتب، وللمكتبات أنواع عديدة منها المكتبات الخاصة، مكتبات الجامعات، المكتبات العامة، بالإضافة إلى المكتبات التجارية، وهو ما سنوضحه فيما يأتي:

أولا–المكتبات الجامعية: هي مكتبات تابعة للمؤسسات الجامعية، تتضمن أجنحة خاصة بكل تخصص وتسمى بالمكتبات المركزية، كما توجد أيضا على مستوى المعاهد والكليات مكتبات متخصصة، توفر للطلبة والباحثين مختلف المصادر والمراجع في مجال تخصصهم مثل الكتب والرسائل الجامعية والأطاريح، حيث يتاح للطلبة الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع المتواجدة على مستواها، كما يحق لكل طالب إعارة مجموعة من الكتب بحسب نظام سير كل مكتبة، وتعد هذه الطريقة مثالية

للوصول إلى المصادر النادرة وغير الرقمية، بالاستعانة بفهرس الوثائق أو الموظفين لكسب الوقت أثناء البحث.

ثانيا–المكتبات العامة: هي عبارة عن مكتبات عمومية غير مُتخصّصة، يتاح فيها للمنخرطين فيها الاطلاع على مختلف المراجع وفي كل التخصصات والميادين، وتكون خاصة بكل الأطوار والمستويات، كما تتاح فيها الإعارة الخارجية.

ثالثا–المكتبات التجارية الخاصة: وهي مكتبات تجارية ذات ملكية خاصة، يمتلكها المهتمون باقتناء الكتب العلمية، حيث توفر مختلف المراجع وفي مختلف التخصصات وتكون معروضة للبيع، يرتادها الباحثون لاقتناء ما يخدم دراساتهم وأبحاثهم.

الفرع الثاني: المعارض ودور الطباعة والنشر

أولا–المعارض: قد تكون وطنية تخص المنشورات الوطنية، أو دولية تخص المنشورات الدولية، ويقصد بها المعارض التي تقام سنويا والتي تعرض فيها دور النشر إصداراتها القديمة والحديثة في مختلف التخصصات والمجالات، مثل الصالون الدولي للكتاب الذي يقام سنويا في الجزائر العاصمة غالبا ما يكون في أواخر شهر أكتوبر، فتتاح للباحثين فرصة الاطلاع على مختلف إصدارات دور النشر.

ثانيا–دور الطباعة والنشر: من المعلوم أن هناك الكثير من دور النشر التي تقوم بعرض اصداراتها، منها دور النشر العمومية مثل الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ومنها دور النشر الخاصة مثل؛ دار هومة للنشر، حيث تعرض إصداراتها أمام الباحثين لاقتناء ما يهمهم في بحوثهم.

الفرع الثالث: الفضاء الرقمي

لقد ساهم الفضاء الرقمي في وجود ثورة تكنولوجية في العالم، حيث قام بتحويل العالم إلى قرية صغيرة للغاية، وظهرت العديد من المواقع التي تضم عددا كبيرا من الأبحاث والدراسات، والتي مكنت الباحثين من الاستفادة منها، وسهلت من وصول الباحث إلى المصادر والمراجع التي يريدها، ومن الفضاءات الرقمية التي يتم فيها استقاء المعلومات، نجد:

أولا: محركات البحث المتقدمة وقواعد البيانات

يمكن للطالب أو الباحث الحصول على مختلف المصادر والمراجع لإثراء بحثه، عن طريق الفضاء الرقمي حيث أصبحت قواعد البيانات مثل ResearchGate ; Google Scholar أو محرك البحث المتقدم Google، ملاذا يلجأ إليه الباحثون والطلبة لكسب الوقت، وللحصول على أحدث الأبحاث والدراسات الدولية مجانيا وفي شتى الميادين والتخصصات، لكونها توفر الملايين من المقالات المحكمة والمنشورات العلمية القيمة.

ثانيا: الاتصال بالخبراء والمؤسسات

يوفر الفضاء الرقمي فرصة للباحثين والطلبة، للاتصال بالخبراء والباحثين والأكاديميين لتزويدهم بمختلف المصادر والمراجع، وذلك بالاتصال بهم عن طريق البريد الالكتروني أوعن طريق ResearchGateأو عن طريق LinkedIn أو عن طريقة أية وسيلة الكترونية، لطلب نسخ من أبحاثهم أو الاشتراك في مؤتمرات أو ندوات علمية.

المطلب الثاني: طرق الوصول إلى الوثائق العلمية

إن طرق الحصول على الوثائق العلمية بمختلف أنواعها في البحث العلمي، متعددة ومتنوعة، وتتنوع ما بين الطرق التقليدية والطرق الرقمية، مما يتيح للباحث الوصول إلى المعلومة الموثوقة بكفاءة عالية، لذلك سنسلط الضوء في هذا المطلب على الطرق التقليدية للحصول على الوثائق العلمية (فرع أول)، والطرق الحديثة أو ما يعرف بالطرق الرقمية (فرع ثان).

الفرع الأول: الطرق التقليدية للوصول إلى الوثائق العلمية

تتمثل الطرق التقليدية التي يعتمدها الكثير من الباحثين في الوصول إلى الوثائق العلمية، في الاقتناء؛ التصوير أو النسخ، الإعارة، وتعتمد أساسا على الوسائط المطبوعة والمؤسسات الفعلية التي توفرها، وتعد مصدرا مهما للوثائق غير الرقمية أو النادرة في البحث العلمي، وسنفصل الحديث عن ذلك فيما يأتي:

أولا–الاقتناء: يقصد بالاقتناء؛ لجوء الباحث إلى شراء المصدر أو المرجع الذي يساعده في إثراء بحثه، فهناك بعض الوثائق العلمية الهامة والتي يكثر استعمالها من قبل الباحث، يستحسن اقتناؤها حتى يتسنى له العودة إليها كلما دعت الحاجة الى استعمالها، كأمهات الكتب، والكتب التي تتضمن مبادئ القانون، وكتب منهجية البحث العلمي.

ثانيا–الإعارة: وهي طريقة معتمدة في بعض المكتبات، كالمكتبات الجامعية والمكتبات العمومية، تسمح بإعارة المراجع لدعم البحوث العلمية، وتكون الإعارة إما داخلية (للمطالعة داخل المكتبة) أو خارجية (للمطالعة خارج المكتبة)، وتتم وفق إجراءات معينة كالتسجيل في المكتبة، والحصول على بطاقة المستخدم.

ثالثا–النسخ: في بعض الأحيان يضطر الباحث أو الطالب إلى نسخ بعض المراجع أو المصادر، التي لم تكن متاحة للبيع أو الإعارة ومن ثم يصعب الحصول عليها فيلجأ الباحث إلى طريقة النسخ.

الفرع الثاني: الطرق الحديثة للوصول إلى الوثائق العلمية

أولا–التصوير الرقمي: يقصد به عملية تحويل الوثائق العلمية مثل الكتب؛ المقالات؛ الأبحاث، إلى صور الكترونية رقمية عبر التقاط صور رقمية، أو عبر المسح الضوئي، لتسهيل حفظها ومن ثم الاستفادة منها في البحوث العلمية.

ثانيا–النسخ الآلي: هي طريقة تستعمل لنقل الأفكار والمعلومات بطريقة آلية دون تلخيص لها، وتشبه إلى حد بعيد طريقة التصوير الرقمي، ويتم اللجوء إليها في حالة ما إذا كان المصدر أو المرجع غير متاح كنسخة pdf قابلة للتحميل، فيلجأ الطالب إلى طريقة النسخ الآلي للاحتفاظ بالصفحات التي يراها تخدم موضوعه.

ثالثا–التحميل: وهي عملية حفظ أو تنزيل النسخ الرقمية من المصادر والمراجع، إن كانت كتبا؛ أو مقالات علمية؛ أو أطاريح، من المستودعات الرقمية أو المكتبات الالكترونية، إلى جهاز الحاسوب أو الهاتف الذكي للطالب، بشرط الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي والحفاظ على الأمانة العلمية، وتساهم هذه الطريقة في إمكانية الوصول الدائم للمواد البحثية وفي أي وقت بعد حفظها وتنظيمها في قواعد بيانات شخصية.

المحور الثالث:

صياغة إشـكـالـية البحث وتصميم الخطة

تمهيد:

تخلق الفجوة البحثية مشكلة بين ما نعرفه وبين ما نود معرفته عن الظواهر، فمشكلة البحث تحدد التوجه الذي يعتمده الباحث ويحاول الإجابة عليه في دراسته، وعليه فبلورة موضوع البحث بشكل جيد يتطلب من الباحث صياغة اشكالية يضبط بها موضوعه بدقة، ويحتاج الطالب في تحديد المشكلة؛ إلى خبرة ودراية وهي أمور تكتسب بالممارسة العلمية والعملية للبحوث ومن القراءات المعمقة، وتعتبر مشكلة البحث العلمي هي المنطلق والبداية التي يبدأ منها البحث، ولهذا فاختيارها يعتبر أمرا في غاية الصعوبة، أما الإشكالية فعادة ما يتم ضبطها بعد اختيار الموضوع وضبط العنوان، لأنها المحدد الذي يضبط المسار الذي يسلكه الطالب أثناء دراسة الموضوع.

وحتى يتم دراسة الموضوع وفق الإشكالية المطروحة، يتوجب على الطالب بناء خطة في إطار منظم يتم من خلالها عرض عناصر الموضوع محل الدراسة، فوضع خطة قبل الشروع في كتابة البحث، يعد منهج متبع وأمر مسلم به في الجامعة الحديثة، وإن كان من المتفق عليه أن الخطة تكون مبدئية وقابلة للتغيير في كل أطوار ومراحل كتابة البحث، وبحسب ما يتكشف للباحث من معطيات لم تكن متوفرة له في المراحل الأولى من كتابة البحث.

وسنحاول في هذه المحاضرة عرض كيفية صياغة الإشكالية (المبحث الأول)، وكيفية تصميم الخطة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: صياغة إشـكـالـــية البحث

حتى يتمكن الطالب من بلورة موضوع مذكرته كما يجب، ينبغي عليه خلال هذه المرحلة الأولية وبعد ضبط العنوان، أن يقوم بصياغة إشكالية البحث التي تتحدد على أساسها خطة الدراسة، ونظرا

لارتباط الإشكالية وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية، فإنه يتعين توضيح مفهوم إشكالية البحث ثم تحديد كيفية صياغتها والضوابط التي يلتزم بها الطالب عند صياغتها.

المطلب الأول: مفهوم الإشكالية

توصف الاشكالية بأنها المبرر الذي يدفع الباحث لمعالجة موضوع معين، ولتحديد مفهوم الاشكالية يجب أن نتوقف عند معناها اللغوي ثم الاصطلاحي.

الفرع الأول: تحديد مدلول الإشكالية

أولا: تعريف الإشكالية

– الإشكالية لغة :

جاءت من الشكّل، الشبه والمثل، والجمع أشكال وشكول، يقال تشاكل الشيئان أو شاكل كل منهما صاحبه، أي أشبهه، وفلان شبه من أبيه، وشكل وأشكله.[1]

ولفظ إشكال اسم، وجمعها إشكالات، والإشكال أمر يوجب التباسا في الفهم.[2]

اصطلاحا:

تعددت التعريفات الاصطلاحية للفظ الإشكالية، منها:

أنها سؤال أو تساؤلات تحتاج إلى إجابة، أو بصورة أخرى هي فراغ أو نقص في المعارف العلمية حول مسألة معينة، تحتاج لمن يملأ ذلك الفراغ بإضافات جديدة.

أو هي موضوع الدراسة تتجسد في التساؤل الذي يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير.[3]

وتعرف أيضا بأنها:" عملية تفكير دقيق تبدأ ببلورة مشكل وتنتهي بصياغة فرضيات قابلة للاختبار، أو تساؤلات يتعين الاجابة عنها".

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر، 2005، ص 158.

[2]– دريدي شادي ورباح حسين، معجم المعاني الجامعي، دار السبيل، عمان، الأردن، 2006 ، ص 195.

[3]– فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، طبعة 05، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص15.

إذا فالإشكالية هي الإطار الذي يعبر عن الأبعاد الحقيقية للدراسة، والتي تسمح للطالب من معرفة وتحديد الهدف الذي يريد الوصول إليه.

ثانيا: الفرق بين الإشكالية والمشكلة البحثية

يتم تداول لفظ الإشكالية والمشكلة البحثية كثيرا في البحوث العلمية، لكن الكثير من الطلبة لا يميز ما بين اللفظين؛ بل ويستعملهما كمترادفين، لكن الحقيقة هي أن بين اللفظين اختلاف جوهري ينبغي التنبه إليه، فالمشكلة ان يستشعرها الباحث في البداية وعند اختياره الموضوع، أما الإشكالية فتتحدد معالمها وحدودها لاحقا بعد اختيار الموضوع وضبط العنوان، لذلك يمكن حصر الاختلاف بين المشكلة والاشكالية في نقطتين جوهريتين هما:

- المشكلة تسبق الإشكالية في زمن طرحها، فالباحث يبدأ مرحلة اختيار موضوع بحثه واستشعار المشكلات التي تتطلب حلا، وتعتبر مرحلة الشعور بوجود مشكلة بحثية؛ عاملا محفزا على اختيار المواضيع المناسبة للبحث. أما الإشكالية فهي تأتي في مرحلة لاحقة للشعور بالمشكلة، وفيها يضبط الباحث تصوره العلمي حول تساؤلات بحثه التي تشكل الصورة النهائية للإشكالية.[1]
- المشكلة تتسم بالغموض وعدم الانضباط، مما يجعل موضوع البحث فضفاضا وغير دقيق يصعب بحثه، في حين نجد أن الإشكالية تُعين على التعريف بالموضوع وفهمه وشرحه بشكل كاف، كما تعمل على ضبط مجال دراسة الموضوع وتحد من اتساعه وتضبطه ضبطا دقيقا، كما تُسهم في تحديد أدواته وحدود دراسته بالشكل الكافي، فالإشكالية تأتي لتوضح المشكلة وتضبطها تجعلها قابلة للدراسة والبحث.[2]

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 109.

[2]- سليمان بلعور وعبد الرحمن بن سانية،" إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 04، جامعة غرداية، 2009 ، ص36 .

الفرع الثاني: أهمية الإشكالية في البحث العلمي

تكتسي الإشكالية في البحث العلمي أهمية كبيرة؛ ووجودها جوهري في البحوث القانونية، فهي تعد ركيزة أساسية في بناء أي بحث علمي، وبها يكون منطلقه وعليها تتوقف جودته وأهميته، فلا يمكن لأي باحث المضي قدما في بحثه إلا بوضع إشكالية تبرز جوانب الدراسة في بحثه، لذلك تكمن أهمية الإشكالية فيما يلي:

- أنها تشكل نقطة الارتكاز والانطلاق في أي بحث علمي، والتي تتجسد في تساؤل رئيسي يتعين الإجابة عليه أثناء دراسة موضوع البحث، فيرى البعض بأن الإشكالية تمثل نهاية اختيار الموضوع، فهي تسمح بتعريفه وتبرير الطريقة التي يتم من خلالها معالجته، كما أنها تشرح وتعطي شرعية علمية لتناول الموضوع من خلال عرض المؤشرات والأسباب العلمية والعملية التي وجهت الباحث إلى الموضوع المدروس.

- تمنح الطالب الإطار العام الذي يتحرك خلاله أثناء البحث، وتوجهه لمختلف النقاط المرتبطة بموضوعه، وتبرر الطريقة التي سيُعالج من خلالها الموضوع محل الدراسة، وتوجيهه الوجهة الصحيحة إلى الحقائق التي يستهدف الوصول إليها بالبحث، ويُجيب عن إشكاليته ويضع الحلول لتساؤلاته، فيعرف ماذا يُريد أن يبحث ولماذا يُريد أن يبحث؟ كما تكتسب الإشكالية قيمة علمية أكثر بقدر ما تُضيفه للمعرفة الإنسانية وإسهامها في حل المشكلات العالقة.[1]

- تحاول إيجاد حلول لمختلف المسائل المطروحة، فهي تسعى إلى صياغة مسألة معقدة أو غامضة على شكل تساؤلات محددة، بهدف الوصول إلى حلول علمية وعملية، فهي تعمل دور الموجه الذي يمنع التشتت ويوجه الدراسة نحو نتائج وحلول مبتكرة وقابلة للتطبيق.

المطلب الثاني: تحديد الإشكالية وضوابط صياغتها

إن مرحلة صياغة وتحديد الاشكالية، هي مرحلة جوهرية لأنها تجسد الوعي بالمشكلة واستيعاب تفاصيلها، وتنقل التصور الذهني إلى نص محكم، مما يجعل القارئ يستوعب ما يدور في ذهن الباحث

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص ص 113-114.

نحو المسألة محل الدراسة، ويفهم عنه ما يود دراسته في موضوعه، لذلك يجب على الباحث عند صياغتها التقيد بضوابط وأسس منهجية حتى يتجنب الوقوع في خلل الصياغة.

الفرع الأول: تحديد إشكالية البحث

بما أن الاشكالية هي همزة وصل ما بين موضوع الدراسة وطريقة معالجته، فإنه من الضروري أن تتوفر على العناصر التي تسمح بفهم مشكلة البحث ووضعها في السياق المناسب حتى تتم معالجتها، لذلك يجب عند صياغتها توجيه التفكير حول مشكلة البحث الرئيسية، التي تُطرح في شكل سؤال رئيسي، ويستعمل في ذلك مصطلحات قانونية دقيقة ومعبرة، قابلة للتجزئة بشكل منهجي إلى تساؤلات فرعية، بحيث يكون هناك ترابط ما بينها بالقدر الذي يسمح بالوصول إلى إجابة عن المشكلة الرئيسية.

فالإشكالية توحي بأن الباحث قد تحكم بشكل جيد في بحثه، أو أنه أخفق في ذلك وترك العديد من الثغرات في الطرح، لذلك فإن عرض الإشكالية بشكل سليم يعد معيار حاكم، لأنها ستكون بمثابة إطار قوي للرقابة على جميع المراحل التي يمر عليها البحث، فكلما كانت صياغة الإشكالية مضبوطة ومحكمة، كلما كان البحث ذا قيمة علمية عالية. وننوه إلى أن الإشكالية التي يتم صياغتها في بداية البحث، هي مبدئية لكونها تخضع للتمحيص والتدقيق كلما تقدم الطالب في بحثه، مع الحفاظ على الإطار العام الذي بُنيت على أساسه الدراسة.

أما عن طريقة صياغة الإشكالية، فالمتعارف عليه إنها تصاغ بأكثر من طريقة، وأكثرها شيوعا في ميدان العلوم القانونية: الصياغة الاستفهامية؛ والصياغة اللفظية التقريرية، وللباحث كل الحرية في صياغة الإشكالية بحسب الصورة التي يراها ملائمة لطرحه.

1- **الإشكالية الاستفهامية؛** تكون في صورة تساؤل رئيسي أو مجموعة تساؤلات تتطلب من الباحث الإجابة عليها بأسلوب علمي، وهنا يكون الباحث مخيرا بين التساؤل الواحد العام والمحوري ويكون شاملا لكل عناصر الموضوع، أو أن تصاغ الإشكالية في شكل تساؤل رئيسي، ويستتبعه

بتساؤلات فرعية تنبثق عنه بحيث يتعلق كل سؤال بمتغير أو مؤشر من مؤشرات الموضوع، وبكل تقسيم من تقسيماته.

والسؤال الرئيسي الموجه في الإشكالية، يجب أن يكون حاسما لموضوع البحث ومركزا وجوهريا لا خارجا عنه، ومن ثم فكلما كان السؤال دقيقا وواضحا؛ كلما كانت الإجابة عليه دقيقة وواضحة، فتصبح الصورة جلية في ذهن الباحث حول ما يريد دراسته الأمر الذي يمنحه فرصة الانطلاق وتجاوز مرحلة التردد.[1]

ونجد معظم الباحثين في العلوم القانونية يُفضلون طرح الإشكالية الاستفهامية؛ لكونها تستوعب موضوع الإشكالية وهدف البحث على حد سواء، فالجواب على التساؤل هو الهدف من الدراسة، لأجل ذلك، وجب على الطالب الباحث عند عرض الإشكالية بهذا الأسلوب أن يترك لدى القارئ انطباع بأن السؤال الذي يطرحه الباحث لا يزال غامضا، وأن قراءة البحث من شأنه أن يُساهم في رفع ذلك الغموض، ومن هذا المنطلق يتعين على الطالب تجنب وضع تساؤل لإشكالية بحثه في صورة سؤال مغلق يتم الإجابة عنه بنعم أو لا.[2]

2- الإشكالية التقريرية؛ هي التي تتم صياغتها في صيغة تقريرية؛ أي في صيغة قضية يتم عرضها وتحليلها تحليلا مترابطا يتعلق بمحاور موضوع البحث، وتكون بأسلوب مُركز؛ دقيق؛ وواضح، يُعبر عن وجود مشكلة قائمة لها دلالة تبحث عن إجابة محددة، وهذا النوع من الإشكاليات يحتاج إلى تركيز جيد وصياغة محكمة ومضبوطة حتى تكون الإشكالية شاملة لجوهر موضوعة.[3]

---

[1]- علي مراح، منهجية التفكير القانوني: نظريا وعمليا، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 93.

[2]- سميحة ديفل، "الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة"، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 10، العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص 55.

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 121.

الفرع الثاني: ضوابط صياغة الإشكالية

تتحدد الإشكالية بمعرفة ما يستوجبه البحث، حيث تتجسد في ذلك السؤال الأولي، أو ما يعبر عنه أحيانا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية التي يدور حولها موضوع البحث، لذلك تخضع الإشكالية لمجموعة من الضوابط يجب على الطالب التقيد بها عند صياغتها[1]، وهي:

– أن تعالج موضوعا جديدا يتسم بالأصالة، أو أن تكون الإشكالية لم يوجد لها حل وبقيت مطروحة.

_ أن يكون الموضوع مرتبط بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.

– أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية، وهذا يعكس حداثة الموضوع.

– أن تكون الإشكالية واضحة من حيث المفاهيم والمصطلحات المستخدمة وأن تصاغ صياغة صحيحة في شكل سؤال رئيسي وأسئلة فرعية.

– ألا تكون الإشكالية عامة يصعب التحكم فيها، ولا ضيقة تفقد قيمتها العلمية.

_ أن تكون الإشكالية قابلة للبحث والقياس.

– أن تتناسب الإشكالية مع الإمكانيات العلمية والذاتية للباحث.

– توفر عامل الوقت لدراسة هذه الإشكالية، فالطالب ملزم بدراسة إشكالية تستجيب لعامل الوقت.

المبحث الثاني: تصميـــم خطـــة المذكرة

بعد الاطلاع على الأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، وضبط الإشكالية؛ أصبح من المهم وضع خطة دقيقة، تتضمن الخطوط الجوهرية والرئيسية للموضوع التي يرغب الطالب في معالجتها، وذلك يكون في شكل مشروع خطة أو ما يعرف بالخطة المبدئية، التي يقوم الطالب بعرضها لاحقا على الأستاذ المشرف في بداية الاشراف، لإبداء رأيه فيها وتقييمها لأنها ستشكل الأساس الذي ينطلق منه

[1]– علي مراح، مرجع سابق، ص 94.

الطالب في بناء مذكرته، لذلك يتوجب تدارك الأخطاء منذ البداية، وتوجيه الطالب نحو الهدف المبتغى[1].

وتُعد الخطة أو ما يعرف بتبويب البحث، الإطار المنظم الذي يتم من خلاله عرض عناصر البحث، بأكبر قدر من الصرامة والدقة، فوضع خطة بصورة مسبقة قبل الشروع في كتابة البحث، منهج متبع وأمر مسلم به في الجامعة الحديثة، وإن كان من المتفق عليه أن الخطة تكون مبدئية وقابلة للتغيير في كل أطوار ومراحل كتابة البحث، وبحسب ما يتكشف للباحث من معطيات لم تكن متوفرة له في المراحل الأولى من كتابة البحث، فالخطة الأولية التي يسلمها الباحث للإدارة الجامعية بغرض إجازة الموضوع، ليست بالضرورة الخطة النهائية التي ستظهر في نهاية البحث، فهي عرضة للتبديل والتغيير إلى آخر مراحل كتابة البحث، كلما استدعى الأمر ذلك ومادام الباحث في اطلاع مستمر على الوثائق العلمية.

المطلب الأول: مفهوم الخطة

لضمان نجاح أي بحث علمي، يتطلب الأمر دراسة متسلسلة لمحتويات البحث ومعالجة النقاط المطلوبة، ولاستبعاد المسائل غير الضرورية أو الثانوية، التي لا ترتبط مباشرة بالموضوع، لذلك تعتبر الخطة هيكل الموضوع والإطار العام الذي ستُحرر من خلاله الدراسة، الأمر الذي يمنحها أهمية بالغة في إعداد أي بحث علمي، وتجدر الإشارة إلى أن الخطة لا يمكن صياغتها مفصلة من الوهلة الأولى، فالخطة النهائية لا تكون إلا عند الانتهاء من البحث ودراسة الموضوع، لكونها عرضة للتغيير كلما تعمق الطالب في الموضوع أو بحصوله على معلومات أو وثائق جديدة.

الفرع الأول: تعريف الخطة وبيان أهميتها

تعد الخطة التصميم الأولي للبحث، فهي إذن أحد المتطلبات الأساسية في خطوات البحث العلمي، لكونها تجمع عناصر البحث وجزئياته، لذلك تكتسي أهمية بالغة في بناء أي بحث علمي.

[1]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت.ن)، ص 18.

أولا: تعريف الخطة

يعرف صالح طاليس الخطة بأنها؛ التصميم الذي يأتي بعد فرز المعلومات وتمحيصها، حيث يتم الانتقال إلى تبويب هذه المعلومات من خلال جمع المعلومات المتقاربة أو المتشابهة في مجموعات رئيسية تمثل كل مجموعة منها أحد أقسام الخطة ويتم بعدها عنونة كل قسم.[1]

ويرى علي مراح أن الخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، فهي التي تمنح الصورة الأولى عن العمل، وتألف فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعد واجهة البناء الفكري للموضوع، فمن خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة سهل بلوغها، لهذا يقتضي الأمر منخ الخطة الاهتمام الكبير في البحث.[2]

ولا يبتعد فاضلي إدريس كثيرا عن هذا المفهوم، حيث يعتبر الخطة هي تصميم لهيكل موضوع هو محل الدراسة أو البحث.[3]

ويعرفها بعض الدارسين لمنهجية البحث بأنها؛ عمل تقني فني يتمكن الباحث عن طريقها من السيطرة على أبعاد موضوع بحثه، وهذا بإبراز معالمه والتمييز بين مسائله المختلفة الهامة والثانوية، كما تُقد للقارئ التركيبة الهيكلية للبحث والتصور العام للأفكار التي يتضمنها.[4]

أو أنها؛ تصميم للبحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل، حيث أنها تؤلف فهرسا للأفكار الأساسية التي ستعالج في الموضوع محل البحث والتي من خلالها تبرز أهمية.

مما سبق نخلص إلى إن الخطة هي الخطوط العريضة التي يسترشد بها الباحث عند تنفيذ دراسته، لأنها المعيار الوحيد الذي يمكن بواسطته الحكم على جدوى البحث وجدارة الباحث، ذلك لأن البحث قبل التنفيذ يعتبر في عالم المجهول، فهي بمثابة البوصلة التي يسترشد بها.

---

[1]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص ص 142- 143.

[2]- علي مراح، مرجع سابق، ص 74.

[3]- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 241.

[4]- حورية لبشري وعلي مراح، المرجع السابق، ص 52.

ثانيا: أهمية الخطة

لكل موضوع بحث علمي أكاديمي خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة، وبناء عليها يتم تقديم التقسيم المناسب له، فالخطة هي التي تعطي الانطباع الأول عن صورة العمل في البحث، فتؤلف ما يشبه فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث؛ حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها، ومن هنا وجب إعطاء تلك الخطة أو التصميم الاهتمام الأكبر[1].

ففي العلوم القانونية تكتسي الخطة أهمية جوهرية، نظرا لما يتطلبه علم القانون من صرامة منهجية تقتضي الدقة والوضوح، فالخطة هي الدليل الأولي على إمكانيات الباحث وأهليته لمجابهة موضوعه والابداع فيه[2]، وعلى ضوء ذلك تتجلى أهمية خطة البحث فيما يلي:

- تمكين الباحث من السيطرة على الموضوع وحصر نطاق دراسته في حدود معينة، من خلال ابراز معالم الموضوع وتحديد التركيبة الهيكلية للمعلومات والبيانات المحصل عليها.
- يسترشد بها الباحث في تحديد الهدف من الدراسة بدقة، لأن الباحث قبل إعداد الخطة الجيدة لا تتوفر لديه في العادة صورة معمقة عن موضوع البحث وتفرعاته وحدوده.
- تضمن الخطة للباحث توفير الوقت والجهد، فلا يضطر إلى تغيير موضوعه وقد سار فيه خطوات، أو العودة في كل مرة إلى فهارس الوثائق العلمية للاطلاع على تقسيماتها وتبويبها.
- توفر الخطة للمشرف أساسا لتقويم مشروع البحث الذي هو بصدد كتابته، ومدى تقدمه في البحث.
- تعمل الخطة على تجسيد الأفكار والحقائق التي توصل إليها الباحث حول موضوعه في شكل هيكل منظم وممنهج، فهي بمثابة مرآة عاكسة لمحتوى الموضوع.

---

[1]- علي مراح، مرجع سابق، ص 74.

[2]- علي ضوي، مرجع سابق، ص ص 37-38.

- تعكس الخطة أسلوب تفكير الباحث، فهي تبرز مدى إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية.
- تسهل الخطة على الباحث الرجوع إليها عند نسيانه بعض العناصر أو عند محاولة استذكار بعض العناصر التي سبق أن درسها في جزء ما من البحث، كما تساعده على تقويم موقفه من الخطوات المتبقية من البحث.

في ذات السياق يمكن القول إن الخطة يجب أن تضبط بإحكام وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، فالخطة تختلف باختلاف مواضيع البحث، وفي كل الأحوال يجب أن تكون الخطة مرآة عاكسة لمحتويات الموضوع، ولكن في مقابل ذلك ليست إناء تصب فيه المعلومات المحصلة، وإنما تقديم المعلومات والاستدلالات يجب أن يعكس أسلوب تفكير الطالب.[1]

وفي إطار بناء هيكل الخطة[2]، يمكن للطالب الرجوع إلى الخطط المعتمدة في الكتب والبحوث السابقة، ويسترشد بها لإثراء معلوماته حول الموضوع محل الدراسة والبحث، وحتى يمكّنه ذلك من بناء خطة أصيلة تعكس بدورها أصالة الموضوع.[3]

الفرع الثاني: طرق تقسيم الخطة ومعايير تبويب الموضوع

هناك عدة طرق ومعايير لتقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي، تختلف باختلاف طبيعة الموضوع ومنهج الدراسة.

أولا– طرق تقسيم الخطة:

توجد عدة طرق لتقسيم موضوع البحث إلى أقسام أو فصول، لكن أكثرها شيوعا في العلوم القانونية هي طريقة التبويب التاريخي، والطريقة البنيوية، وهو ما سنوضحه فيما يأتي:

---

[1]– علي مراح، مرجع سابق، ص 67.

[2]– يتكون هيكل الخطة عادة من: المقدمة؛ صلب الموضوع أو ما يعرف بالمتن، ويتم تقسيمه بدوره إلى فصول ومباحث بحسب التقسيم المعمول به في مذكرات الماستر؛ الخاتمة.

[3]– غازي عناية، إعداد البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1992، ص 31 وما بعدها.

أ- طريقة التبويب التاريخي:

يقصد بطريقة التبويب التاريخي؛ الطريقة التي يعتمدها الباحث عند تقسيم موضوع دراسته على أساس التسلسل الزمني والتطور التاريخي، فهذه الطريقة ترتكز أساسا حول ما إذا كان الموضوع مرتبط بالنشأة والتطور التاريخي، أو مراحل تطوره، ومثال ذلك إذا كان الموضوع مرتبط بالعقد؛ فيكون تسلسل التبويب على النحو التالي: نشأة العقد، تنفيذ العقد، انقضاء العقد[1]، ومثال ذلك في العلوم الجنائية، إذا كان الموضوع حول العقوبة فيكون التبويب: نشأة العقوبة وتطورها عبر المراحل التاريخية.

ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تتفق إلا إذا كانت الخاصية الأساسية للمشكل الذي يطرحه الموضوع هو مروره بتطور مرحلي، لأن هذه المراحل والخطوات التاريخية هي التي يُبنى عليها تبويب الموضوع.

ب - الطريقة البنيوية [2]:

هي الطريقة المتداولة في غالبية العلوم الانسانية و من بينها العلوم القانونية، يتم الارتكاز فيها الطريقة على بنية الموضوع وتركيبته من خلال دراسة مكوناته والعلاقة القائمة بينها، وينصح الباحثون في المنهجية باتباع هذه الطريقة عندما يتجاهل البحث التطور التاريخي للموضوع، لأن الهدف منها التركيز على ما هو كائن في الموضوع محل الدراسة في وقته الحالي[3]، مثل دراسة موضوع متعلق بصدور قانون الإجراءات الجزائية الجديد 25-14، فهذا الموضوع يعفي الباحث من الطريقة الأولى التي ترتكز على التطور التاريخي للموضوع، أو يتم دراسة موضوع يتعلق بالعقوبات البديلة للحبس قصير المدة في شكلها الحالي، دون العودة للتطور التاريخي للعقوبة.

---

[1]- للاستزادة في الموضوع، ينظر: صالح طاليس، مرجع سابق، ص 143. علي ضوي، مرجع سابق، ص 39.

[2]- تسمى أيضا بالخطة المنطقية، وهي الخطة التي تستجيب للتقسيمات المنطقية للموضوع، حيث تتسم بالبساطة وتتكون غالبا من قسمين أو ثلاثة أقسام، فالدراسات القانونية تميل إلى هذا التقسيم كونه يلبي المتطلبات القانونية.

[3]- صالح طاليس، المرجع السابق، ص 144.

ويميز الفقهاء بين نوعين من التبويب في الطريقة البنيوية، النوع الأول هو التبويب التقني المستخرج من القاعدة القانونية، والنوع الثاني هو التبويب الغائي والذي يتم فيه تقسيم البحث وفقا لمصالح المعنيين بالوضعية القانونية في المسألة المطروحة.

هذا ويمكن المزج بين الطريقتين التاريخية والبنيوية، إذا كانت دراسة الموضوع تتطلب ذلك، وهذا معمول به كثيرا في العلوم القانونية.

ثانيا–معايير تبويب الموضوع

يستند تقسيم وتبويب موضوع البحث إلى معايير مختلفة أهمها؛ المعيار المنهجي؛ المعيار المنطقي؛ معيار توازن البحث وغيرها من المعايير.[1]

أ– المعيار المنهجي: يعتمد أساسا على المنهج المناسب والمتبع في دراسة الموضوع، ويكون تخطيط وتبويب البحث على هدي خطوات المنهج المختار، فمثلا إذا كان الأمر مرتبط بأحداث ماضية انقضت، فالمنهج المناسب هو المنهج التاريخي، أما إذا كان البحث مرتبط بموضوع عقلي مجرد، فالمنهج المناسب هو المنهج الاستدلالي بنوعيه.

ب– المعيار المنطقي: يتم الاعتماد على المعيار المنطقي في تبويب البحث، انطلاقا من التزام التبويب بالبناء الفكري للموضوع، وتقيده بقواعد التفكير الصارمة، بحيث يلتزم هذا المخطط بالقياس الذي يقوم عليه، وتقيد أجزاؤه في علاقة بعضها ببعض، بشروط صحة القياس المستخدم فيه حيث تتسلسل الأقسام دون تناقض إما تسلسلا زمنيا بحسب تلاحقها التاريخي، أو موضوعيا يراعى فيه ارتباط المفاهيم فالعام يسبق الخاص؛ والمبدأ يسبق الاستثناء؛ والسبب يسبق النتيجة، الأمر الذي يجنب الباحث الوقوع في التكرار.

ت– المعيار العلمي: يقوم على ارتباط تبويب البحث بمنهجية وبناء المادة العلمية التي ينتمي إليها البحث، ومن المعلوم أن لكل علم بناؤه الخاص الذي يميزه عن بقية العلوم الأخرى،

[1]– للاطلاع على عنصر معايير تبويب الموضوع، ينظر: صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص ص 161-162.

ففي العلوم القانونية يجب أن يكون تبويب البحث بناء على منهجية العلوم القانونية، التي أساسها صياغة القاعدة القانونية وكيفية تطبيقها.

المطلب الثاني: شروط وضع الخطة

إذا كان تصميم الخطة هو الإجابة على الإشكالية، فإن بناءها يختلف باختلاف تلك الإشكالية لوجود صلة وثيقة بينهما، ويتم وضع الخطة بعد الاطلاع على الموضوع واستيعاب اقسامه وجزئياته، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بعد جمع المعلومات وفرزها ثم تأتي مرحلة تبويبها، وللقيام بذلك يجب الالتزام بالشروط الشكلية والموضوعية لبناء الخطة حتى يتسنى للطالب وضع مخطط واضح متكامل ومتماسك، تظهر فيه أقسام البحث بالشكل الذي يمكن فيه الإجابة على الإشكالية المطروحة.[1]

الفرع الأول: الشروط الشكلية

يجب أن نصرف همة الطلبة لأمر يتعلق ببناء الخطة؛ ألا وهو ضرورة مراعاة الضوابط الشكلية عند صياغتها، وبخاصة بعد جمع القدر الكافي من الوثائق العلمية، التي تتمثل في:

- أن تتألف الخطة من مقدمة وعرض وخاتمة، وهذه الأجزاء في مجملها تشكل جوهر المذكرة، وكل جزء من هذه الأجزاء يخضع لضوابط وشروط حتى يتم صياغة المذكرة بشكل منهجي متكامل.[2]
- أن تكون تقسيمات الخطة موحدة وثنائية، فأفضلها في العلوم القانونية هي الخطة الثنائية، فتقسم دراسات الدكتوراه عادة إلى جزأين أو قسمين أو بابين، ودراسات الماجستير أو الماستر إلى فصلين، والفصل بدوره ينقسم إلى مبحثين والمبحث ينقسم إلى مطلبين، والمطلب إلى فروع التي بدورها تنقسم حسب نوع الدراسة إلى أولا، ثانيا، ثالثا...، ثم بعدها تأتي الأرقام:1؛ 2؛ 3 فالحروف: أ؛ ب؛ ج؛ وهكذا يكون تسلسل التقسيمات[3].

---

[1]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص ص 142- 143.

[2]- سيتم التطرق لهذه الأجزاء في محاور لاحقة من هذه المطبوعة.

[3]- علي مراح، مرجع سابق، ص 78.

- أن تكون الخطة متوازنة من حيث الأقسام، أي التوازن في فصول ومباحث ومطالب وكذا فروع البحث، فلا يمكن قبول فصل يضم مبحثان وفصل يضم أربعة مباحث، أو مبحث به مطلبان ومبحث به خمسة مطالب، فالتوازن الشكلي يتطلب أن يكون التقسيم متساويا أفقيا وعموديا، أو على الأقل متقارب، كأن يتساوى عدد مباحث كل فصل مع الآخر، وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر، وعدد فروع كل مطلب مع الآخر.[1]
- أن يكون حجم الصفحات متوازنا؛ فلا يمكن قبول حجم فصل يضم خمسون صفحة مثلا، وفصل يضم ثمانون أو مائة صفحة، لذا يجب أن يكون هناك تقارب ما بين التقسيمات من حيث الحجم وعدد الصفحات، والأمر ذاته مع المباحث والمطالب، وهذا يعد من قبيل مظاهر تحكم الباحث في موضوع بحثه.

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية

هناك نقاط أساسية تتعلق بالجانب الموضوعي لبناء الخطة، ينبغي على الباحث مراعاتها عند صياغتها، خاصة بعد الحصول على قدر كبير من الوثائق العلمية وهذه النقاط هي[2]:

- أن تكون الخطة مرتبطة بالعنوان الرئيسي للبحث، فعند تصميم الخطة يتعين على الطالب التمعن في العنوان جيدا حتى لا يقحم عناصر في الخطة لا علاقة لها بالموضوع.
- ضرورة ارتباط الخطة بالإشكالية المطروحة؛ وأن تجيب في ثناياها عن هذه الإشكالية.
- أن تكون شاملة لكل جوانب الموضوع وتراعي حدود الدراسة دون إهمال لأي جزء.
- يجب مراعاة التسلسل المنطقي في ترتيب الأفكار، في كل أطوار الموضوع، فالمبادئ تأتي قبل التطبيقات، والقواعد قبل الاستثناءات، والقاعدة العامة قبل القاعدة الخاصة، والأسباب قبل النتائج، الشروط قبل الآثار....

[1]- للاطلاع على ذلك، ينظر: عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 86. علي مراح، مرجع سابق، ص 78.

[2]- علي ضوي، مرجع سابق، ص ص 43-44.

- أن يكون هناك تناسق بين العناوين الرئيسية والفرعية مع بعضها والتي يجب أن تتناسق بدورها مع العنوان الرئيسي للبحث، إذ يتعين على الباحث قراءة عنوان بحثه جيدا ولا يقحم جزءا في الخطة لا علاقة له بالموضوع، فهذا الجزء يمكن اعتباره عنصر غريب عن البحث مما يسبب للباحث إحراجا أثناء عملية المناقشة.
- ألا يكون هناك تكرار في المعلومات أو العناوين، وهذا من شأنه الإخلال بمحتوى الخطة.
- ان يكون الانتقال في الخطة من العام إلى الخاص واحترام قاعدة الجزء يتبع الكل، بحيث يتبع عنوان الفرع عنوان المطلب الذي يتبع بدوره عنوان المبحث.
- مراعاة التسلسل الزمني عند تضمينها في تقسيمات الموضوع.
- أن تكون عناوين تقسيمات الخطة متكاملة ومعبرة ولا تكون مختصرة، كأن يكون العنوان الرئيسي مفهوم المساهمة الجنائية، فلا يكون العنوان الفرعي (تعريفه) أي دون ذكر العنوان كاملا.

الملاحظ مما سبق أن الخطة تبقى عرضة للتبديل بحسب مستجدات الموضوع واقتراحات الأستاذ المشرف، كما أنها عرضة للتعديل من قبل الطالب ذاته، كلما تقدم في دراسة موضوعه وتعمق فيه، والخطة المبدئية ليست أكثر من تأطير للموضوع المراد بحثه بتحديد عناصره الأساسية.[1]

[1]- علي ضوي، المرجع السابق، ص 44.

المحور الرابع:

صيـــاغــة مقـدمــة مذكرة التخرج

تمهيد:

يحتاج طالب القانون إلى قاعدة معرفية أساسها المعلومات القانونية، ليتمكن من بناء مذكرة تخرجه، فكيفية جمع هذا الرصيد من المعلومات وتنظيمها وإدراجها في بحوث علمية، هي إحدى أعظم المهارات التي يجب اكتسابها وتوسيعها خلال المشوار الدراسي القانوني، ولعل أهم هذه المهارات هي؛ كيفية صياغة مقدمة مذكرة تخرج، التي تعد الباب الرئيسي الذي نطل به على صلب موضوع البحث، فهي التي تحفز همة القارئ أو تحبطها، لأنها تتضمن المحاور الأساسية للبحث بصورة مركزة ووجيزة، ونظرا لأهميتها أدرجت في صدارة البحوث العلمية، فغايتها ليست معالجة الموضوع؛ بل التقديم له من حيث تحديد أهمية بحثه و أسباب اختياره للموضوع والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال دراسته، كما يشير إلى المنهج العلمي المتبع، والصعوبات التي اعترضته.

وننوه إلى أن هناك من يطلق على المقدمة اسم مشروع المقدمة، لأن المقدمة النهائية لا تحرر مرة واحدة إلا بعد الانتهاء كلية من البحث، فعند إتمام الطالب كل أجزاء المذكرة، يتعين عليه ضبط عناصر مقدمته لأن التحرير المبكر للمقدمة من شأنه أن يجعل الطالب على غفلة عن بعض المسائل المهمة.[1]

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 109.

لذلك سنتناول في هذه المحاضرة، الإطار العام لكتابة مقدمة مذكرة؛ ثم نسلط الضوء على أهم المناهج المتبعة في العلوم القانونية باعتبارها عنصرا مهما من عناصر المقدمة.

المبحث الأول: الإطار العام لمقدمة مذكرة التخرج

تعد مقدمة مذكرة التخرج اللبنة الأساسية التي يتم بواسطتها تحديد أبرز النقاط الأساسية والجوهرية للبحث بشكل عام، حيث يتم تقديم فهم أولي ونظرة شمولية لأبرز محتويات البحث، فهي الجسر الذي ينقل القارئ إلى المضمون العام للمذكرة، كما أنها تعطي القارئ الانطباع الأولي للبحث، فإذا كانت محررة بشكل علمي ومنهجي ذو جودة عالية تمتاز بالشمولية والتنظيم وتخلو من الأخطاء، فسيكمل القارئ طريقه لكامل البحث وينجذب لباقي أجزائه، فالمقدمة هي المدخل والافتتاحية التي يبدأ بها الطالب البحث ويضع فيها خارطة الطريق وملخصاً شاملاً عن الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم مقدمة مذكرة ماستر

يحتاج الباحث عند اعداد أي بحث علمي، إلى مقدمة يستفتح بها دراسته، حيث يعرف فيها بموضوع بحثه ويمهد للمشكلة البحثية، ويعرض أهم نقاط الارتكاز في بحثه، ولكونها تنطوي على أهمية كبيرة وأول ما يقرأ في البحث، فإن الطالب ملزم بإبراز قيمة بحثه من خلال الأسلوب الشيق والإلمام بعناصرها الأساسية.

الفرع الأول: تعريف المقدمة

المقدمة في البحث الأصيل تختلف عن "المقالات العامة" أو "الأبحاث المختصرة"، فهي جزءٌ من مشروع علمي قائم على أصالة الفكرة، ووضوح المنهج، وجدّة الطرح. لذلك، تُكتب المقدمة بعناية، وتُصاغ بلغة أكاديمية، ويُراعى فيها التدرج المنطقي في عرض الأفكار.

لذلك فهي تعرف بأنها؛ الجزء التمهيدي الذي يفتتح به الباحث دراسته، وتُعد من أهم مكوّنات البحث، لأنها بمثابة المدخل الفكري والمنهجي الذي يُمكّن القارئ من فهم السياق العام والخاص للموضوع، ويُقدّم له صورة شاملة حول سبب اخيار هذه الدراسة، والمسار الفكري والمنطقي الذي سيسلكه الباحث.[1]

كما تعرف أيضا بأنها؛ محصلة للبحث وتوجهاته وتعكس صورته الحقيقة، فهي لا تحرر بشكلها النهائي إلا بعد معرفة ما يحتويه البحث بدقة، لأن الباحث سيدعو بواسطتها جمهور القراء لقراءة بحثه، بطريقة لا يكون فيها أي تضليل حول ما سيجدونه، فالغاية من كتابة المقدمة هو جذب اهتمام القراء والباحثين لاطلاعهم عن محتوى البحث بإيجاز، فهي أول ما يقرأ في البحث وآخر ما يكتب.[2]

وفي هذا السياق أطلق عمار بوضياف تسمية "مشروع مقدمة" بدلا من المقدمة، وهذا لصرف همة الباحث أن المقدمة لا تحرر مرة واحدة في بداية البحث؛ بل ينصح أن تحرر مع خاتمة البحث، فمحاور المقدمة لا يمكن ضبطها إلا بعد أن يُتم الباحث كل أجزاء بحثه، ويرى عمار بوضياف أن التحرير المبكر للمقدمة من شأنه أن يجعل الباحث يغفل عن مسائل مهمة لم تشملها مقدمته.[3]

فالمقدمة إذن ليست مجرد شكليات؛ بل هي ركيزة أساسية في بنية البحث العلمي، وتلعب دورا محوريا في رسم الخلفية العلمية، وتحديد موقع الدراسة ضمن الجدل العلمي القائم، وتوجيه القارئ نحو التساؤلات أو الإشكالات التي يسعى الباحث لمعالجتها، لذلك من الواجب أن يُحسن الباحث صياغتها وضبط عناصرها في سياق موضوع البحث، فهي مرآة عاكسة لمحتوى البحث والباب الذي نطل به على الموضوع.

---

[1]- ينظر الموقع الالكتروني: https://www.mobt3ath.com/dets.php تاريخ التصفح: 2026/02/06 على الساعة: 11:15

[2]- علي خيدة و سميحة ديفال، ظاهرة الأخطاء المتفشية في كتابة مقدمة المذكرات الجامعية وسبل إصلاحها، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 16، عدد 03، 2024، ص ص 61-62.

[3]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 109.

الفرع الثاني: أهمية المقدمة

تعتبر مقدمة أي بحث علمي، من الخطوات الهامة واللازمة لاستكمال مراحل كتابة هذا البحث بصورته الصحيحة، الأمر الذي يشير إلى أن هنالك أهمية جمّة لكتابة المقدمة كجزء من أجزاء البحث العلمي المتكامل، ولا شك أن للمقدمة أهمية من شأنها أن تعود بالنفع الكبير على الباحث وكذلك القارئ، حيث تتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

أولا: تهيئة القارئ لفهم موضوع الدراسة، حيث تساعده في الدخول إلى جو البحث بطريقة تدريجية ومدروسة، فتبدأ بتقديم خلفية عامة عن الموضوع، ثم تنتقل إلى زوايا أكثر تحديدا، وهذا التسلسل يمكّن القارئ من فهم السياق الذي جاءت فيه الدراسة، لذلك فهي تنمي روح الكتابة لدى الباحث، على اعتبار أنها من أولى خطوات كتابة البحث العلمي وهذا بدوره يشجع الباحث على كتابة باقي خطوات البحث بأريحية.

ثانيا: مساعدة الباحث على تحديد ماهية العناصر الرئيسية الذي يود التطرق إليها خلال كتابة محتوى بحثه، حيث يقوم الباحث بكتابة مقدمة بحثه التي تحتوي على نبذة عامة حول الموضوع، على أن تكون هذه النبذة متضمنة لأهم النقاط التي تطرق إليها الباحث في كل فصل من فصول مذكرته.

ثالثا: كتابة الباحث لمقدمة مذكرته يعين الباحث على اتخاذ الأسلوب السلس في توضيح المعلومات التي يتطرق لكتابتها في البحث لاحقا، لذلك يمكن القول بأن المقدمة هي الخطوة الأساسية في تعويد الطالب على كتابة باقي أجزاء المذكرة بأكثر الأساليب سلاسة وسهولة.

رابعا: لا ريب أن كتابة مقدمة البحث على نحو مبدع من شأنها أن تعطي المشرف على المذكرة، انطباعًا حول مدى تميز الطالب في كتابة البحوث عامة، على نحو صحيح ومتكامل.

خامسا: لعل كتابة الطالب لمقدمة بحثه بشكل صحيح من شأنه أن يقود المشرف على البحث، إلى وضع تقييم مناسب حول جزئية مقدمة البحث.

سادسا: تحقيق الاتساق المنطقي لبنية البحث، فالمقدمة تعمل كجسر بين القارئ وبقية مكوّنات الدراسة، فإذا كُتبت المقدمة بطريقة منطقية ومنظمة، فإنها تسهم في جعل باقي أجزاء البحث أكثر وضوحا وسلاسة، ومن تمهد لما سيأتي دراسته لاحقا في المذكرة.

المطلب الثاني: ضوابط صياغة المقدمة وعناصرها

تعد مقدمة البحث العلمي، الجزء التمهيدي الذي تتم صياغته وفق ضوابط منطقية، مع الالتزام بذكر كافة العناصر الأساسية للجذب انتباه القارئ وتوجيهه، فهي بوابة الدراسة التي على ضوئها يتحدد مسار البحث.

الفرع الأول: ضوابط صياغة المقدمة

لكتابة مقدمة مذكرة تخرج، يتوجب على الباحث التقيد بجملة من الضوابط، نوجزها فيما يلي:

- أن تصاغ لفظة "مقدمة" نكرة دون "أل" التعريف، فلفظة "المقدمة" المعرفة تستعمل للدلالة على ما هو معلوم من معطيات، أما "مقدمة" فهي أقرب ما تكون للتعبير عما هو مجهول من مسائل، لان الكلام عامة في صيغته النحوية واللغوية يسند لما نحن بصدد الحديث عنه سواء للتعريف به أو للسؤال عنه.[1]

[1]- علي خيدة و سميحة ديفال، مرجع سابق، ص 62.

● مراعاة ترتيب عناصر المقدمة، وهذا الترتيب يخضع للشروط المنهجية لإعداد البحوث العلمية الذي تتحكم فيه مدرستين: المدرسة الفرنكوفونية؛ وتعتمد على التسلسل التالي:(التعريف بالموضوع؛ تحديد إشكالية الدراسة؛ أهمية الدراسة؛ أسباب اختيار الموضوع؛ أهداف الدراسة)، والمدرسة الانجلوسكسونية؛ التي تعتمد على الترتيب التالي:(التعريف بالموضوع؛ أهمية الموضوع؛ أسباب اختيار الموضوع؛ تحديد الإشكالية في شكل تساؤل رئيسي فقط؛ أهداف الدراسة؛ الفرضيات)[1]، وللطالب أن يختار الطريقة التي تناسب طرحه للموضوع.

● أن تتماشى المقدمة مع عدد صفحات البحث من حيث الطول والقصر، فمن المتعارف عليه في العلوم الإنسانية أن عدد صفحات المقدمة لا يجب أن يتجاوز عشرة (10) بالمئة من مجموع عدد صفحات المذكرة، أي بمعدل عشر صفحات لمذكرة لا يتجاوز عدد صفحاتها المائة، لكن ما يلاحظ– حسب رأينا– أن هذا العدد مبالغ فيه إذا أسقطنا هذه القاعدة على العلوم القانونية، لأنه وببساطة في العلوم القانونية عناصر المقدمة يتم سردها باختصار فمثلا: في عنصر المنهج المعتمد، نكتفي بذكر المنهج مع تبرير سبب اختارنا له دون الخوض في الأدوات المستعملة كالعينة والمقابلة والاستبيان، وهي الأدوات المعتمدة كثيرا في العلوم الإنسانية الأخرى ومن الضروري ذكرها، ضف إلى ذلك أنه في العلوم القانونية قلّما نطرح فرضيات في الدراسة؛ هذه الأخيرة التي تأخذ حيزا كبيرا لشرحها وتفسيرها، على العكس من ذلك نجدها عنصرا جوهريا وهاما يجب التعرض له في المقدمة، ومن هذا المنطلق نرى أن عدد صفحات مقدمة الماستر لا يجب ان يتجاوز الخمس (05) صفحات، وهو رقم يكفي لتناول جميع العناصر التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

● أن تكون المقدمة آخر ما يكتب في البحث، –كما أشرنا سابقا–فإن التحرير المبكر للمقدمة من شأنه أن يجعل الباحث يغفل عن مسائل مهمة لم تشملها مقدمة مذكرته، لأن جوهر الموضوع لا يتجلى إلا بعد إتمام آخر جزء في المذكرة.

[1]– المرجع نفسه، ص 63.

- ألا تكون المقدمة مقسمة إلى أجزاء، فالعناصر التي تشتمل عليها المقدمة يستحسن أن تكتب متتالية في شكل فقرات دون صياغة منفصلة للعناوين، وهذا حفاظا على الوحدة الشكلية والوحدة الموضوعية للمقدمة من جهة، ولتمكين الطالب وتعويده على الاسترسال في سرد الأفكار بأسلوب سلسٍ ينقل فيه من عنصر لعنصر دون حاجة لذكر العناوين ومن جهة أخرى.
- من التعارف عليه أن المقدمة تحتسب ولا ترقم، حيث يبدأ الترقيم من المتن مع احتساب المقدمة من بداية أول صفحة، لكن هذه الطريقة لا يحبذها الكثير من الباحثين على اعتبار أن المقدمة هي من أجزاء البحث العلمي، فكيف لنا ألا ندرجها مع عدد صفحات البحث. ومع وجود هذا الخلاف نشير إلى أن ترقيم المقدمة يختلف من باحث لآخر ومن هيئة لأخرى، لهذا يخضع ترقيم المقدمة إلى طريقتين: الطريقة الأولى هي طريقة الترقيم المنفصل؛ وترقم فيها المقدمة بالحروف الأبجدية[1]، وهي طريقة كلاسيكية قديمة، أما الطريقة الثانية فهي طريقة الترقيم المتصل؛ وتخضع فيها المقدمة للترقيم المتعارف عليه (1؛2؛3) إلى غاية نهاية البحث[2]، مع الأخذ بعين الاعتبار صفحات العوازل التي تحتسب ولا ترقم.
- مقدمة المذكرة لا تهمش، على اعتبار أنها الواجهة الأولية للبحث وتعبر عن أفكار الباحث فحسب، فلا يجوز أن ندرج فيها أفكارا او آراء ومن ثم تهميشها، لأن مكان هذه الأفكار هو المتن وليس المقدمة[3]، فالمقدمة هي مرآة عاكسة لأسلوب الباحث واداة كاشفة لطريقة تفكيره، فإذا استعان الطالب بأفكار الغير فإن ذلك قد يطغى على أسلوب الطالب وتصبح المقدمة عبارة عن تجميع للمعلومات اقتبسها الطالب، وهو أمر غير مقبول البتة.

---

[1]- يرى عمار بوضياف، ان الإشارة للمقدمة بالأحرف دون الأرقام يعني عزلها عن باقي أجزاء البحث، التي تعد لبنة أساسية فيه، فلماذا يرمز لها إذا بالأحرف؟ لذلك يرى أن الأصح ألا تُفصل المقدمة عن البحث شأنها في ذلك شأن باقي الأجزاء. للاستزادة ينظر: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 111.

[2]- علي خيدة و سميحة ديفال، المرجع السابق، ص 64.

[3]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 111.

- ألا تذكر فيها الإحصاءات، لأن ذكر ذلك يحتم على الباحث الإحالة إلى المرجع الذي اقتبست منه وهذا أمر غير جائز في المقدمة، لأن موضع الاحصائيات والبيانات هو المتن.
- كما لا يجوز ذكر الأحكام والقرارات القضائية في المقدمة لأن ذلك من شأنه الإحالة إلى المصدر، وهذا لا يكون إلا في المتن أيضا.

الفرع الثاني: عناصر المقدمة

تشتمل المقدمة على مجموعة من العناصر، تختلف طريقة ترتيبها من باحث إلى آخر، وهذه العناصر تتمثل في:

أولا–التعريف بالموضوع:

يُقصد به إعطاء فكرة أساسية للقارئ عن الموضوع المراد دراسته، من خلال تقديم عرض موجز يتضمن العناصر التي يتشكل منها والأفكار التي يحملها والمشكلات التي يثيرها بمختلف أبعادها، هذا التحديد لا يتاح للطالب إلا إذا كان مطلعا على الدراسات والأبحاث التي تم إجراؤها في الموضوع ذاته، لاسيما الدوريات والمجلات والرسائل الجامعية، إضافة إلى الفهم الجيد لمجال التخصص الذي يريد الطالب البحث فيه[1]، والهدف من هذا العنصر لفت انتباه القارئ وإشعاره بأهمية الموضوع وإثارة اهتمامه به، فالقارئ قد يجهل الموضوع كلية لذا وجب على الباحث التعريف به لتحديد نطاق دراسته.

ويتم كتابة عنصر التعريف بالموضوع في شكل فقرات وجيزة وبأسلوب بسيط ينطوي على عنصر التشويق، بحيث يتم الانتقال فيه من فقرة لأخرى بطريقة سلسة مراعيا في ذلك التسلسل المنطقي للأفكار، ويتم التركيز فيه على النقاط الرئيسية التي يثيرها الموضوع دون الخوض في جزئياته

[1]– كمال شلي، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة حماة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2012، ص 78.

حتى لا نغوص فيما سيتم تناوله في المتن، ومن الأخطاء الشائعة التي يرتكبها بعض الطلبة، هو طرح تساؤلات أثناء صياغة هذا العنصر، وهذا أمر غير جائز منهجيا، لأنه من المفترض ألا نعطي أحكاما مسبقة حول الموضوع أو وضع استنتاجات أولية لأن موضع النتائج هو الخاتمة وليس المقدمة.

وعليه فإن التعريف بالموضوع ينطوي على المحاور الاساسية للبحث مع إبراز خلفية الموضوع بشكل واضح وجلي[1]، وذلك من خلال الإشارة إلى بعض الاهتمامات المرتبطة به سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية بحسب طبيعة الدراسة والمجال العلمي الذي تنتمي اليه الدراسة، فلو كان البحث ينصب على دراسة قانونية لجنوح الأحداث، فان التوجه ينصب على إحداث منظومة قانونية ذات طابع وقائي أكثر من الطابع الردعي.[2]

ثانيا–أهمية الموضوع:

إن تحديد أهمية الدراسة في مذكرات الماستر توحي بمدى أصالة الموضوع وجديته، حيث يتطلب من الطالب تحديد هذه الأهمية على الصعيد العلمي والعملي، بمعنى ماذا تضيف هذه الدراسة للبحث العلمي؟ وفيما تفيد المجتمع؟ فهذا العنصر مهم جدا إذ يعد الحلقة الأولى في كتابة المقدمة فلا يجوز دراسة باقي العناصر دون ذكره، وتتمثل اهمية الموضوع في الآثار التي تترتب عنه، وما يمكن أن يصل إليه الباحث من نتائج مفيدة[3]، فالبحوث العلمية عادة تنطوي على أهمية مزدوجة لاسيما الأبحاث ذات الدرجة العالية، فالأولى تشمل الجانب العلمي؛ وهو ما يمكن أن يضيفه البحث من معارف ومعلومات في مجال الدراسة و مساهمته في اثراءها، أما الثانية فتتضمن الجانب العملي؛ ويتمثل في الفائدة المرجوة من الدراسة وتعود بالفائدة على المجتمع من الناحية الاجتماعية

[1]– خالد حامد، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.

[2]–عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 112.

[3]– عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية: الرسائل والاطروحات، الطبعة الأولى، دار الابحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 186.

والاقتصادية وغيرها، سواء بصفة آنية أو مستقبلا، وهو ما يعبر في تحديده الواضح و الدقيق عن قدرة الباحث في الالمام بجوانب الموضوع المدروس.[1]

وتتحدد أهمية البحث باستعمال عبارات واضحة الدلالة وبسيطة، تعكس من خلالها جودة البحث وأصالته وكذا الإضافات التي يقدمها للمعرفة بصفة عامة، كما يمكن أن تتجلى أهمية الدراسة في سد الثغرة الموجودة في الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، أو إبراز زوايا الجدة التي ستعالج من خلالها الموضوع.

ثالثا–أسباب اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه ان اختيار موضوع مذكرة التخرج من قبل الطالب لم يتم بصفة عشوائية؛ بل جاء نتيجة قناعة الطالب بأن الموضوع يستحق الدراسة والبحث، وهذا بعد اطلاعه على مختلف الوثائق العلمية وبخاصة مستجدات البحث العلمي، فكونت لديه درجة من التمسك بهذا الموضوع[2]، فاختيار الموضوع مرتبط بدوافع قد تكون ذاتية أو موضوعية، فيجب على الباحث ذكر أهم هذه الدوافع التي فتحت له الباب لدراسة هذا الموضوع بعبارات واضحة ومركزة وموجزة.

فالدوافع الذاتية هي الدوافع الكامنة في نفس الباحث، التي تشكل حافزا نفسيا له لدراسة الموضوع، فهذا الدافع قد يكون نتاجا لاطلاع الباحث الموسع مما خلق له فكرة البحث في الموضوع، أو قد يكون بسبب عمله في ميدان مرتبط بموضوع البحث، ويريد اثراءه بخبرته في المجال لتكون اسهاماته أكثر اقترابا من الجانب العملي.[3]

أما الدوافع الموضوعية فتكون متصلة بالموضوع، فلربما يكون الموضوع مستجد وله ميول ورغبة البحث في مثل هكذا مواضيع، أو أن الموضوع يتوفر على وعاء مرجعي واسع يمكنه من البحث فيه بأريحية، لأن أكثر ما يؤرق الباحث هو قلة المصادر التي يعتمد عليها في بناء وصياغة

---

[1]– كمال شلي، مرجع سابق، ص 82.

[2]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 112– 113.

[3]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 113.

بحثه، وتبقى الدوافع الموضوعية من تحديد الطالب فهو الأكثر درايا بها والتي تتجلى له عند اخياره للموضوع.

رابعا–أهداف الدراسة:

يسعى الطالب خلال دراسة موضوعه إلى الوصول إلى غاية محددة، هذه الأخيرة التي يقصد بها أهداف الدراسة؛ التي تتمثل في النهايات أو الأغراض التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، عند الانتهاء من بحثه، ويمكن أن يُنظر إلى الأهداف كحل للمشكلة، أو خطوة على طريق الحل، أو نهاية يرغب الباحث الوصول إليها فيما يتعلق بمشكلة الدراسة، لذلك يجب أن تكون الأهداف المصاغة واضحة؛ ومحددة؛ ويمكن تحقيقها، كما يجب أن تكون على صلة وثيقة بمشكلة البحث وقابلة للتحقق في ضوء الجهد والوقت المخصص للبحث وحتى في إطار إمكانات الباحث الفكرية و المادية، كما يُشترط على الطالب أن يرتب الأهداف التي سطرها وفق التسلسل المنطقي للدراسة[1].

وتختلف الأهداف بحسب طبيعة الموضوع، فهناك الأهداف العلمية التي تخدم المعرفة عامة، وهناك الأهداف العملية التي تخدم المجتمع، وهي في مجملها تمثل ما يسعى الباحث الى تحقيقه من خلال تحديد مسار البحث قبل البدء في صياغة البحث[2]، فالأبحاث العملية القانونية تهدف الى تطوير المعرفة من خلال زيادة الرفاهية للمجتمع باستخدام أساليب البحث العلمي، ومن ثم تطوير مفهوم معين للمشكلة المطروحة على ضوء الاجتهاد القضائي مثلا أو الفقهي.[3]

خامسا–الدراسات السابقة:

[1]– هناك بعض العبارات التي يشيع استخدامها لصياغة عنصر أهداف الدراسة، منها: تحديد؛ محاولة تحديد؛ التعرف؛ معرفة نوع العلاقة أو الأسباب؛ وصف؛ حصر؛ كشف خصائص؛ فحص؛ بناء برنامج؛ تبيان حقيقة؛ توضيح؛ ترتيب؛ تصنيف؛ قياس درجات؛ مقارنة؛ الربط؛ تطوير؛ تقنين؛ تسجيل؛ التحقق من؛ وغيرها، وتختلف هذه العبارات بحسب طبيعة كل دراسة.

[2]– نادية عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 110.

[3]– عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 160.

يتعين على طالب الماستر عند كتابة المقدمة، أن يشير إلى بعض الدراسات المتخصصة ذات الصلة المباشرة بموضوع بحثه، أي التي سبقت الباحث في ذلك-دون إطالة-وهذا حتى لا ينكر جهد من سبقوه لدراسة هذا الموضوع ولو من زوايا مختلفة، وتحديد الجوانب الواجب استكمالها بالدراسة والتحليل واظهار تميزها عن أعمال الآخرين، ويتفق الباحثون في المنهجية على أن التطرق إلى عنصر الدراسات السابقة في المقدمة، ينطوي على أهمية تكمن في[1]:

- معرفة أن موضوع البحث لم يتم التعرض له ومعالجته من قبل غيره من الباحثين، بالطريقة التي تعرض اليها الباحث؛
- الإحاطة بحدود الدراسة ومنطلقاتها من حيث الزمان والمكان؛
- تحديد أهداف الدراسة استنادا للدراسات السابقة، ومعرفة الجوانب التي لم يتم تتناولها؛
- بيان مدى استفادة الباحث من تجارب الآخرين لاسيما بالنسبة للدراسات المقارنة.
- إن عنصر الدراسات السابقة يكشف لنا عن وجه الجدة في موضوع الباحث مقارنة بهذه الدراسات.

هذا ويشترط عند صياغة عنصر الدراسات السابقة، التقيد بالضوابط التالية:

- يُستحسن أن يختار الباحث الأحدث من الدراسات السابقة، وهذا لمعرفة الجديد الذي ستضيفه دراسته للبحث العلمي.
- على الباحث عند ذكر الدراسات السابقة، أن يتجنب الحكم عليها ويكتفي بوصفٍ مختصرٍ لمضمونها (يركز على صاحب الدراسة، الجهة المشرفة على الدراسة، التعريف بالدراسة، العنوان، الاشكالية المنهج مع ذكر أهم النتائج المتوصل إليها) ودون إطالة.

[1]- كمال شلي، مرجع سابق، ص 85.

- التأكد من عدم تناول الباحثين لنفس المشكلة البحثية التي تناولتها في دراستك، ومن نفس الزاوية ومنهج الدراسة، لأن هذا الأمر سيوقع الباحث في مشكل التكرار في دراسة البحوث ومن ثم لا فائدة علمية تُرجى من هذا البحث.

مثال توضيحي عن كيفية صياغة الدراسات السابقة: تتم صياغة عنصر الدراسات السابقة على النحو التالي:

لقد سبق تناول هذا الموضوع من قبل مجموعة من الباحثين في دراسات نذكر منها:

فلان بن فلان في دراسته الموسومة ب.....الصادرة بتاريخ..... عن جامعة.....، وقد ارتكزت مشكلته البحثية حول.....وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج.....وتوصل من خلال دراسته إلى النتائج نتائج أهمها.....لكن دراستنا ستكون مختلفة عن هذه الأخيرة كوننا سنعالج إشكالية تدور حول..... وقد أغفلت هذه الدراسة..... وهذا ما سنحاول تداركه من خلال معالجتنا ل.....، وتكون هذه الصياغة بإيجاز لأننا سنتطرق على الأقل إلى دراستين.

سادسا–الصعوبات التي واجهت الباحث:

يقصد بها العراقيل التي صعّبت على الباحث إنجاز بحثه، فمما لا شك فيه أن الطالب قد بذل مجهودات معتبرة في إعداد بحثه، لا سيما ما تعلق منها بجمع المادة العلمية وترتيبها وتبويبها، وكما نعلم أن هذه العملية من أصعب الأمور وأعقدها على الإطلاق بالنسبة للطالب، لارتباطها بشكل أساسي بتحديد الأهداف من دراسة البحث بشكل مسبق[1]، لذلك على الطالب أن يشير في مقدمة البحث إلى أبرز هذه الصعوبات، التي واجهته في اعداد بحثه مثل: الصعوبات المرتبطة باختيار الموضوع؛ أو المتعلقة بجمع المادة العلمية كأن يكون هناك شح في الوثائق التي تخدم

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 192.

موضوعه كصعوبة الحصول على قرارات قضائية من الجهة المعنية مما يشكل عائقا أمام الباحث أو من ناحية إنجاز بحثه.[1]

سابعا–الإشكالية:

تعرف الإشكالية بأنها؛ موضوعات ومجالات وأفكار البحث، أي هي المقومات الأساسية التي تحدد وتبلور المعالم الرئيسة لخطة البحث، وتختلف طرق طرح الإشكالية[2]؛ وأفضلها الإشكالية الاستفهامية التي تكون في شكل تساؤل رئيسي مركز، يطرحه الباحث ويجيب عليه في ثنايا بحثه، فهي تعتبر العمود الفقري للبحث ونقطة الارتكاز فيه، وهي التي تتحكم في خطته وفي نتائجه العلمية، ويمكن أن نرفق الإشكالية الرئيسية بمجوعة من التساؤلات أو الإشكاليات الفرعية دون مبالغة حتى لا نحجب أهمية الإشكالية الرئيسية، ويتشتت انتباه القارئ وحتى الباحث ذاته[3]، لذلك يشترط في الإشكالية الوضوح والإيجاز والدقة، بالإضافة إلى الارتباط الوثيق بالموضوع.[4]

ثامنا–منهج الدراسة:

يقصد بالمنهج؛ الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى النتيجة العلمية، فالمنهج ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق هذه الغاية، لذلك يتوجب على الطالب التصريح في مقدمة

---

[1]– للإشارة فإن هناك من الباحثين في مجال المنهجية، من يستغني عن هذا العنصر، حيث اعتبروا أن البحث العلمي عموما لا يخلو من الصعوبات، والباحث المتمكن هو من له القدرة على مواجهتها، دون وجود داع لسردها في المقدمة، لكن حسب رأينا فهذا العنصر تتحدد قيمته بمدى وجود صعوبات تستحق ذكرها بالفعل، فتشكل تحديا للباحث لإكمال عمله رغم وجودها، أما إذا كانت صعوبات كالتي نراها في بعض مذكرات الطلبة كقلة المراجع وضيق الوقت، فهنا من المستحسن الاستغناء عنها مطلقا، لأن قلة المادة العلمية لم تعد عائقا في عصر التكنولوجيا حيث أصبح بمقدور أي طالب أو باحث الحصول على مختلف المصادر والمراجع وبمختلف اللغات ومن أي مكان في العالم.

[2]– محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص44.

[3]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 115.

[4]– تمت دراسة عنصر الإشكالية في المحور الثالث من هذه المطبوعة.

البحث بمنهج الدراسة أو المناهج المستخدمة وطريقة استخدامها، والأدوات المستعملة في البحث، وكيفية تنظيم المعلومات وتحليلها[1]، وتتحدد هذه العناصر بحسب طبيعة الدراسة ومجالها.

وبالعودة إلى كتب المنهجية نجد أنها تزخر بالمناهج العلمية في مختلف العلوم ومنها العلوم القانونية، فكل مجال بحث له منهجه الخاص، وعلى الباحث اختيار المنهج المناسب لدراسة موضوعه ويمكن اختيار أكثر من منهج في الدراسة الواحدة[2].

تاسعا–تقسيمات الدراسة:

بعد ذكر العناصر السابقة، يختم الطالب مقدمته بتصريح موجز لتقسيمات الموضوع في شكل فقرة وليس عناوين، تتضمن الكشف عن العناوين الرئيسية للخطة مع تبرير سبب اختياره لهذا التقسيم، حيث تعبر هذه التقسيمات في تفصيلاتها عن الفهم العميق لمتغيرات البحث ومختلف جزئياته[3]. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى إن الخطة تعكس بشكل مباشر عنوان البحث اتساعا أو تحديدا للعناصر والأفكار التي يحملها، لذلك فتعدد المفاهيم قد يحتاج إلى تقسيم البحث إلى فصول ومباحث.

هذا ويجب أن تكون عناوين الفصول مرتبطة في دلالاتها بعناوين المباحث التي تكون بدورها متفرعة عنها، فإذا كانت الدراسة مذكرة ماستر، اكتفى الطالب بذكر عناوين الفصول والمباحث دون الخوض في جزئيات الموضوع، لأن ذلك من شأنه تشتيت ذهن القارئ، كما يتوجب عليه بيان الأسباب التي ساقته لهذا التقسيم بتبرير ذلك.

وفي هذا السياق يقول عمار بوضياف أنه –وبحكم خبرته في المناقشة– يجد العديد من الباحثين لا يصرفون الهمة للنقطة المتعلقة بتبرير تقسيمات الموضوع، ويكتفي الواحد منهم بذكر

---

[1]– محفوظ جودا، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 62.

[2]– سوف نفصل الحديث عن أهم المناهج المعتمدة في العلوم القانونية في المبحث الثاني من هذه المحاضرة.

[3]– كمال شلي، المرجع السابق، ص 84.ينظر أيضا: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 122–123.

العناوين الرئيسية دون تبرير ولا تأسيس، مما يسبب لهم حرجا كبيرا يوم المناقشة، لذلك وجب التركيز على هذه النقطة تحديدا حال صياغة مقدمة المذكرة.[1]

المبحث الثاني: المناهج المعتمدة في العلوم القانونية

من المعلوم أن البحث العلمي هو عملية التفتيش والتنقيب عن المعرفة العلمية، ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات وتمحيصها وتحليلها بعمق للوصول إلى نتيجة، كل هذه العمليات تتم وفق منهج علمي منظم، هذا الأخير الذي يعرف بالطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقيقة، فالباحث لا يمكنه تحقيق الغاية المنشودة من بحثه، إلا إذا سلك طريقا محددا ومنظما يختاره ويصرح به في بداية بحثه، فالمنهج –كما أشرنا سابقا–ليس غاية في حد ذاته؛ بل وسيلة لتحقيق الغاية، وقد قسمها الفقهاء إلى مناهج إجرائية وفقا للأسلوب الاجرائي للدراسة، ومناهج عقلية واستكشافية أساسها موضوع الدراسة، ونجد أكثر المناهج استعمالا في العلوم القانونية هو المنهج الوصفي؛ المنهج المقارن؛ المنهج الاستدلالي؛ والمنهج التحليلي.

المطلب الأول: المناهج الإجرائية

هناك بعض المناهج التي تتنوع وفقا للأسلوب الاجرائي المعتمد في الدراسة، مثل المنهج الوصفي الذي يعتمد لوصف الظواهر، والمنهج المقارن الذي يهدف إلى تحديد الفروقات بين الظواهر لفهمها ومعرفة تأثير العوامل الخارجية عليها، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي يدرس البعد التاريخي للظاهرة، لكننا سنكتفي في هذه المحاضرة بالمنهج الوصفي والمنهج المقارن لكونهما الأكثر استخداما في الدراسات القانونية.

الفرع الأول: المنهج الوصفي

يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة أو الظواهر المختلفة، كما هي موجودة في أرض الواقع، ويهتم بمنحها وصفا دقيقا من جميع النواحي، وحتى نوضح أكثر هذا المنهج سنسلط الضوء على تعريفه أولا، ثم نبين أدواته لنصل إلى خطواته وتطبيقاته في العلوم القانونية.

---

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 122.

أولا: تعريف المنهج الوصفي

يعرف المنهج الوصفي بأنه؛ طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب المعطيات النظرية، والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية، توظف في السياسات الاجتماعية، بهدف إصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية.[1]

كما يعرف أيضا بأنه؛ تصوير ووصف الوضع الراهن وتحديد العلاقات بين الظواهر والاتجاهات، بحيث يعطي البحث صورة للواقع الحياتي والمؤشرات وبناء تنبؤات المستقبل، ولا يعني ذلك أن يكون البحث الوصفي مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان؛ بل أنه يتضمن التقصي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الظواهر.[2]

ثانيا: أدوات المنهج الوصفي

- الاستبيان: هو تصميم مجموعة من الأسئلة لجمع معلومات دقيقة من عينة محددة تعكس الظاهرة القانونية.
- المقابلة: تستخدم لجمع بيانات نوعية معمقة من أشخاص لهم علاقة مباشرة بالظاهرة محل الدراسة.
- الملاحظة: يتم فيها رصد الظاهرة على طبيعتها وفي تطبيقاتها المباشرة.
- الوثائق القانونية؛ أي جمع المعلومات والبيانات من مختلف المصادر والوثائق.

ثالثا: خطوات المنهج الوصفي

- تحديد الظاهرة أو مشكلة البحث وصياغتها.
- جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات التي تخص الموضوع من مختلف المصادر والمراجع.

---

[1]- بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 122.

[2]- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني: أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص ص 30-31.

- تحديد الإشكالية التي يريد الباحث دراستها وصياغتها في شكل سؤال أو أكثر.
- وضع الفرضيات كحلول مبدئية وتوضيح الأسس التي بُنيت عليها.
- تحديد أدوات البحث العلمي القانوني، والتي يمكن توظيفها للحصول على المعلومات الكافية والجيدة كالملاحظة؛ الاستبيان؛ المقابلة؛ والعينة، وذلك وفقا لطبيعة إشكالية البحث وفروضه.
- تنظيم المعلومات وتحليلها وتفسيرها.
- حصر النتائج والاستنتاجات وتنظيمها وتصنيفها.

نخلص مما سبق إلى أن المنهج الوصفي يستخدم في العلوم القانونية لوصف الظاهرة القانونية المراد دراستها، من خلال منهجية علمية منظمة، للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ويستعمل هذا المنهج للبحث فيما هو كائن وموجود في النطاق القانوني بطريقة معمقة، ويقوم الطالب باستخدام المنهج الوصفي بتحديد الظاهرة المدروسة وجمع المعلومات المتعلقة بها ووضع الفرضيات واختيار العينات وأدوات البحث، عندما يكون بصدد وصف مثلا نظام إداري أو قضائي....أو دراسة هيكل جديد مستحدث(دراسة وصفية للمحكمة الإدارية أو التجارية، دراسة وصفية للمحكمة الدستورية، دراسة وصفية للمؤسسات العقابية....)، و يُعد هذا المنهج الوسيلة المستخدمة لجمع البيانات بشكل دقيق وواضح حول المشكلة محل الدراسة و البحث، ويستعمل في ذلك عدة أساليب من بينها: أسلوب المسح، أسلوب دراسة الحالة، أسلوب تحليل المضمون.

الفرع الثاني: المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن على نطاق واسع في الدراسات القانونية، كمقارنة ظاهرة في عدة تشريعات مقارنة، من خلال اجراء مقاربة ما بينها للوصول إلى نتيجة معينة.

أولا: تعريف المنهج المقارن

يعرف المنهج المقارن بأنه؛ مقابلة الأحداث والآراء ببعضها البعض، للكشف عما بينها من علاقة سواء كانت أوجه شبه أو اختلاف، فهو المنهج الذي يستعمل المقارنة كأداة معرفية.[1]

ويعرفه صالح طاليس بأنه؛ المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقوانين أجنبية، أو أي نظام قانوني آخر كالشريعة الإسلامية، أو القانون الفرنسي، وذلك لتبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.[2]

من هذين التعريفين نستنتج أن المنهج المقارن هو مقارنة ظاهرة أو ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو مقارنة تشريع قانوني بآخر أو بمجموعة تشريعات، والهدف منه استخراج أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التشريعات للوصول إلى نتيجة مفادها مدى قوة القاعدة القانونية التي خصها الباحث بالدراسة، مقارنة بالقاعدة القانونية في التشريعات المقارنة.

ثانيا: أنواع المقارنة

يقسم الفقهاء المقارنة إلى نوعين؛ مقارنة أفقية ومقارنة عمودية:

المقارنة الأفقية؛ يقصد بها أن يبحث الطالب في الظاهرة محل الدراسة في كل قانون أو نظام قانوني على حدة، بحيث ينهي دراسة القانون الأول ثم ينتقل إلى الثاني وهذا يؤدي إلى تكرار بعض الأفكار، والدراسة تكون منفصلة ومتفرقة.

المقارنة العمودية؛ (رأسية) يتناول فيها الطالب كل جزئية من جزئيات البحث في الأنظمة القانونية المقارنة في آن واحد، بحيث يقارن كل جزئية في القانونين محل الدراسة بشكل متزامن، مما يقلل التكرار ويسهل رؤية أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

ثالثا: أساليب المنهج المقارن

يقوم المنهج المقارن على أربع أساليب هي:

---

[1]- عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 31.

[2]- صاح طاليس، مرجع سابق، ص 39.

– أسلوب المقابلة: يهتم بدراسة كل جزئية في الموضوع وما يقابلها في التشريع المقارن.

– أسلوب المقاربة: يهتم بدراسة المواضيع التي يكون فيها أوجه التشابه أكبر من أوجه الاختلاف، كدراسة القانون الجرماني والروماني كون مصدر وجودهما واحد.

– أسلوب المعارضة: وهو عكس أسلوب المقاربة لأنه يهتم بأوجه الاختلاف أكثر من التشابه، كدراسة النظام الروماني من جهة والاشتراكي من جهة أخرى لوجود اختلاف جوهري بينهما.

– أسلوب الموازنة: يقوم على مبدأ الموازنة ما بين إيجابيات وسلبيات التشريعين المقارنين واختيار الأفضل من بينهما.

رابعا: خطوات المنهج المقارن

يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة القانونية، مجموعة من الخطوات التي تختلف عموماً عن باقي المراحل التي تمر بها مناهج البحث العلمي، عدا ما يتعلق بخصوصية هذا المنهج، ويمكن حصر هذه المراحل فيما يلي:

- تحديد موضوع الدراسة أو الظاهرة محل المقارنة؛ ويشترط أن تكون الظواهر متجانسة ومتقاربة، وليس الظواهر المتناقضة، لأن المقارنة تشرط وجود تقارب ما بين الظاهر محل المقارنة.
- جمع المادة العلمية الكافية واللازمة لإجراء المقارنة، عن طريق استخدام بعض أدوات البحث العلمي.
- اختيار عينات المقارنة وأدوات البحث العلمي المناسبة، والبدء بعملية التحليل والتصنيف للمعلومات ومقارنتها.
- تحديد مستويات المقارنة المنهجية بدأ بالمرحلة التحليلية للظواهر محل المقارنة، باستخراج أوجه التشابه والاختلاف وصولا إلى المرحلة التركيبية.
- استخلاص نتائج المقارنة المنهجية وتنظيمها وتركيبها.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن المنهج المقارن يستخدم في العلوم القانونية-كما أسلفنا الذكر- على نطاق واسع، خاصة في مجال الدراسات الأكاديمية الجامعية بمختلف مستوياتها أو درجاتها العلمية وفي جميع تخصصات وفروع القانون، خاصة بين القوانين والتشريعات الوطنية والأجنبية أو بين الشريعة الاسلامية والتشريع الجزائري كمواضيع الفساد، الصفقات العمومية، العقود الإدارية المؤسسات العقابية، الجرائم بأنواعها، غيرها من المواضيع، ناهيك عن المقاربات داخل التشريع الجزائري نفسه في فترات زمنية متعاقبة كالتعديل الدستوري، أو المقاربات التي يتم إجراؤها ما بين الأنظمة القضائية، وبعض الأنظمة العقابية والسياسات التشريعية الحديثة، كل هذا لتحديد أنجع التشريعات وتحقيق التكامل والتوازن ما بينها تحقيقا للعدالة والمساواة.

المطلب الثاني: المناهج العقلية والاكتشافية

تتنوع المناهج العقلية والاستكشافية وفقا للأسلوب المعتمد في الدراسة، فمن المناهج العقلية نجد؛ المنهج الاستدلالي الذي يُعتمد فيه على الانتقال من القضايا المسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ومن أهم المناهج الاكتشافية نجد؛ المنهج التحليلي الذي يهدف إلى تحليل الظواهر وتفسيرها للوصول إلى نتائج معينة، وسنكتفي في هذه المحاضرة بهاذين المنهجين لكونهما الأكثر استخداما في الدراسات القانونية.

الفرع الأول: المنهج الاستدلالي

سنعالج في هذا الفرع تعريف المنهج الاستدلالي وأنواعه وأدواته، على النحو الآتي بيانه.

أولا: تعريف المنهج الاستدلالي

يعرف الاستدلال بأنه:" البرهان الذي ينتقل فيه من قضايا مسلم بها، إلى قضايا أخرى تنتج عنه بالضرورة، دون اللجوء إلى التجربة، وهذا السير يكون بالقول أو الحساب."[1]

أو هو تسلسل منطقي في الأفكار، حيث ينطلق فيها الباحث من معطيات أولية وبديهيات للوصول إلى نتائج يستخلصها عن طريق المصادرة والتركيب والتحليل دون اللجوء إلى التجربة، وما

[1]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص 37.

يميز الاستدلال هو الدقة فلا نُدخل في عملية البرهنة إلا المعطيات التي يمكن تقديم البرهان على صحتها[1].

وفي ذات السياق يرى صالح طاليس أن الاستدلال هو؛ طلب الدليل ومعرفه الغائب بالشاهد، بمعنى الانطلاق من المسلمات أو الواقع للوصول إلى المعرفة العلمية بأمور غير موجودة تنتج عن الاستدلال بالمسلمات التي تنتج عنها بالضرورة معارف أخرى، فالاستدلال هو عملية عقلية منطقية تعتمد على قضايا بديهية ومسلمات عقلية واقعية للوصول إلى التعريفات والقوانين العلمية التي يستنبطها العقل وفقا لقواعد المنطق ونتائج العلم، وذلك باعتماد أدوات منطقية كالقياس والتركيب والتجريب العقلي.[2]

أما المنهج الاستدلالي فهو منهج يعتمد فيه على الانتقال من قضايا مبدئية مسلم بها، إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ويتميز بدقته في التوصل الى استنتاجات واضحة، وهو من أهم المناهج المستعملة في مجال البحث العلمي القانوني، فهو يعد أحد ركائز الدراسات القانونية نظرا لاستخدامه من طرف القضاة والمحاميين والباحثين في مجال العلوم القانونية، لكن في البحوث الاكاديمية يستعمله الباحثون كمنهج مكمل لمناهج أخرى (تحليلي، مقارن، وصفي)، عندما يكون بصدد التدرج من المبدأ إلى الاستثناء، أو من العام إلى الخاص.

لعل أهم صورة من صور الاستدلال التي يستخدمها الباحثون في مجال بحوثهم القانونية لحل القضايا وللتوصل إلى نتائج، هو أسلوب القياس.

ثانيا: أنواع المنهج الاستدلالي

-**الأسلوب الاستنباطي**: هو الأسلوب الذي يتم الانتقال فيه من الكل على الجزء، أي من المبادئ العامة إلى قضايا خاصة.

---

[1]- أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفه القانون: مدخل تمهيدي لطلبه السنة الأولى، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 26.

[2]- صالح طاليس، المرجع السابق، ص 37.

-**الأسلوب الاستقرائي**: هو أسلوب على عكس الأسلوب الاستنباطي، حيث يتم فيه الانتقال من الجزء الى الكل، لكن ضمن المنهج الاستدلالي.

ثالثا: أدوات المنهج الاستدلالي

للمنهج الاستدلالي كغيره من المناهج، أدوات يعتمد عليها الباحث عند استخدامه له في بحثه، حيث تتمثل أدوات المنهج الاستدلالي فيما يلي:

1- القياس: هو أداة للبرهان يقصد بها قياس الشيء بمثله، ولا يضيف إليه جديدا، فهو إذن عملية عقلية منطقية تنطلق من مسلمات الى أمور مفترضة غير مضمون صحتها، وهو عكس البرهان الرياضي الذي يأتي بجديد إلى القضية ولم تكن موجودة في المبادئ الأولية، ويقوم القياس عادة على اتحاد العلة بالشيء المقاس والشيء المقاس عليه وكذلك اتحاد السبب والنتيجة أو الحكم.[1]

يتم اللجوء عادة إلى القياس في الدراسات القانونية، عند وجود بعض الوقائع القانونية التي لم يرد بشأنها نص قانوني.

2- التركيب: يعتمد التركيب على تفكيك الافتراضات ومحاولة تركيبها عقليا للتحقق من مدى صحة مدلولها، ويكون التركيب عادة من الخاص الى العام.[2]

3- التجريب العقلي: هو عملية عقلية تتم داخل ذهن الباحث، والعقل هو وحده الذي يقوم بوضع جميع الفروض والتحقق من صحتها وهي من الأمور الذهنية التي لا مجال لإجرائها خارج العقل.

---

[1]- تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، بارتي للنشر، الجزائر، 2017، ص 95.

[2]- أحمد خروع، مرجع سابق، ص 27.

فالتجريب العقلي هو إذن عملية علمية عقلية، منظمة ومنهجية حيث يقوم على فروض يضعها العقل ويجرب صحتها وفقا لقواعد وضوابط عقلية أيضا ثم يستخلص النتائج التي تنتج عن هذا التجريب[1].

من خلال ما سبق نخلص للقول إن المنهج الاستدلالي هو المنهج الذي يمكن الباحث من تفسير النصوص القانونية منذ ظهور التفكير العلمي وإلى يومنا هذا، فهو الطريقة الأكثر اتباعا من قبل الباحثين والدارسين للقانون وكذا الهيئات التشريعية لأنه يغطي على فكرة نقص الأحكام والقوانين التي تحكم بعض القضايا.[2] فهناك العديد من الوقائع القانونية التي يصعب علينا دراستها باستعمال المناهج الأخرى، فالمنهج الاستدلالي يسهل على الباحث الوصول إلى نتائج علمية في مثل هذه الوقائع، كما يمكننا من الوصول إلى نتائج ذات أهمية وقيمة علمية كبيرة ويسهل علينا إدراك الوقائع المدروسة[3].

الفرع الثاني: المنهج التحليلي[4] (تحليل المحتوى)

ثار خلاف بين الباحثين والدارسين لعلم المناهج حول طبيعة أو تكييف ما يعرف بالمنهج التحليلي في العلوم القانونية، فهناك من اعتبره مجرد أداة من أدوات البحث العلمي، وهناك من يرده إلى أحد أساليب المنهج الوصفي (أسلوب تحليل المضمون) والبعض الآخر يعتبره منهجا عمليا مستقلا بذاته، وهو تقريبا الرأي الذي يأخذ به الكثير من الباحثين، ونؤيده بدورنا.[5]

---

[1]- تومي آكلي، المرجع السابق، ص 95.

[2]- تومي آكلي، المرجع السابق، ص 93.

[3]- محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1999 ص 69.

[4]- يعتبر "هارولد الزويل" أول من استعمل المنهج التحليلي في ميدان العلوم القانونية عند دراسته للحملة الدعائية التي قام بها العالم البريطاني لمبدأ "ولسن 14 "ومنها مبدا حق تقرير مصير الشعوب لسنة 1969، حيث استخدم هذا المنهج لتحليل ودراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول، وكانت نتيجته تأكد أن التحليل هو أفضل وسيلة لنقد النصوص القانونية والسياسية.

[5]- في خضم هذا الجدل المحتدم حول طبيعة المنهج التحليلي، نعطي رأينا الخاص حول هذه المسألة، ففي السابق كنا نعارض فكرة وجود منهج تحليلي في العلوم القانونية، لأن تأصيل فكرة المنهج التحليلي وردت في العلوم التجريبية أولا ثم تم تعميمها لتشمل العلوم الإنسانية ومنها العلوم الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تعتبره أحد أساليب المنهج الوصفي أو ما يعرف بأسلوب "تحليل المحتوى"، أو "تحليل المضمون"، ولا يوجد في العلوم الإنسانية ما يعرف بالمنهج التحليلي كمنهج مستقل بذاته، وكنا في وقت غير بعيد نأيد هذه الفكرة، على اعتبار أن معظم المناهج المعتمدة في العلوم القانونية مردها العلوب التجريبية أولا والعلوم الإنسانية ثانيا، لكن بعد تطور

أولا: تعريف المنهج التحليلي

يعد المنهج التحليلي من المناهج الاكتشافية، لذلك سمي ب"المنهج التحليلي الاكتشافي" أو "منهج الاختراع"، فيعرفه صالح طاليس بأنه؛ الطريقة التي تتم بواسطتها تجزئة موضوع ما إلى أبسط عناصره بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته.[1]

ويعرف التحليل بأنه؛ رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه.[2]

أما موريس أنجرس فيعرف المنهج التحليلي بأنه؛ تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي تطبق على المواد المكتوبة، المسموعة أو المرئية، التي تصدر عن الأفراد أو الجماعات أو تتناولهم والتي يعرض محتواها بشكل غير رقمي.[3]

باستقراء المفاهيم السابقة، نصل إلى أن المنهج التحليلي هو أحد أهم المناهج المستخدمة في مجال العلوم القانونية، إذ يُعنى بتفكيك الظواهر القانونية إلى عناصرها الأساسية ثم دراستها بشكل معمق لفهم طبيعتها والعلاقة القائمة بينها، للوصول إلى حلول للمشكلة البحثية محل الدراسة، والتي

فكرة المناهج في العلوم القانونية، أصبح أسلوب تحليل المحتوى له خطواته وتقنياته الخاصة، ويتم اعتماده بشكل كبير وعلى نطاق واسع في العلوم القانونية، لذلك غيرنا موقفنا إزاء هذه الفكرة وأصبحا نسلم بفكرة وجود منهج تحليلي قائم بذاته كأحد أهم المناهج المعتمدة في العلوم القانونية، والعبرة ليست بتسميته؛ بل بالخطوات والتي يسير عليها والتقنيات التي يعتمدها، وإن كانت تختلف عما هو معمول به في باقي العلوم الإنسانية، وهذا أمر طبيعي ومرده طبيعة العلوم القانونية التي تعتمد أساسا على النصوص القانونية والقرارات وغيرها.

[1]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص ص 37-38.

[2]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، علوم قانونية علوم اجتماعية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 160.

[3]- مورس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الطبعة الأولى، دار القصبة للنشر، الجزائر، ،2004، ص 218.

أساسها النصوص القانونية والآراء الفقهية، أو الأحكام أو القرارات القضائية المتعلقة بالتشريع الجزائري أو المقارن، فهو منهج ناقد ومفسر.

ثانيا: خصائص المنهج التحليلي

ينفرد المنهج التحليلي بجملة من الخصائص، تميزه عن باقي المناهج العلمية نوردها فيما يلي:

- يتميز بقدرته على ابراز نقاط القوة والضعف في النصوص القانونية أو الفقه القانوني.
- يعد أداة مهمة في تفسير النصوص القانونية وشرحها ونقدها بهدف تطوير القوانين وتحسينها.
- يعتمد على تحليل النصوص القانونية والاحكام والقرارات القضائية لفهم أصولها وأسسها.
- يتضمن عمليات التفسير العقلاني والنقد الموضوعي والاستنباط العقلي.

ثالثا: خطوات المنهج التحليلي

- تحديد المشكلة البحثية، أو الفكرة أو الوثيقة المطلوب تحليلها وتفسيرها؛
- تفكيك المشكلة القانونية محل الدراسة إلى ابسط جزئياتها؛
- تأمين الأدوات والوسائل اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب، مثل التقنينات والكتب والمؤلفات؛
- دراسة وتفسير وتحليل كل جزئية على حدة، وبعدها يقوم الباحث بالتحري والتحقق من مصدر وأساس هذه الجزئية؛
- نقد وتقويم ثم إبداء الرأي حولها بتصحيحها أو تعديلها أو إيجاد بديل لها وفق ما يقتضيه القانون؛
- تركيب وصياغة النتائج التي تكون بمثابة حل لهذه المشكلة.

انطلاقا مما سبق ذكره فإن المنهج التحليلي يتم استخدامه في مجال العلوم القانونية التطبيقية على نطاق واسع، خاصة في منهجية تحليل النصوص القانونية أو منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، وكذلك منهجية إعداد الاستشارة القانونية، وحتى في إعداد المذكرة الاستخلاصية،

فكلها تعتمد على النصوص القانونية التي يتوجب تحليلها لفهمها ومن ثم يسهل نقدها، هذا إضافة إلى مختلف البحوث الأكاديمية الجامعية، سواء اكانت مذكرات الليسانس أو الماستر أو أطروحات الدكتوراه، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات العلمية القانونية، فكلها تستلزم في عملية إنجازها أو إعدادها اللجوء إلى المنهج التحليلي.

المحور الخامس:

تحرير البحث العلمي –العرض–

تمهيد

بعد تخطي المراحل السابقة المتعلقة بإعداد مذكرة التخرج أو أي بحث علمي، تأتي مرحلة التحرير أو الصياغة التي تعد التجسيد العملي للموضوع وتسمى أيضا" بمرحلة الكتابة" حيث يقصد بها تحرير البحث وإخراجه في صورته النهائية للقارئ. والكتابة العلمية تفرض على الباحث كتابة بيانات النشر التوثيقية بالإشارة إلى جهد الآخرين ممن استعان بهم في تحرير بحثه، سواء عن طريق مراجع متخصصة أو عامة، فأخلاقيات البحث العلمي تلزم الباحث بالإشارة إلى جهد الآخرين وبمصدر المعلومة في ذيل الصفحة، أو في قائمة المصادر والمراجع[1]، الأمر الذي يعكس الأمانة والنزاهة العلمية لدى الباحث.

سنحاول في هذه المحاضرة تسليط الضوء على مرتكزات التحرير القانوني، ثم تحديد قواعد الاسناد والتوثيق.

المبحث الأول: مرتكزات تحرير البحث العلمي

يسعى الباحث إلى إضافة معارف جديدة وتقديم إسهامات في مختلف المجالات، من أجل تطوير المجتمع وحل مشكلاته، لذلك يستدل الباحث في سبيل تدعيم بحثه بأعمال علمية سابقة دون إخلال بأخلاقيات البحث العلمي، فغايته هو إعطاء انطباع بالالتزام بالموضوعية وتحديدا مراعاة الأمانة العلمية، فالبحوث العلمية عامة تقتضي من الباحث الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، ومنها التقيد بضوابط الإسناد والتوثيق وذلك بإسناد المعلومات المقتبسة لأصحابها الأصليين وفق قواعد

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 127.

التوثيق، وإذا تم الاخلال بهذا الالتزام دخل دائرة المحظور وعُد ذلك انتهاكا لأخلاقيات البحث العلمي التي يعاقب عليها القانون.

وعليه سنسلط الضوء على أحد أهم مقومات ومرتكزات البحث العلمي، ألا وهو الأمانة العلمية وذلك في المطلب الأول، ونخصص المطلب الثاني للحديث عن الأسس الشكلية لتحرير البحث العلمي.

المطلب الأول: الالتزام بالأمانة العلمية

يندرج مفهوم الأمانة العلمية ضمن المفهوم العام للأمانة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ **إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ والأَرْضِ والجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها وأَشْفَقْنَ مِنْها وحَمَلَها الانْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاَ.** ﴾[1]

فالأمانة هي حفظ الشيء مهما كان نوعه وعدم التصرف فيه لأنه يبقى ملكا للغير، وقد عبر الله سبحانه وتعالى عن عظم هذا الحِمل، في الآية الكريمة، لذلك فمن واجبنا أن نحافظ عليها.

وقياسا على ذلك، نجد ما يعرف بالأمانة العلمية في البحث العلمي، وهي من الصفات التي يجب على الباحث التحلي بها عند إعداد بحثه؛ والتي تعني نقل المعلومات من مصدرها دون أي تحريف أو تزييف، مع مراعاة قواعد الإسناد والتوثيق بطريقة علمية، وتجنب كل ما يشكل مساسا بالنزاهة العلمية تحت ما يوصف بالاحتيال الأدبي أو السرقة العلمية، لأن هذا من شأنه أن ينقص من قيمة البحث وكذا وضع الباحث الذي قام بالفعل، وقد يعرض المعني بهذا الفعل إلى العقوبات التي نص عليها القرار 1082 والنصوص القانونية الأخرى ذات الصلة به. لذلك سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم السرقة العلمية وصورها.

---

[1]– الأية 72، سورة الأحزاب، برواية ورش عن نافع.

الفرع الأول: مفهوم السرقة العلمية

تعتبر السرقة العلمية شكلا من أشكال النقل غير القانوني للأعمال البحثية، وهي سلوكيات غير أخلاقية تتنافى وأخلاقيات البحث العلمي، وعلى هذا الأساس سنحاول تحديد مفهوم السرقة العلمية (المفهوم اللغوي والمفهوم القانوني) وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة.

أولا: تعريف السرقة العلمية

1- التعريف اللغوي والاصطلاحي للسرقة العلمية

السرقة **لغة؛** من مصدر سرق يسرق سرقة فهو سارق، فالسرقة عند اطلاقها تنصرف إلى أخذ المال وغيره من الأمور المادية بغير حق، ولا ينصرف معناها إلى أخذ الأمور المعنوية إلا إذا قيدت بذلك.[1]

أما السرقة العلمية فتعني؛ سرقة العلم، أي الاستيلاء على الأعمال العلمية المملوكة للآخرين بمقتضى حقوق الملكية الفكرية، ونسبتها للنفس دون وجه حق.[2]

كما تعني أيضا كل ما هو مختطف أو منتحل أو مسروق بغير وجه حق. وتشمل سرقة كل ما يخص أفكار الآخرين، أو كلماتهم، أو مخترعاتهم، أو مؤلفاتهم، وهي نسبة شيء مادي أو معنوي بغير وجه حق حيث ينسبه الشخص لنفسه، وهو في الأصل لغيره.

أما **اصطلاحا؛** فقد وردت عدة تعريفات للسرقة العلمية منها، أنها:" تحدث عندما يقوم الكاتب (الطالب، الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي) متعمدا استخدام كلمات أو معلومات

[1]- رزيق بخوش، "مفهوم السرقة العلمية وصورها في القانون الجزائري: دراسة تحليلية للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 10، عدد 01، 2022، ص 130.

[2]- رزيق بخوش، المرجع السابق، ص 130.

خاصة بشخص آخر دون ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات ناسبا إياها إلى نفسه. وهذا التعريف يشمل الأعمال المنشورة ورقيا أو إلكترونيا.)[1]

أو هي:" الاستخدام غير المرخص به للإنتاج الذهني للآخرين، سواء كان عن طريق الاستيلاء على المعلومة، أو استعارة الأسلوب العلمي للآخرين، والذي يملك الشخص الحق في استغلاله أدبيا وماليا."[2]

وتعرف أيضا السرقة العلمية بانها؛ نقل غير قانوني للمادة العلمية من مصادرها الأصلية دون نسبتها لأصحابيها الأصليين.[3]

نستنتج أن التعريفات السابقة اتفقت كلها على أن السرقة العلمية هي سلوك غير مشروع، يشكل اعتداء على الانتاج الفكري وجهد الآخرين ونسبته إليهم دون وجه حق.

2- التعريف القانوني للسرقة العلمية

حدد المشرع الجزائري مفهوم السرقة العلمية في نص المادة 03 من القرار رقم 1082 المتعلق بالسرقة العلمية، حيث عرفها بأنها:" **كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى**".[4]

---

[1]- قوسطو شهرزاد، "الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد الخامس، جانفي 2018، ص 63.

[2]- جمال إبراهيم الحيدري، علياء يونس علي، "جريمة السرقة العلمية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد 05 (خاص)، 2019، ص 56.

[3]- جمال أحمد زيد الكيلاني، "السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها"، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، مجلد 46، عدد01، ملحق 01، 2019، ص 410.

[4]- القرار الوزاري رقم 1082، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الملاحظ أن نص المادة 03 قدم تعريفا موسعا لمفهوم السرقة العلمية، من خلال تحديد أهم جوانبها، والأشخاص الذين قد يصدر منهم فعل السرقة العلمية، الأمر الذي جعل التعريف طويلا نوعا ما، أما بخصوص الأفعال المشكلة للسرقة العلمية فقد شملت الانتحال والغش والتزوير، التي تمثل أهم انتهاكات أخلاقيات البحث العلمي، بالإضافة إلى ذلك نجد أن المشرع قد أغفل الإشارة إلى القصد في ارتكاب هذه الأفعال مما يطرح مشكلة الأفعال التي قد ترتكب بحسن النية فهل تعتبر سرقة علمية أم لا.

ثانيا: تمييز السرقة العلمية عن بعض المصطلحات

ينضوي تحت مفهوم السرقة العلمية، جملة من المحاذير والمسالك التي يعتبر الإقدام عليها بمثابة انتهاك الأمانة العلمية، وحقوق المؤلف ومساس بالنزاهة الأكاديمية، ومن هذه المحاذير:

- **الغش العلمي**: ويقصد به المساس بصحة البيانات ودقتها وتزييفها، أو هو استخدام لوسائل غير أخلاقية مثل تزوير البيانات والتلاعب بالنتائج أو سرقة الأفكار البحثية أو مشروعات بحوث أو اكتشافات علمية أو مواد مبتكرة بهدف الحصول على تقدير علمي.

- **الخداع والتضليل**: وهو تعمد انتهاك قواعد البحث العلمي، وعدم الإشارة إلى التهميش والإحالات والاقتباسات أو الترجمات.

- **التعدي على حقوق الملكية الفكرية**: ويقصد بها انتهاك حق المؤلف والاستيلاء على جهده الفكري.[1]

- **الانتحال الأدبي (السرقة الفكرية)**: وهي اقتباس عبارات وأعمال الآخرين والاستخدام غير المرخص له للمدونات الفكرية والأدبية، دون الإشارة إليها باعتبارها مصدرا للمعلومة.

[1]- طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الموسوم ب" تمتين أدبيات البحث العلمي"، المنعقد بتاريخ 29 ديسمبر 2015، الجزائر.

الفرع الثاني: صور السرقة العلمية

إن التطور الحاصل في تكنولوجيا الاعلام، أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى محتوى مختلف المؤلفات والمنشورات العلمية، بالاستعانة بمختلف برامج ومحركات البحث، مما يجعل الباحث يقع في السرقة العلمية التي تؤثر سلبا على جودة وأصالة البحوث العلمية وتنقص من قيمتها، حيث أن الكثير من الطلبة-بوجه خاص- والباحثون عامة يلجئون لآلية "نسخ- لصق" دون مراعاةٍ لقواعد و مناهج البحث العلمي الصحيحة، كما أن استغلال هذه البرمجيات و محركات البحث بصورة غير صحيحة قد يُوقِعنا في فخ السرقة العلمية التي تؤثر سلبا على جودة البحث و أصالته.

ومن هذا المنطلق نجد أن السرقة العلمية تعددت صورها وتنوعت، مما سمح بظهور صور أخرى مستحدثة للسرقة العلمية لم يرد ذكرها في القرار 1082 المتعلق بمكافحة السرقة العلمية، لذلك حاولنا تسليط الضوء في هذا الفرع على الصور التي ورد ذكرها في القرار رقم 1082، ثم نشير إلى بعض الصور التي لم يرد ذكرها في القرار السالف ذكره.

أولا: صور السرقة العلمية الواردة بموجب القرار رقم 1082

سعيا منه للحد من انتشار هذا النوع من الممارسات اللاأخلاقية، نص المشرع الجزائري بموجب القرار رقم 1082-السالف ذكره – على مجموعة من الصور لهذه الجريمة، وذلك في الفقرة الثانية من المادة 03 [1]والتي جاءت على سبيل الحصر، حتى توضح للباحث حدود عمله دون الوقوع في هذه الممارسات، حيث تم تصنيفها من قبل بعض الدارسين إلى[2]:

[1]- ينظر: المادة 03 من القرار الوزاري رقم 1082، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

[2]- رزيق بخوش، مرجع سابق، ص 137 وما بعدها.

أ) – السرقة العلمية بواسطة الانتحال:

تتمثل السرقة العلمية التي تتم عن طريق الانتحال العملي، في الصور التي جاءت في نص المادة 03 من القرار رقم 1082 المتعلق بمكافحة السرقة العلمية والتي وردت في المطات من 01 إلى 07، وهي:

1- اقتباس الكلي او الجزئي لفكرة او معلومة أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو من مجلات أو دراسات او تقارير أو من مواقع الكترونية أو اعادة صياغتها دون ذكر مصدرها واصحابها الأصليين: تعد هذه الصورة الأكثر انتشارا، ومما لا شك فيه أن الاقتباس من مختلف الوثائق العلمية مع مراعاة قواعد السناد والتوثيق، هو نوع من الأمانة العلمية وعلى الباحث المقتبس أن يشير في بحثه إلى المصدر الذي أستقى منه المعلومة، لكن إذا لم يراع الباحث هذه القواعد وقام بالاقتباس سواء كان كليا أو جزئيا عد عمله سرقة علمية.

2- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين أو إسنادها الى أصحابها الأصليين: هذا ما يعبر عنه بالاقتباس المباشر أو الحرفي، الذي يتم عن طريق النقل الحرفي للأفكار مما يستوجب وضعها بين شولتين واسنادها لأصحابها الأصليين.

3- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين: عند استعانة الباحث ببعض المعطيات من أي مصدر، وجب عليه الإشارة إلى جهد أصحابها حفاظا على الأمانة العلمية.

4- استعمال استدلال أو برهان معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين: قد تكون المعلومة المقتبسة من قبل الباحث عبارة عن برهان أو استدلال توصل إليه باحث سابق، وتم اقتباسه ففي هذه الحالة وجب الإشارة في الهامش إلى صاحب الفكرة ومصدرها.

5- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من قبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا: هذه المطة تعبر عما يعرف بالانتحال الكلي أو التام، لأن المنتحِل يستولي على عمل كامل من المصنفات المحمية التابعة لهيئة أو مؤسسة وينسبه إلى نفسه.

6- استعمال انتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الاشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين: ويدخل في الإنتاج الفني هنا، كل الصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية التي يتم ادراجها في أي عمل علمي وعدم نسبتها إلى أصحابها، فتعد سرقة علمية.

7- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر: تعد الترجمة إحدى الطرق التي يتم اللجوء إليها بغرض الانتحال العلمي، حيث يأخذ الباحث عمل علمي أجنبي ويتم ترجمته إلى لغته ونسبتها إلى نفسه دون ذكر مصدرها، ففي هذه الحالة تعد انتحالا علميا.

ب)- السرقة العلمية بواسطة الغش الأكاديمي:

يقصد بالغش هنا؛ ادعاء الباحث قيامه بأعمال علمية أو المشاركة في إنجازها، دون أن تكون له مساهمة فعلية في ذلك، ويتم ذلك عادة باستغلال المنصب الوظيفي، ومن صورها نجد ما ورد في المطات من 08 إلى 12 وهو ما سنوضحه فيما يأتي:

8- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده: ما يطلق عليه البعض تسمية" التأليف الفخري"، كونه يدرج أسماء بعض الأشخاص في عمل بحثي لم تتم المشاركة في إنجازه أصلا، وعادة ما يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة لتسهيل الإجراءات او لزيادة حظوظ قبول العمل باستغلال أسماء بعض الباحثين نظرا لسمعتهم العلمية البارزة، أو من باب المجاملة لهم نظير تشجيعهم ومساهمتهم في إتمام العمل.

9- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو بدون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية: لا تختلف هذه الصورة عن

سابقتها، لأنه يتم استغلال اسم باحث معين له سمعة علمية بارزة، من أجل قبول عمله، وسواء تم ذلك بعلمه ورضاه أو بغير علمه ورضاه.

10- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي: يسميه بعض الدارسين ب" التأليف الشبح"، كونه يُنكر جهد الأشخاص الأصليين الذين قاموا بإنجاز العمل، ويتم إدراج عوضا عنهم أشخاص آخرين لم يبذلوا أدنى جهد في إنجازه، كاستغلال الأستاذ لطلبته لإنجاز عمل، ويقوم بنشره ككتاب أو مطبوعة ينسبها إلى نفسه دون الإشارة إلى جهدهم.

11- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات: تأتي هذه الصورة في نفس سياق الصورة السالف ذكرها، لكونها تتم عن طريق الاستغلال العلمي لجهد الآخرين.

12-إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية او الدولية أو في المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها: تسمى هذه الصورة ب" التضليل العلمي"، كونها تتم عن طريق إدراج أسماء لخبراء على اعتبار أنهم أعضاء في اللجان العلمية للملتقيات أو المجلات، دون أن تكون لهم مشاركة فعلية في ذلك، وسواء تم ذلك بعلمهم أو بغير علمهم.

ثانيا: صور السرقة العلمية غير الواردة في القرار رقم 1082

انتشرت السرقة العلمية بسرعة البرق مع تزايد وتيرة التطور العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة بعد ظهور ما يعرف بالذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي يستطيع توليد أفكار مبتكرة غير متطابقة مع الأفكار السابقة التي تمت دراستها من قبل، مما ساعد على ظهور أشكال جديدة من السرقة العلمية منها:

- النسخ من الذكاء الاصطناعي: وهي طريقة مبتكرة وحديثة يعتمد فيها الباحث في الحصول على الأفكار بوضع سؤاله على تطبيق الذكاء الاصطناعي فيجيبه عن ذلك بسرعة فائقة.

- توليد أفكار مبتكرة باستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي: وتعد هذه الصورة أكثر حداثة من سابقتها، لكونها تعتمد على تقنيات جد متطورة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ أصبح بإمكان هذا الأخير توليد أفكار مبتكرة لم يسبق طرحها من قبل، ومن ثم يصعب كشفها.

- النسخ من الأنترنت: إن توفر الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالأنترنت سهل عملية الحصول على المعلومة بطريقة سهلة وسريعة، فهي تغري بعض الباحثين باستخدام أسلوب القص واللصق في أبحاثهم العلمية.

- شراء عمل منجز من قبل الغير: إن شراء الأبحاث والكتب الجاهزة أو دفع الأموال لأشخاص آخرين للكتابة نيابة عنهم، هي شكل من أشكال السرقة العلمية المزدوجة لأن الأشخاص الذين يقدمون على هذا العمل عادة ما يقومون بنقل المعلومات من عدة مصادر دون توثيقها ويتقاضون مقابلها أجرا.

- الانتحال الفني: هو إعادة تمثيل (محاكاة) عمل شخص آخر باستخدام وسائط أخرى، كالصور والنصوص والفيديوهات.

المطلب الثاني: الأسس الشكلية لتحرير البحث العلمي

من المعلوم أن عملية تحرير البحث العلمي هي عملية شاقة ومتعبة وتتطلب جهدا كبيرا وسعة صبر لدى الباحث، لارتباطها بتنظيم وهيكلة البحث من جانبه الشكلي والموضوعي حتى يتم إعداد البحث في شكله النهائي، فالعمل الجاد يفرض على الباحث الجدية والثبات في العمل من خلال التقيد بالأسس المنهجية المعمول بها في إعداد البحوث القانونية، وفيما يأتي عرض لأهم المقومات الشكلية التي يتعين على كل باحث الالمام بها عند إنجاز بحثه لإخراجه في شكل عملٍ قيّمٍ.

الفرع الأول: أسلوب الكتابة العلمية القانونية

تعد الكتابة فن رفيع تتطلب دراسة أصولها وإجادتها، والكتابة العلمية تحديدا تتطلب موهبة خاصة لكي تجذب الانتباه ولا تبعث على السأم، ولكن دور الموهبة تقل كثيرا في حالة عدم الامتثال لقواعد الكتابة العلمية؛ لأن لها أسلوبها، وقيودها، وقواعدها التي يتعين على الباحث الالتزام بها[1]، وسنحاول تقديم بعضا من هذه القواعد العلمية فيما يأتي:

1. مراعاة التسلسل والترابط بين الأفكار؛ إن صياغة البحث العلمي يفرض على الباحث التسلسل في بناء أفكاره باستعمال أسلوب التدرج في سرد الأفكار وذلك بالانتقال من الفكرة العامة إلى الأفكار الجزئية ومن الكل إلى الجزء حتى يستوعب القارئ ما تم تدوينه[2]، بحكم أنه يكتب لغيره لا لنفسه، كما يتجلى الترابط ما بين الأفكار من خلال عملية الانتقال بين الفقرات والفروع، وأجزاء موضوع البحث، حيث تبرز قوة وجودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة، ومن فقرة إلى فقرة، ومن فكرة إلى أخرى، ومن دليل إلى آخر ومن جزء إلى آخر من أجزاء وفروع موضوع البحث العلمي.

2. الوضوح والايجاز[3]؛ فمن منطلق أن الباحث يكتب لغيره ولا يكتب لنفسه، وجب أن يكون واضحا في أسلوبه ويعبر عن مقصده بطريقة مباشرة، فالغموض في الأسلوب يجانب المنهجية العلمية في كتابة البحوث، والمقصود هنا هو الأسلوب القانوني الذي لا يتأتى إلا بالقراءة والاطلاع

---

[1]- أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،1996، ص63.

[2]- للاستزادة في موضوع التسلسل في الأفكار وللاطلاع أكثر على نماذج تطبيقية حول هذا الموضوع، ينظر: عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 125-126.

[3]- عبر علي ضوي عن أسلوب الكتابة القانونية بعبارة" الواوات الثلاث"، أي أن تكون واضحة؛ وجيزة؛ وافية، وهي شروط الأسلوب القانوني، وأضاف أنه وجب التوفيق ما بين الوضوح والإيجاز بقدر الإمكان، ولكي يتطبع أسلوب الباحث بما يمتاز به الأسلوب القانوني، فلا توجد إلا طريقة واحدة هي كثرة القراءة والاطلاع وممارسة الكتابة القانونية.

وممارسة الكتابة القانونية، أما الإيجاز فنعني به الابتعاد عن الحشو والإطناب في تحليل الأفكار وصياغتها، وهو ما يعبر عنه بالدوران في نقطة واحدة.

3. الكتابة بأسلوب سليم؛ أي تجنب الأخطاء اللغوية والإملائية، وإن اقتضى الأمر نلجأ إلى كتب اللغة لتصحيح أخطائنا اللغوية، ومن منطلق سلامة اللغة أيضا؛ تجنب أسلوب الحشو والاطناب وهو ما يعبر عنه بالدوران في نقطة واحدة، ولتفادي ذلك وجب الاطلاع على البحث وقراءته لمرات حتى يتم الوقوف عند مواطن الخلل، ولتحسين الأسلوب أيضا يتم الاعتماد على الجمل القصيرة ذات المعنى الواضح مع تفادي التكرار الذي يبعث على الملل[1].

4. استعمال المصطلحات القانونية[2]؛ فلكل علم مصطلحاته، ففي الكتابة القانونية نستعمل طائفتان من الألفاظ، ألفاظ لغوية مشتركة تؤدي نفس المعنى عند القانوني وعند غيره، وألفاظ أو مصطلحات قانونية وهي بدورها تنقسم الى نوعين؛ ألفاظ قانونية وتستخدم أيضا في اللغة غير القانونية مثل (امتياز، حق، مجرم، استغلال، طعن، وصية، تقادم، إفلاس، اختصاص...)، ومصطلحات قانونية بحته لا تستخدم إلا في اللغة القانونية مثل (محلف، ريع، إبراء، إعسار...)، فهاتان الطائفتان من الألفاظ إذا أضيفت لهما العبارات المركبة القانونية، فإننا بذلك نكون قد شكلنا اللغة القانونية، وعلى الباحث القانوني أن يحيط علما بكل ذلك، ويحسن استعمال تلك العبارات كل في موضعه، فمثلا الشخص غير القانوني قد يعتقد أن مصطلح (الحبس الاحتياطي، الحبس، السجن) مصطلحات لها نفس الدلالة القانونية، بينما يدرك القانوني أنها ذات دلالات مختلفة فيلجأ إلى استخدام كل مصطلح في موضحه الصحيح، كما تختلف المصطلحات القانونية من بلد لآخر فنستعمل في الجزائر مثلا مصطلح "المحكمة العليا" وفي تونس تسمى" محكمة التعقيب...." ، لذلك يجب على الباحث أن ينتبه عند استعمال مثل هذه المصطلحات القانونية.

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 147.

[2]- للاستزادة في الموضوع، ينظر: علي ضوي، المرجع السابق، ص 65. ينظر أيضا: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 148-149.

5. استعمال الضمائر؛ يثور الجدل حول نوع الضمير الذي يجوز للباحث استعماله للتعبير عن نفسه، فهل يستعمل ضمير جمع المتكلمين، كأن يقول "...ونأيد هذا الرأي كونه الأنسب..."، أو ضمير المتكلم المفرد، كأن يقول "...وأرى أن هذا الاتجاه هو الأقرب للمنطق القانوني ..."، فالأصل في اللغة العربية أن الضمير" نحن "يستعمل للجمع الحقيقي ، أو المتكلم المفرد للتعبير عن التعظيم مثل قوله تعالى: **" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"**، إلا أن استعماله في البحوث والمؤلفات العلمية، ليعبر الباحث عن نفسه لا يدل على التعظيم، ولعل سبب لجوء الباحث إليه هو ثقل ضمير المتكلم **''أنا''** للتعبير عن أفكاره، ومع ذلك وحسبما توصل إليه الدكتور علي ضوي –ونحن نشاطره الرأي –أن الأصل ألا يبالغ الباحث في استعمال هذه الضمائر، وأن يلجأ قدر الإمكان إلى بناء الفعل للمجهول أو إيراد مصدر الفعل للدلالة على التواضع العلمي، إلا إذا كان ذلك لا يناسب سياق الكلام، وهذا هو جوهر" **الموضوعية الشكلية** "التي يجب أن يلتزم بها الباحث في صياغة بحثه[1].

كما يجب –عند صياغة البحوث–تجنب ضمير المخاطب" **أنتم** "فلا يصح مثلا القول: " وهكذا تلاحظون العلاقة القائمة ..."، كما لا يجوز استخدام ضمير المخاطب المفرد أو الجمع في فعل الأمر مثل: " اعلم أن الفقهاء قد اختلفوا "....أو "وانظروا إلى اختلاف الرأي حول ..."، فهذه العبارات يجب تجنبها في صياغة البحوث القانونية[2].

6. الابتعاد عن ألفاظ الجزم والقطع؛ ويتضح ذلك جليا عند إبداء الباحث لرأيه أو عند توصله لنتائج ويريد إبرازها، فيستعمل ألفاظا مثل: أُؤكد، أخطئ، أُصوب، أجزم، وهذا أمر غير جائز

---

[1]– في هذه المسألة تحديدا، يرى **عمار بوضياف** أن استعمال الضمائر بشكل مفرط قد يُخرج الباحث عن حياده، وتضعه في مظنة الأنا والغرور، وهذا أمر غير جائز لأنه منتقد من الناحية العلمية، وعلى الباحث استبداله بعبارات مثل " يبدو، يمكن القول" للدلالة على التواضع العلمي، وهو الأمر المطلوب في أي بحث علمي، وفي هذا الشأن أعطى **علي ضوى** عدة خيارات للكتابة العلمية واقترح أن يتم تجنب الضمائر قدر الإمكان واستعمال الأفعال المبنية للمجهول –كما وضحنا ذلك أعلاه – أو استعمال المصادر للدلالة على التواضع العلمي، ونشاطرهم الرأي في ذلك لأن من مقتضيات الكتابة العلمية؛ الموضوعية التي تجعل الباحث يتجرد من ذاتيته، والابتعاد عن استعمال الضمائر هو تجسيد لهذه الموضوعية.

[2]– للاستزادة في موضوع استعمال الضمائر في كتابة البحوث العلمية، ينظر: علي ضوي، المرجع السابق، ص ص 66-67.

في الكتابة العلمية، ويستعيض عنها باستخدام ألفاظ علمية مجردة من قبيل: يُلاحظ؛ يبدو انه؛ يمكن القول؛ يتضح مما سبق، وهذا للدلالة على التواضع العلمي، فضلا عن أن العلم في تطور مستمر، وما هو صحيح اليوم قد يُثبت خطؤه غدا لذا يتوجب الابعاد عن أسلوب الجزم والقطع.[1]

الفرع الثاني: قواعد أخرى للكتابة العلمية

إضافة إلى قواعد الكتابة العلمية المتعلقة بالأسلوب، هناك قواعد أخرى يتعين على الباحث الالتزام بها عند صياغة بحثه، تجنبا للوقوع في الأخطاء التي تنقص من قيمة البحث، وتحرجه أمام لجنة المناقشة لاحقا، ومن هذه القواعد نجد:

1. الموضوعية؛ فعلى الباحث أن يتجنب إصدار الأحكام والانتقادات اللاأخلاقية أو إبداء استحسانه أو استهجانه لأي أمر إلا إذا كان طرحه موضوعيا بعيدا عن انتماءاته أو توجهاته.

2. الكتابة بلغة سليمة؛ على اعتبار أن اللغة هي وعاء الفكر، فإنه يتعين على الباحث أن يحرص على الكتابة بلغة خالية من الأخطاء اللغوية، وهذا ما تقتضيه أيضا أصول البحث العلمي، ومن باب الإفادة يُنصح أن يستعين الباحث بمختصين في اللغة العربية لمراجعة وتصويب البحث قبل تسليمه أو نشره، حتى يكون خاليا من هكذا أخطاء ويتجنب انتقاد اللجنة، ومن المؤكد أيضا أن الأخطاء يتم اكتشافها من خلال المراجعة المستمرة للبحث.[2]

3. الأمانة العلمية؛ يجب على الباحث أن يراعي الأمانة العلمية عند كتابة بحوثه، وهو شرط جوهري يجب التقيد به، حيث ينسب كل فكرة لصاحبها، فهناك عدة وسائل تساعد الباحث العلمي على احترام أخلاقيات وضوابط الأمانة العلمية واكتساب النزاهة والموضوعية، ومن هذه الوسائل:

- الدقة في فهم آراء وأفكار الآخرين حتى يسهل نقل الفكرة كما أوردها أصحابها دون تزييف للحقائق.

---

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 161.

[2]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 146-147.

- العودة دائما إلى الوثائق الأصلية في الاقتباس حتى نأخذ المعلومة أو الفكرة من مصدرها الأصلي، فكثرة تداول الأفكار والحقائق من شأنه تعريضها للتحريف فتحيد بها عن السياق الذي وجدت فيه، لذلك نتحرى مصدر المعلومة قدر الإمكان فإن وجدنا المعلومة قد اقتبست من مصدر لم نستطع الوصول إليه، نكتب المصدر المقتبس، **نقلا عن** ....حتى نحيل القارئ للمصدر الحقيقي للمعلومة.

- الحرص على التمييز بين آراء الباحث وأفكاره الشخصية، وأفكار وآراء الآخرين حول الموضوع، وألا نخلط بين الرأيين من باب الأمانة العلمية.

4. تحديد المنهج العلمي المتبع؛ فتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي، يعتبر مقوما جوهريا وحيويا للكتابة العلمية الصحيحة في البحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية ومنهجية منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة، فحسن اختيار المنهج العلمي المناسب للدراسة يوفر ضمان السير المتناسق والمنتظم والدقيق في بحث وتحليل وتركيب وصياغة البحث عبر أجزائه المختلفة.

5. استعمال الهوامش واحترام قواعد الاقتباس؛ فالكتابة العلمية تفرض على الباحث في رحلة بحثه، الإشارة إلى جهد الآخرين ممن استعان بأبحاثهم، فأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية تدفع الباحث للإشارة في ذيل الصفحة إلى المرجع الذي أخذ منه الفكرة وفق رقم تسلسلي ومنهجية معينة، كما يتوجب عليه مراعاة الدقة أثناء الاقتباس، فهناك الاقتباس المباشر(الحرفي) والاقتباس غير المباشر (غير الحرفي)، ولكل قواعده الخاصة.[1]

6. إبراز شخصية الباحث؛ من مقتضيات البحث العلمي أن يستعين الباحث بمجموعة من الوثائق العلمية بمختلف أنواعها، واستخراج ما يخدم بحثه وصبه في شكل بطاقات أو ملفات ثم محاولة ربط هذه الأفكار التي جمعها وتمحيصها واجراء مقاربات وتحليلات، ومن هنا تبدأ تبرز

[1]- سنأتي على ذكر ضوابط الاقتباس في موضع لاحق من هذه المطبوعة.

شخصية الباحث، فعند عرضه مثلا مجموعة من التعريفات، في الأخير سيرجح أحد هذه التعريفات ويبدي رأيه فيها، فشخصية الباحث يجب أن تبرز في البحث من خلال البصمة التي يتركها بإضافة الجديد لبحثه.

7. استعمال علامات الوقف والترقيم؛ لا يحق للباحث أن يكتب بحسب رغباته، فهو ملزم بمراعاة مجموعة من الضوابط الشكلية المتعلقة بعلامات الوقف والترقيم، فمثلا:

توضع النقطة (.)عند انتهاء الجملة، والفاصلة (،) للاستراحة وإعانة القارئ على الاستيعاب، والفاصلة المنقوطة(؛)[1] وتكون بين جملتين تكون الثانية منهما سببا للأولى، مثال ذلك :نجح في الامتحان؛ لأنه درس جيدا، النقطتان المركبتان (:)وتكون بين جملة القول والمقول أو بين الشيء وأقسامه أو عند التمثيل، والمطة(-) تستعمل بين العدد والمعدود، والمطتان (-..-)تستعمل في الجملة الاعتراضية، والشولتان("..") تستعملان في الاقتباس الحرفي، والقوسان الصغيران (..) للتفسير، والقوسان الكبيران أو ما يعرف بالعارضتين[...]، لإضافة كلام وسط نص منقول حرفيا كشرح أو توضيح، والنقاط المتتالية (....)إشارة إلى الحذف[2].

8. احترام قواعد كتابة الأرقام[3]؛ فسلامة اللغة تقتضي أن يحسن الباحث كتابة الأرقام، ومواضع كتابتها بالأحرف، وفيما يأتي تفصيلا عن كيفية كتابتها:

- كتابة الأرقام يختلف من حالة إلى أخرى؛ فإذا كانت كتابة الرقم تحتاج إلى كلمة أو كلمتين، فيكتب عندها بالأحرف، مثل الرقم 4 يكتب بالأحرف "أربعة"، والرقم 26 يكتب بالأحرف "ستة وعشرون"، أما إذا كان الرقم كبيرا يحتاج لكتابته عدد من الكلمات، ففي هذه الحالة يُكتب بالأرقام بدلا من الأحرف مثل 2026 فلا تُكتب بالأحرف.

---

[1]- تستعمل الفاصلة المنقوطة في حالات هي: - للفصل بين جملتين مترابطتين في المعنى دون وجود حرف عطف وتكون الثانية مكملة للاولى.- تستعمل أيضا قبل الكلمات الدالة على التفسير(مثلا، أي، لأن، حيث، بل). —كما تستعمل بين العناصر الطويلة التي فيها تعداد (مثل: العقوبات: السجن؛ الغرامة؛ المصادرة).

[2]- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 130 وما بعدها.

[3]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 147-148.

– يجب ألا يستهل الباحث الجملة أو الفقرة برقم عددي، وإذا تحتم عليه ذلك يستعيض بكتابته بالأحرف لا بالأرقام.

– النسب المئوية؛ تكتب دائما بالأرقام

– التواريخ؛ تكتب بالأرقام

– ساعات النهار؛ تكتب بالأحرف

– الجداول؛ تكتب بالأرقام

– المادة الأولى؛ تكتب بالأحرف

– المادة الثانية وما بعدها؛ تكتب بالأرقام.

المبحث الثاني: الاقتباس وقواعد الاسناد والتوثيق

إن أخلاقيات البحث العلمي تفرض على الباحث التحلي بالموضوعية والأمانة العلمية عند الاشارة لجهد الآخرين ممن استعان بهم في رحلته العلمية، لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر أو المرجع الذي استعان به، فإنه يثبت بذلك الأمانة العلمية والتفريق بين أفكاره والأفكار التي اقتبسها من غيره، والإحالة في الهامش لمصدر المعلومة، وهذا ما يسمى **بنظام الهوامش**، وتجدر الإشارة إلى إن كثرة الإحالات لا تعني الانتقاص من القيمة العلمية للبحث، وإنما تدل على التزام الباحث بالأمانة العلمية وبأخلاقيات البحث العلمي، كون الباحث يشير في كل مرة للمرجع الذي اقتبس منه الفكرة، دون الاعتداء على حق الغير، كما تعني أيضا الاستعمال الجيد والتوظيف الرشيد للوعاء المرجعي للبحث، فغياب الإحالة في صفحات متتالية دليل على عدم الالتزام بفنيات البحث العلمي.[1]

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتباس والتوثيق

يعد الاقتباس من بين أهم العناصر التي تُبنى عليها كتابة الأبحاث العلمية، انطلاقا من كونها تعتمد على التراكمية المعرفية؛ فالباحث خلال رحلته العلمية يستعين بأفكار وآراء من سبقوه في البحث، بهدف إجراء مقاربات وتحليل ومناقشة الأفكار للوصول على نتائج علمية، ويتعين على

[1]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 127.

الباحث عند نقل هذه الآراء، أن يتحرى المصداقية وذلك بتوثيقها بطريقة علمية سليمة، حتى لا يُنكر جهودهم. لذلك سنحاول تحديد مدلول كل من الاقتباس والتوثيق، حتى يتسنى للطالب التمييز بينهما.

الفرع الأول: مدلول الاقتباس

تتنوع طرق نقل المعلومات من الوثائق العلمية، فأحيانا يقتضي الأمر نقل النص حرفيا كما وجد وهذا ما يعرف بالاقتباس الحرفي، وغالبا ما نعيد صياغة النص بأسلوبنا الخاص وهذا ما يعرف بالاقتباس غير الحرفي او غير المباشر، وفي كلتا الحالتين يلتزم الباحث بالإشارة إلى جهد الآخرين.

أولا– تعريف الاقتباس

يعرف الاقتباس بأنه؛ أخذ المادة العلمية اللازمة واستخدامها في البحث بما يناسب الموضوع، سواء كانت قوانين أو نظريات أو أفكار، أو نتائج أو إحصائيات أو براهين، أو جداول، من إنتاج الغير لتوظيفها في إطار مقاربة معينة، أو للاستدلال على صحة نتيجة ما أو نفيها[1]، مع نسبة تلك المعرفة إلى أصحابها ومصادرها، وهذا ما يشكل جوهر الاسناد والتوثيق العلمي.[2]

ويعرفه عمار بوحوش بأنه؛ الطريقة التي يستخدمها الباحث من أجل الاستشهاد بما قاله بعض الكتاب حول موضوعه، سواء أكان ذلك بقصد تدعيم حججه ومواقفه، أو لإظهار وجهة نظر أخرى تخالف رأيه، أو هو اقتطاع نص معين أو نصوص معينة من مصدر أو مرجع علمي، سواء كان ذلك المصدر أو المرجع مكتوبا(كتاب، مجلة علمية، تقرير، بحث، رسالة علمية، وثيقة، جريدة وغيرها من النصوص المكتوبة) أو مسموعا(ندوة، محاضرة، مؤتمر.).[3]

[1]– محمد كعنيت، "الاقتباس والتهميش في البحث العلمي ودورهما في تحقيق الأمانة والوقاية من السرقة العلمية"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مجلد 09، عدد 02، 2022، ص 93.

[2]– دياب البداينة، المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف للعلوم العربية، الرياض، 1999، ص 71.

[3]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 48.

أما صلاح الدين شروح فيرى بأن الاقتباس؛ هو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، وهو إما اقتباس حرفي وإما اقتباس بالمعنى، أي استشهاده بآراء غيره وأفكارهم لتدعيم موقفه وحججه، أو لإظهار وجهة نظر تخالفه مع الإشارة إلى المصدر والاعتراف لكل ذي فضل بفضله.[1]

ثانيا–أنواع الاقتباس

ينقسم الاقتباس إلى نوعين، اقتباس مباشر أو ما يعرف بالاقتباس الحرفي؛ واقتباس غير مباشر وهو ما يعرف بالاقتباس غير الحرفي، وهذا ما سوف نوضحه فيما يأتي:

1–الاقتباس المباشر(الحرفي)

عبر الكثير من الباحثين عن مفهوم الاقتباس المباشر، فنجد علي ضوي يعرف الاقتباس المباشر بأنه؛ الذي يقتبس فيه الباحث كلاما بلفظه كما هو مدون في الأصل، أو يقتبس المعنى مع التصرف في اللفظ اختصارا أو شرحا.[2]

ويضيف علي ضوي؛ أنه يجب أن يكون الاقتباس المباشر نقلا عن الكتاب الأصلي، إلا في حالة الضرورة يمكن أن ينقل الكلام والرأي عن كتاب وسيط، وفي هذه الحالة لابد من الإشارة إلى هذا الأخير حفاظا عن الأمانة العلمية.[3]

أما عمار بوضياف؛ فيرى بأن الاقتباس الحرفي هو أن ينقل الباحث ويدون معلومات وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، دون زيادة أو نقصان، فلم يتصرف في تراكيب الالفاظ والجمل تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب المصدر أو المرجع.[4]

فالاقتباس الحرفي إذن هو نقل نص معين كاملا كما هو بدون زيادة أو نقصان، أو حتى إحداث أي تغييرات عليه، وهو ما يمكن أن يعبر عنه حديثا بعملية النسخ واللصق، حيث يتوجب على الباحث–حفاظا على الأمانة العلمية– أن يضع النص المقتبس حرفيا بين شولتين "....".

---

[1]– صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 180.

[2]– علي ضوي، مرجع سابق، ص 67.

[3]– المرجع نفسه، ص 68.

[4]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 141.

ويكون الاقتباس المباشر في الحالات التالية:

- الاقتباس من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة؛
- النصوص القانونية؛
- الأحكام القضائية؛
- النصوص الفقهية إذا كان كلام المؤلف ذا أهمية كبيرة.

هذا النوع من الاقتباس يستدعي العناية التامة في نقل النص الأصلي[1]، بكل عباراته وحتى أخطائه إن وجدت، لذلك يلتزم الباحث بالاحتفاظ بكل محتويات النص المقتبس على النحو التالي[2]:

– إذا ورد أي خطأ في النص المقتبس حرفيا، وأراد الباحث تصحيحه فعليه أن يضع ما أضافه بين عارضتين[...].

– الالتزام بنقل علامات الترقيم كما هي في الأصل، والحفاظ على موضع تواجدها، لأنه– وكما نعلم–أن مجرد تغيير فاصلة عن موضعها يتغير المعنى الحقيقي للنص.

– إذا تم نقل فكرة من قبل الباحث وامتنع عن جزء منها في الوسط، فعليه أن يضع نقاط متتالية مكان الحذف، تعبيرا عن وجود اقتطاع للكلام، مثال ذلك: "إن غاية الاستشارة القانونية هي.....تقديم حل للمشاكل القانونية"، فالنقاط دليل على وجود حذف في العبارة.

– إذا كان النص المقتبس غامض المعنى، بسبب انقطاعه عن السياق العام للنص الأصل، وأراد الباحث أن يضيف عبارة تزيل الغموض، ويواصل كتابة العبارة المقتبسة فيشترط أن يضعها بين قوسين كبيرين أو ما يعرف بالعارضتين للدلالة على إضافة كلام آخر.

– عند نهاية الاقتباس لابد من التأشير على ذلك والعودة للهامش الذي يبرز أسفل الصفحة المعلومات الخاصة بمصدر الاقتباس.

---

[1]– للاستزادة في موضوع الاقتباس، ينظر: ومحمد كعنيت، مرجع سابق، ص ص 94.

[2]– للاطلاع أكثر، ينظر: علي ضوي، المرجع السابق، ص 68. وعلي مراح، مرجع سابق، ص 127.

– إذا وردت عبارة في النص الأصلي تحتها خط أو مكتوبة بخط سميك، فعلى الباحث نقلها كما هي دون تغيير، مع الإشارة في الهامش على أن ذلك ورد فعلا في النص الأصلي، أما إذا كانت من عمل الباحث فعليه أيضا الإشارة إلى ذلك.

– أن يوضع النص المقتبس اقتباسا حرفيا، بين شولتين "..."للدلالة على أنه نُقل حرفيا، ويُرقم ويشار إليه في الهامش مع ذكر كافة المعلومات الخاصة بالمصدر الذي أُقتُبس منه كما سنبينه لاحقا.[1]

– ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي الخمسة أسطر في الصفحة الواحد[2]، حتى لا يطغى أسلوب المؤلفين في البحث على أسلوب الباحث.[3]

2–الاقتباس غير المباشر (غير الحرفي)

يقصد بالاقتباس غير المباشر؛ اقتباس المضمون أو المعنى وإعادة صياغته بنقل النصوص أو المعلومات أو الأفكار الأصلية للآخرين، بأسلوب الباحث الشخصي ودون وضعها بين شولتين، شريطة المحافظة على المعنى الحقيقي دون تشويه أو تحريف أو تأويل، ويشار إلى أصحابها الأصليين في الهامش طبقا لقواعد الاقتباس.[4]

وفي ذات السياق يمكن القول بأن الاقتباس الحرفي هو أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع ويعيد صياغتها بأسلوبه الخاص، دون المساس بالمعنى العام للفكرة المقتبسة، ودون وضعها بين

---

[1]– للاستزادة ينظر: عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 127. ومحمد كعنيت، المرجع السابق، ص 96.

[2]– اختلف الفقهاء في تحديد حجم الاقتباس المباشر، فمن المعلوم أن كثرة الاقتباس المباشر تجعل أسلوب الاقتباس يطغى على أسلوب الباحث، لذلك أتفق الدارسون للمنهجية بضرورة الحد من الاقتباس المباشر، لكنهم اختلفوا حول حدود هذا الاقتباس، فمنهم من حصر ذلك في أربعة أسطر أي ما يعادل ستون (60) كلمة وهو موقف صلاح الدين شروخ وغيره، ومنهم من مددها إلى غاية السبعة أسطر، لذلك نرى أن نختار موقفا وسطا، فلا يجب المغالاة في الاقتباس المباشر لتجنب طمس أسلوب الباحث، ولا إجحاف فيه لأننا بحاجة إلى الاستشهاد بأفكار وآراء الغير لدعم موقفنا، لذلك نحبذ أن يكون الاقتباس في حدود الخمسة أسطر كحد أقصى، وهو الرأي الذي أخذ به كثير من الباحثين.

[3]– ينظر: نعيمي عبد المنعم، مرجع سابق، ص 172. عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 117.

[4]– محمد كعنيت، مرجع سابق، ص 97. ينظر أيضا: عبد المجيد لخذاري، مرجع سابق، ص 117.

علامات تنصيص، ثم يتم تهميشها وفق طرق تهميش المراجع، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة استعانة الباحث بالقراءة المركزة لفهم المعنى الحقيقي للفكرة، ويستحسن ألا يلجأ الباحث للاقتباس من غير المصدر الأصلي للمعلومة، لأن ذلك غير محبذ منهجيا ولا يعطي أية قيمة علمية للبحث، مما يستوجب تجنبه.

وللاقتباس المباشر عدة أشكال أهمها:

- **إعادة الصياغة:** وهو أن يعيد الباحث صياغة النص بأسلوبه الخاص، إذا رأى أن النص الأصلي يعتريه ضعف في الأسلوب والتعبير، أو تعقيد في الأسلوب يصعب على القارئ فهمه، فيعيد صياغته بأسلوب قوي ومفهوم، ويحافظ على حجم النص الأصلي، لأن الغاية من إعادة الصياغة هو إعادة كتابة النص بأسلوب بسيط يستوعبه القارئ.

- **التلخيص:** وهو أن يقوم الباحث بإعادة صياغة النص الأصلي صياغة جديدة وموجزة، أي تلخيص فكرة شاملة شغلت عدة صفحات ويعيد تلخيصها بأسلوبه الخاص في حيز أقل دون تحريف لمعنى النص وأفكاره، ويشير الباحثون إلى ضرورة ألا يتجاوز التلخيص ثلث النص المراد تلخيصه.[1]

- **التقليص:** ويسميه البعض بأسلوب الاختصار، ويقصد به اختزال النص بحذف المفردات والعبارات الزائدة دون الاخلال بمعنى النص ومضمونه وكذا أسلوب الكاتب، بمعنى آخر؛ أن يقلص الباحث عبارات النص إلى مقدار أقل مما كان عليه مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف

[1]- يراعى عند التلخيص القواعد التالية: -قراءة النص جيدا قراءة معمقة حتى يتم فهمه – استخلاص الأفكار الأساسية وصياغتها بأسلوبنا الخاص في شكل جمل قصيرة – التخلي عن الإضافات والتفسيرات والأمثلة، مع الحفاظ على مضمون النص وترابط الأفكار – إعادة صياغة الأفكار المستخرجة في شكل فقرة متماسكة مع الحفاظ على معنى ومضمون النص الأصلي – عدم تجاوز حجم الملخص ثلث النص الأصلي -مراجعة التلخيص وتصحيح الأخطاء.

واستعمال عباراته ومصطلحاته، فيقتصر دور الباحث في حذف التفاصيل والتوضيحات، وهناك من حدد مقدار هذا الاختصار بثلث النص الأصلي، والبعض الآخر حدده بالربع.[1]

ففي كل هذه الحالات الخاصة بالاقتباس غير الحرفي، يجب على الباحث توثيق المعلومات في الهامش توثيقا علميا ووفقا لمنهجية الاقتباس والتوثيق المعروفة وفي حالة تعدد المؤلفين الذين درسوا الفكرة ذاتها، وجب التنويه إلى ذلك في الهامش.[2]

الفرع الثاني: مدلول التوثيق (نظام الهوامش)

أولا: تعريف التوثيق

التوثيق؛ هو تدوين المعلومات والأفكار وكتابتها في المتن وفق طريقة علمية ومنهجية متفق حولها، تهدف إلى إحالة القارئ إلى الوثائق العلمية التي تم الاعتماد عليها في إنجاز البحث، حفاظا على ملكية المعلومة ونسبتها إلى صاحبها وهذا تجسيدا للأمانة العلمية.[3]

---

[1]- يراعى عند التقليص القواعد التالية: قراءة النص جيدا والتأشير على العبارات الزائدة بوضع سطر تحتها-حذف المفردات والعبارات الزائدة – المحافظة على أسلوب الكاتب عند صياغة النص الجديد (وهذا ما يميز التقليص على التلخيص) – عد إضافة عبارات جديدة أو شروحات أو تفسيرات للنص-الالتزام بترتيب الأفكار وتسلسلها كما جاءت في النص الأصلي.

[2]- وتجدر الإشارة إلى أن الاقتباس غير المباشر يمكن للباحث أن يعتمد فيه على عديد الصيغ للتدليل على هذه التقنية منها: انظر في ذلك؛ راجع كلا من؛ للاستزادة ينظر؛ للاطلاع أكثر، مع ذكر باقي المعلومات المتعلقة بالمصادر التي تم استعمالها. وتستعمل هذه الصيغ اللفظية أثناء اعتماد الباحث على مجموعة من المراجع المختلفة في نقل فكرة واحدة وهو ما يعرف في المنهجية العلمية= =ب"**العدل بين الأقلام**"، وهذا من باب الأمانة العلمية لكون الفكرة محل النقاش قد تطرق لها عدة مؤلفين، فمن الواجب أن يقوم الباحث بالاطلاع عليها في مجملها دون تفضيل أو إقصاء وهو ما يُبين جهد الباحث وإحاطته بالبحث من خلال التقصي والتفتيش. إضافة لذلك، فيمكن استعمال مثل هذه الصيغ اللفظية أثناء تعرض الباحث لجزئية في متن بحثه لكن ارتباطها به كان عرضيا ثانويا أو عرضيا، فيعمل على توجيه الباحث إلى كثير من التفصيل حولها بذكر المصادر والمراجع التي تطرقت إليها بكثير من التفاصيل، وهو ما يعرف في المنهجية ب"**تطعيم الهامش**". ينظر في ذلك: عبد المجيد لخذاري، " تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، عدد 13 جانفي 2020، ص 59.

[3]- عبد المجيد لخذاري،" تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية"، المرجع السابق، ص 57.

ويعرفه علي ضوي بأنه؛ ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر مصدر المعلومات كالوقائع والأفكار الواردة في المتن، أو للإحالة على جزء آخر للبحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق.[1]

ويرى صلاح الدين شروخ أن التوثيق والاسناد يقصد به اسناد المعلومات المقتبسة إلى أصحابها الأصليين، وفق القواعد والأصول المعمول بها، مع مراعاة أن الكاتب هو المصدر أو المرجع وليس الكتاب.[2]

فالتوثيق إذن أو ما يعرف بنظام الهوامش؛ هو تدوين المعلومات الخاصة بالمصدر الذي اقتُبس منه وتوثيقها في الهامش حتى يتسنى للقارئ العودة لمصدر المعلومة، وللحفاظ على الأمانة العلمية في كتابة البحوث وإسناد الفكرة إلى أصحابها.

والجدير بالذكر هنا أن نظام الهوامش تحكمه جملة من الضوابط يتعين على الباحث التقيد بها عند إعداد بحثه، وهذه الضوابط تتعلق بعملية الاقتباس والتوثيق، حيث يتعين على الباحث الالتزام بها حتى تكون عملية التوثيق سليمة وموضوعية، ومن هذه الضوابط[3]:

- ✓ الفصل بين المتن والهامش بخط صغير يكون أسفل الصفحة، ويجب تمييز الكتابة بينهما حتى يسهل العودة إليها بسهولة.
- ✓ يستحسن أن تكون الهوامش في أسفل الصفحة مكتوبة بحروف مختلفة عن تلك التي كتب بها في المتن، مثلا إذا كان مقاس الحروف التي كتب بها في المتن 14 فإنه يستحسن أن تكون الهوامش مكتوبة بحروف من مقياس اقل مثلا 12 أو 10.
- ✓ وضع رقم تسلسلي([1]) ([2])...في نهاية الاقتباس سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ويقابلها نفس الرقم في الهامش، تليه المعلومات الخاصة بالوثيقة المقتبس منها المعلومات.

---

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص 71.

[2]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 181.

[3]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص ص 180-181.ينظر أيضا: علي ضوي، المرجع السابق، ص 71.

✓ وضع إشارة (*) عند شرح أو إضافة فكرة في الهامش، للفت نظر القارئ للهامش، أو الاكتفاء بالأرقام.

✓ عندما يضيق هامش صفحة عن استيعاب الشروحات المتعلقة بمتن الصفحة، فإنه يستحسن وضع علامة (=)في نهاية أخر السطر، ثم تكرر في بداية هامش الصفحة الموالية ويستكمل الشرح.

✓ إذا لم يوجد تاريخ النشر نضع (د.ت.ن) والتي تعني دون تاريخ نشر، أو (د.ت) وتعني دون تاريخ.

✓ يجب مراعاة الدقة والجدية في اختيار ما يقتبس وما لا يقتبس، فعلى الباحث دائما أن يختار الافكار الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية، كأن يختار الأفكار والأحكام والآراء والمواقف الأصلية والقيمة، والتي تعتبر حجة علمية جوهرية، مثل النصوص القانونية، وآراء وأفكار ونظريات الفقهاء والكتاب الذين هم حجة علمية في ميدان تخصصهم العلمي المتعلق بالموضوع محل الدراسة.

✓ عدم المبالغة في الاقتباس الحرفي، فلابد أن يقتصر الباحث على النقاط المهمة وله أن يحذف النقاط غير المهمة باتباع أسلوب الحذف من الاقتباس الحرفي-كما أشرنا إليها سابقا-

.

✓ إبراز شخصية الباحث عند الاقتباس، كالتعليق أو تقييم أو إبداء الرأي الشخصي حول الفكرة المقتبسة.

✓ تجنب ذكر الألقاب العلمية في الهوامش مثل: بروفيسور، دكتور، أستاذ وغيرها من الالقاب، والاكتفاء بذكر اسم العائلة، وباقي المعلومات الاخرى.

✓ التأكد من مصدر المعلومة قبل تدوينها ونسبتها للغير.

ثانيا: حالات استخدام الهوامش

تستخدم الهوامش في حالات متعددة نوردها على النحو الآتي [1]:

-عند الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي اخذت منه المعلومة أو الفكرة في المتن، أو الإحالة إليها، لمساعدة القارئ في العودة إليها واعترافا بفضل صاحبها عليه.

-الإحالة إلى أفكار قد تم شرحها باستفاضة مسبقا في موضع آخر من المتن تفاديا للتكرار.

-عند شرح بعض المصطلحات التقنية المستخدمة في المتن والتي لها دلالة خاصة.

-تقديم شرح أو تعليق إضافي للفكرة، لا يمكن شرحها مفصلا في المتن حفاضا عن السياق المنطقي للنص، أو حفاظا على التوازن الشكلي للخطة ووحدتها.

-تقديم مراجع إضافية لتوجيه القارئ إلى مصدر أو مرجع يدعم أو يشرح الفكرة الواردة في المتن بصورة أكبر، وهذا للمزيد من الايضاح للموضوع.

-تدوين ملاحظات إضافية تخص الباحث ترتبط بالموضوع ولا يمكن إيرادها في المتن.

المطلب الثاني: قواعد الإسناد والتوثيق في الهوامش (ببليوغرافيا الهوامش)

إن عملية الإسناد والتوثيق —كما أشرنا إليها سلفا-هي إلحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا وحرفيا أو اقتباسا غير مباشر وغير حرفي إلى أصحابها الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وترتكز هذه العملية على مجموعة من القواعد والأساليب المنهجية المقررة لذلك، وفي ذات الوقت تخضع لطرق متعددة للتهميش.

الفرع الأول: طرق التهميش

عند اقتباس معلومات أو أفكار وحقائق من مصادر ومراجع مختلفة، يجب على الباحث أن يتحلى بالنزاهة العلمية وينسب كل اقتباس لأصحابه حتى لا ينكر جهدهم، وتختلف طرق التهميش في البحث العلمي بحسب الغرض من التوثيق وطريقة عرضه، وأبرز هذه الطرق؛ التهميش في المتن؛

[1]- ينظر: صالح طاليس، مرجع سابق، ص 179.

التهميش في أسفل الصفحة؛ التهميش في نهاية الفصل؛ والتهميش الختامي الذي يرد في نهاية البحث.

أولا: التهميش في المتن

تستخدم هذه الطريقة غالبا في نظام APAونظام MLA، حيث يكون الهامش داخل المتن، فتوضع المعلومات الخاصة بالهامش بين قوسين داخل النص وبعد المعلومة أو الاقتباس مباشرة، ويتضمن عادة اسم المؤلف، سنة النشر، ورقم الصفحة، ويتم اعتماده من قبل بعض المجلات، ويُعد مناسبا للبحوث التي تتطلب قراءة متصلة وسلسة دون مقاطعة طويلة بالهوامش.

ثانيا: التهميش أسفل الصفحة

تعد هذه الطريقة الأكثر استعمالا في البحوث الأكاديمية والكتب، وتستخدم أيضا في نظام Chicagoأو Harvard، حيث يتاح فيها للباحث توثيق مصدر المعلومة أو إضافة ملاحظات توضيحية أو تعليقات جانبية، ويتم فيها ترقيم كل صفحة من صفحات البحث بأرقام خاصة، إما بشكل متسلسل طوال البحث أو بشكل متقطع يخص كل صفحة من البحث.[1]

وتعتبر هذه الطريقة أكثر تطبيقا في الواقع، لكونها واضحة وبسيطة وتتيح للقارئ التتبع والملاحظة الجيدة والتأكد مما ورد من أفكار في الصفحة فضلا عن الدقة في الكتابة.[2]

ثالثا: التهميش في نهاية الفصل

[1]- عبد النور ناجي، بومدين طاشمة، أصول منهجية البحث في علم السياسة، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 119.

[2]- عقيلة عفيري، قواعد تهميش وتوثيق البحوث العلمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 10، عدد 02، 2023، ص 594.

يتم التهميش وفق هذه الطريقة بتخصيص هامش لكل فصل بشكل مستقل، توثق فيه كل معلومات الاقتباس الخاصة بالفصل، وبذلك يكون لدينا هامش خاص بكل فصل، ويتم اعتماد هذه الطريقة في بعض الكتب والدراسات.

رابعا: التهميش في نهاية البحث

تتم هذه الطريقة بوضع الهامش في نهاية البحث، حيث يتم جمع كل الهوامش أو التوضيحات في نهاية البحث قبل قائمة المراجع يتضمن ترقيما متسلسلا، ويُفضل استعمال هذه الطريقة في المقالات والمداخلات وكذلك بعض الكتب للتقليل من اشغال الصفحات بالهوامش.[1]

هذا ويمكننا التطرق في هذا السياق إلى أنظمة التهميش المعروفة عالميا والمتمثلة في:

1- نظام الجمعية الأمريكية لعلماء النفس (APA)

يُستخدم هذا النظام عادة في العلوم الاجتماعية والتربوية، ويتم التهميش داخل النص مباشرة بعد المعلومة أو الاقتباس، وتُدرج تفاصيل المصدر الكامل في قائمة المصادر والمراجع النهائية.

2- نظام جمعية اللغات الحديثة (MLA)

سمي بهذا الاسم نسبة إلى جمعية اللغات الحديثة Modern language (Association)، يعتمد نظام MLA في الدراسات الأدبية واللغوية والعلوم الانسانية، ويتضمن

[1]- عقيلة عفيري، المرجع السابق، ص 595.

التهميش عادة اسم المؤلف ورقم الصفحة فقط، دون سنة النشر، ويُذكر المرجع الكامل لاحقا في قائمة الأعمال المستشهد بها.[1]

3- نظام شيكاغو(Chicago)

يُستخدم في البحوث التاريخية والإنسانية، ويعتمد على الهوامش في آخر الصفحة أو الختامية في نهاية البحث بدلاً من التهميش داخل النص، ويُعاد ذكر المرجع في قائمة المراجع بصيغة مختصرة.

4- نظام هارفارد (Harvard)

يتشابه نظام هارفارد مع نظام APA، وهو الأكثر شيوعا في البحوث الأوروبية، حيث يعتمد على الأرقام المتسلسلة داخل النص بدلا من الأسماء.

الفرع الثاني: تدوين البيانات في الهامش

نظرا لاختلاف الوثائق العلمية التي تتضمن المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وتنوعها، كالكتب والمؤلفات العامة والمتخصصة، والمقالات العلمية المنشورة في مجلات دورية، والنصوص الرسمية، والمذكرات والرسائل الاكاديمية وغيرها، فإن طريقة الاقتباس والتهميش فيها تختلف بحسب كل حالة، كتعدد الاقتباس من وثيقة واحدة لمرات عدة، أو الاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة لذات الفكرة، وكذلك قواعد إسناد وتوثيق هذه الوثائق سواء كانت مصادر أو مراجع في الهوامش، تختلف من حالة لأخرى، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

أولا: توثيق الاقتباس من المصادر

[1]- سيد محمود الهواري، أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، القاهرة، مصر، منعقد يومي 14-15 ماي 2003، ص 167.

1- الهوامش التي يشار فيها إلى القرآن الكريم:

يتم تهميش السور القرآنية بذكر؛ اسم السورة متبوعة بفاصلة، الرواية (مثلا برواية ورش عن نافع) بعدها فاصلة، رقم الآية بعدها نقطة.

2- الهوامش التي يشار فيها إلى الأحاديث النبوية الشريفة:

قد يستشهد الباحث بالأحاديث النبوية الشريفة في كتابة بحثه، لذلك يجب عليه أن يتحرى صحة الحديث ومصدره، حتى يحافظ على صياغته كما ورد ذكره في المصدر، وفي هذه الحالة يتم توثيقه على هذا النحو: ذكر اسم مصدر الحديث متبوعا بفاصلة، ثم الباب، ثم رقم الحديث، ثم الجزء، ثم رقم الصفحة.

3- الهوامش التي يشار فيها إلى النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية

تهمش النصوص القانونية باختلاف طبيعتها سواء كانت نصوصا تشريعية (قانون عضوي، قوانين عادية، أوامر، مراسيم تشريعية) أو نصوص تنظيمية (مراسيم رئاسية، مراسيم تنفيذية، قرارات انظمة ...إلخ) بنفس الطريقة على النحو الآتي بيانه:

-ذكر رقم المادة، نوع القانون ورقمه (قانون رقم11/90 ...) ثم فاصلة، تاريخ صدوره (المؤرخ في...) ثم فاصلة، مضمون القانون (المتعلق أو المتضمن...) ثم فاصلة، الجريدة الرسمية، العدد ثم فاصلة، تاريخ صدورها.

وقد يوثق النص القانوني بحسب آخر تعديل له على النحو التالي: نوع القانون، رقمه، تاريخ الصدور، مضمون القانون، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ صدورها، ثم عبارة المعدل والمتمم ب.....، رقمه، تاريخ صدوره، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ الصدور.

مثال: قانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فيفري 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 12، صادرة بتاريخ 13 فيفري 2005.

أما الاتفاقيات الدولية فإذا تمت المصادقة عليها من قبل السلطات المختصة وطبقا لمقتضياتها الدستورية، فإن تهميشها يكون على النحو التالي:

-ذكر اسم الاتفاقية، تحديد مضمونها، تاريخ توقيعها ومكانه، النص القانوني الذي تم بموجبه المصادقة عليها (غالبا ما يكون مرسوما رئاسيا)، تحديد رقمه وتاريخ صدوره، الجريدة الرسمية التي صدر فيها، عددها، وتاريخ صدورها.

4- الهامش الذي يشار فيه إلى الأحكام والقرارات القضائية

يستعين الباحث القانوني عند تحرير بحثه، بما يصدره القضاء من أحكام وقرارات قضائية، ليطابق ذلك مع النصوص القانونية، ومدى تطابقها أم لا، فيحاول أن يعلق ويعقب على ما جادت به الهيئات القضائية من أحكام وقرارات، لذلك يتوجب عليه تهميش ذلك على النحو التالي:

ذكر كلمة "حكم" أو "قرار" ثم اسم ودرجة الهيئة أو الجهة القضائية التي أصدرته فاصلة، تاريخ صدور الحكم أو القرار، رقم الملف أو القضية، اسم المجلة إذا صدر في مجلة، اسم الهيئة التي أصدرت المجلة، العدد، تاريخ الصدور، الصفحة.

ثانيا: توثيق الاقتباس من المراجع

1- الهوامش التي يشار فيها إلى الكتب

يتم توثيق الهوامش التي يشار فيها إلى الكتب بذكر: اسم ولقب المؤلف دون ذكر الألقاب (بروفيسور، دكتور،...)، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.[1]

أما إذا كان الاسم ثلاثيا مثلما هو معمول به في المشرق العربي، فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد بها دون أي تغيير أو حذف.

- إذا كان الاقتباس من أكثر من صفحة نكتب: ص ص17-18.

- إذا كان العنوان مركبا من عنوان رئيسي وآخر فرعي، توضع نقطتان مركبتان بعد العنوان الرئيسي، ويليها العنوان الفرعي.

مثال: –صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 160-161.

– علي مراح، منهجية التفكير القانوني: نظريا وعلميا، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 196.

مثال المرجع الأجنبي:

-Pierre – Marie Dupuy, Droit International Public, 9ème édition, publications Dalloz, France, 2008, p289.

أ–الهامش الذي يشار فيه لكتاب مرتين متتاليتين: عندما يتم الاقتباس من كتاب مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مرجع آخر، وفي نفس الصفحة، تذكر جميع المعلومات المتعلقة

[1]- يستحسن أن يراعي الطالب الوضع الصحيح للفواصل والنقاط عند كتابة المعلومات الخاصة بالمصدر أو المرجع، فالفواصل توضع بين كل جزء وآخر من المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع، والنقطة توضع عند نهاية كتابة المعلومات، مع ملاحظة أن الفواصل موقعها يكون ملاصقا مباشرة في آخر الكلمة ثم تترك مسافة وتكتب بعدها الجزئية التالية بعد كتابة الجزئية الأولى، وهكذا إلى غاية الوصول إلى نهاية كتابة المعلومات الخاصة بالمؤلف، ثم يختم بنقطة ملاصقة كذلك لرقم الصفحة، بدون ترك مسافة.

بالمرجع المعتمد عليه إذا ما استعمل للمرة الاولى فقط، وعند استعمال المرجع نفسه لمرة أخرى أو أكثر دون انقطاع، فإنه يكتفي في هذه الحالة بوضع عبارة "**المرجع نفسه**"، ثم وضع فاصلة ثم رقم الصفحة أو صفحات الاقتباس.

مثال: – علي مراح، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعلميا)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 196.

– المرجع نفسه، ص 198.

أما إذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، فيتعين على الطالب أن يستعمل كلمة ibid والتي هي اختصار للكلمة اللاتينية ibidem وتعني الموضع نفسه، ثم نضع الفاصلة، ثم رقم الصفحة(p) أو الصفحات.

مثال عن توثيق كتاب باللغة الأجنبية:

- Pierre – Marie Dupuy, Droit International Public, 9ème édition, publications Dalloz, France, 2008, p289.
- Ibid, p290.

ب– الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب مرتين غير متتاليتين: في هذه الحالة يجب على الطالب أو الباحث الانتباه إلى وقوع أحد الاحتمالين التاليين:[1]

–الحالة الأولى: أن يكون للكاتب مؤلف واحد معتمد عليه طوال البحث: في هذه الحالة نشير إلى أن الاستعمالات المتكررة وبطريقة غير متتالية لنفس المرجع يكتفي الطالب بالإشارة إلى

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 129-130.

لقب واسم المؤلف متبوعا بفاصلة، ثم نضع عبارة مرجع سابق ثم فاصلة، والصفحة أو الصفحات التي تم الاقتباس منها.[1]

مثال: علي مراح، مرجع سابق، ص 65.

وإذا كان الكتاب باللغة الاجنبية[2]، فنكتب الاسم ثم اللقب فاصله، ثم نضع عبارة op-cit وهي اختصار للكلمة اللاتينية opere citato وتعني **مرجع سابق**، ثم تليها الصفحة ويرمز لها بالمختصر (**p**) .

مثال: - Pierre – Marie Dupuy, op-cit, p 45

-الحالة الثانية: إذا كان للكاتب أكثر من مرجع واحد مستعمل في البحث: أي عدة مؤلفات لكاتب واحد، في هذه الحالة لابد من ذكر اسم ولقب المؤلف، ثم عنوان الكتاب حيث يعيد ذكر العنوان في كل اقتباس لتمييزه عن الكتب الاخرى لنفس المؤلف، فاصلة ثم عبارة مرجع سابق، فاصلة ثم رقم الصفحة أو صفحات الاقتباس.

ج- إذا كان للكتاب الواحد أكثر من مؤلف: بمعنى من ثلاث مؤلفين فما فوق فإنه نكتفي بذكر اسم ولقب المؤلف الأول كما ورد في الكتاب ونضيف عبارة **وآخرون**، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.[3]

---

[1]- نشير إلى خطأ شائع لدى الباحثين عند كتابة عبارة "مرجع سابق"، حيث أن المرجع إذا ذكر لمرتين متتاليتين، نكتب عبارة "المرجع السابق" معرفة بالألف واللام، لأن هذه العبارة تعني المرجع الذي قبله مباشرة أي بمعنى المرجع نفسه، بينما عبارة "مرجع سابق" نكرة، فهي تعني عدم تحديد موقع هذا المرجع، فقد يكون في بداية الدراسة أو في وسطها أو في نهايتها.

[2]- عقيلة عفيري، مرجع سابق، ص 596.

[3]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 182.

د–إذا كان الكتاب مترجما: ذكر اسم ولقب المؤلف، ثم عنوان الكتاب، نضيف عبارة ترجمة، اسم ولقب صاحب الترجمة، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.[1]

مثال: ريمون أودان، النزاع الإداري، ترجمة سيد بالضياف، الطبعة الأولى، مركز النشر الجامعي، تونس، 2009، ص 120.

2–الهامش الذي يشار فيه إلى المقالات:

قد يكون المقال الذي يستعين به الباحث، مأخوذا من كتاب أو من جريدة أو من مجلة، فإذا كان مأخوذا من مجلة، فإنه يتوجب على الباحث أن يذكر في الهامش المعلومات التي تعرِّف بالمقال الذي تم الاعتماد عليه، وذلك على النحو الآتي:

–اسم ولقب صاحب المقال ثم فاصلة، عنوان المقال بين شولتين "...." ويتبع بفاصلة[2]، اسم المجلة التي نشرت المقال ويضع تحته خطا، الهيئة المصدرة للمجلة إن وجدت، رقم المجلد إن وجد، العدد، تاريخ النشر، ثم رقم الصفحة.

مثال: سارة قريمس، محمد الصالح روان، "التنظيم التشريعي لمستضيف الموقع الالكتروني في وسائل الاعلام الالكترونية"، مجلة المفكر، مجلد 19، عدد 02، 2024، ص 220.

أما إذا استعان الباحث بمقال منشور في جريدة، فإنه يتعين عليه ضبط بياناتها في الهامش على النحو التالي:

---

[1]– صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 182.

[2]– للإشارة فإن عناوين المقالات أحيانا تكون طويلة، لذلك يتوجب على الباحث ذكر العنوان كاملا كما ورد دون حذف أو تصرف حفاظا على الأمانة العلمية، فإذا كان العنوان مركبا من عنوان رئيسي وآخر فرعي، نذكر العنوان الرئيسي تليه نقطتان مركبتان، وبعده العنوان الفرعي ثم نذكر باقي المعلومات.

-اسم ولقب صاحب المقال ثم فاصلة، اسم ونوع الجريدة (الخبر، الوطن، النهار .... أسبوعية، يومية...) ثم البلد الذي تصدر فيه فاصلة، ثم العدد فاصلة، ثم رقم الصفحة.

إذا تكرر استخدام ذات المقال، ولنفس الكاتب، فإنه يكتب اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، الصفحة.

أما إذا تم الاعتماد على مقالين مختلفين لمؤلف واحد، فهنا نكتب اسم ولقب المؤلف، عنوان المقال، المرجع السابق، والصفحة. ونشير أن عنوان المقال يجب أن يذكر في كل اقتباس حتى يتم التمييز بين المؤلَّفين.

3-الهامش الذي يشار فيه إلى البحوث الاكاديمية

-نذكر اسم ولقب صاحب المذكرة أو الأطروحة متبوعا بفاصلة، ثم عنوان المذكرة فاصلة، نوع المذكرة فاصلة، التخصص كما ذُكر في البحث فاصلة، بعدها نذكر الجامعة أو المعهد أو الكلية التي نوقشت فيها المذكرة فاصلة، ثم تاريخ المناقشة فاصلة، ثم صفحة أو صفحات الاقتباس.

مثال: عمر محمد منيب إدلبي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، تخصص قانون عام، جامعة قطر، كلية القانون، 2023، ص 192.

عند الاقتباس من المذكرة أو الأطروحة للمرة الثانية، نكتفي بذكر اسم ولقب صاحب المذكرة أو الأطروحة ثم فاصلة، وذكر لفظ مرجع سابق، رقم صفحة أو صفحات الاقتباس.

4- الهامش الذي يشار فيه إلى المواقع الإلكترونية

قد يستعين الباحث بمعلومات متحصل عليها من الشبكة العنكبوتية، كالوثائق المنشورة على شبكة الانترنت، في هذه الحالة يتعين عليه ضبط مصدرها على هامش الصفحة، فإذا كان المرجع منشورا ورقيا ثم أعيد نشره مجددا على شبكة الانترنت، فنتبع في هذه الحالة نفس طريقة التهميش السابقة المتعلقة بالكتب أو المقالات أو المذكرات، ثم يذكر الموقع الالكتروني كاملا مع تاريخ التصفح للموقع كاملا.

أما إذا كانت الوثيقة الكترونية فقط، فنتبع الطريقة التالية:

– اسم ولقب مؤلف الوثيقة إن وجد ويتبعه بفاصلة، عنوان الوثيقة ثم فاصلة، رقم الصفحة إن وجدت ثم يذكر الموقع الإلكتروني كاملا وتاريخ الزيارة كاملا مع ذكر اليوم والساعة.

مثال: مقال بعنوان: خطوة تاريخية: اعتماد أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي في العالم، الموقع الالكتروني:

https://iamaeg.net/ar/publications/articles/comprehensiveartificial-intelligence-law-2024

تاريخ التصفح: 2025/10/08. على الساعة: 09:44.

5–الهامش الذي يشار فيه إلى المداخلات

–نذكر اسم ولقب صاحب المداخلة فاصلة، عنوان المداخلة بين شولتين فاصلة، نوع المناسبة العلمية (ملتقى وطني، دولي، مؤتمر) رقمه إن وجد، فاصلة عنوان الملتقى فاصلة، الجهة المنظمة للملتقى فاصلة، تاريخ انعقاد الملتقى.

مثال: سارة قريمس، "المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الأول الموسوم ب" المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي و تحديات التحول الرقمي"، جامعة بشار، المنعقد يومي: 5-6 نوفمبر 2025.

6- الهامش الذي يشار فيه إلى الموسوعات والمعاجم

اسم ولقب صاحب الموسوعة أو الهيئة المصدرة للموسوعة، عنوان الموسوعة، رقم المجلد أو الجزء إن وجد، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، صفحة الاقتباس.

7- الهامش الذي يشار فيه إلى المطبوعات الجامعية

يذكر اسم ولقب صاحب المطبوعة، عنوان المطبوعة، ويشار إلى كونها محاضرات في مقياس، المستوى (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه) ويعبر عن ذلك بعبارة" ألقيت على طلبة الماستر مثلا"، تحديد نوع التخصص بدقة، اسم المؤسسة الجامعية أو المعهد أو الكلية التي ألقيت فيها المحاضرة، السنة الجامعية التي ألقيت فيها المحاضرة، رقم صفحات الاقتباس.

8- الهامش الذي يشار فيه إلى المقابلات الشخصية

تستعمل المقابلة في الأبحاث الميدانية التي ترمي إلى جمع البيانات الأصلية التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة الدراسات النظرية أو المكتبية، لذلك تعتبر المقابلة في الدراسات الميدانية؛ حجر الزاوية في الوصول إلى الحقائق التي يتعذر على الباحث معرفتها دون النزول إلى الواقع.[1]

ويتم تهميش المقابلات التي يقوم بإجرائها الباحث مع شخصية معينة، على النحو الآتي:

-ذكر اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة ونستهل ذلك بعبارة" مقابلة مع..."، صفة الشخص الذي أُجريت معه المقابلة، موضوع المقابلة تحته خط، المكان الذي أجريت فيه المقابلة، تاريخ إجراء المقابلة.

[1]- مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، 2015، ص 132.

9- البرامج التلفزيونية

يتم توثيق المعلومات التي استقاها الباحث من البرامج التلفزيونية، بتدوين مصدرها في الهامش على النحو التالي:

-نذكر عنوان البرنامج، عنوان الحلقة بين شولتين، اسم مقدم الحلقة، اسم المحطة أو القناة، اسم البلد، تاريخ البث والساعة.

المحور السادس:

الخاتمة والملاحق

تمهيد:

يختتم أي بحث علمي أو مذكرة أكاديمية بخاتمة، هذه الأخيرة التي تعد عنصر حاسم يلخص الجهود البحثية التي قام بها الباحث عند إعداد دراسته، حيث تعد حصيلة الأفكار التي توصل إليها الباحث وتجيب على الإشكالية المطروحة، وقد يستعين الباحث في سبيل تدعيم أفكاره ببعض الملاحق التي تشمل مواد إضافية ومساعدة للبحث، تعكس هذه الملاحق المنهجية الاكاديمية السليمة، وخاصة في مجال العلوم القانونية.

لذلك سوف نسلط الضوء في هذه المحاضرة على عنصري الخاتمة والملاحق.

المطلب الأول: خاتمة الدراسة

لابد لكل بحث علمي من خاتمة يضعها الباحث إعلانا منه عن نهاية بحثه، وتكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، حيث تعتبر آخر نقطة في مسار عملية البحث، وهي عبارة عن استنتاج لما توصل إليه الباحث ولثمرة جهده وليست تلخيصا له.

والخاتمة تتضمن ملخصا موجزا ومركزا وشاملا لعناصر بحثه، وفيها يقوم الباحث ببلورة الأفكار والنتائج التي توصل إليها على ضوء تحليلاته لكافة جوانب الموضوع، فالخاتمة منهجيا تعد قرينة المقدمة، لذا ينبغي أن تُكتب على نحو يتسق مع مضمون المقدمة، بحيث يمكن للقارئ أن يطلع على إشكالية البحث ونتائجه دون المرور على المتن.

الفرع الأول: مفهوم الخاتمة

أولا: تعريف الخاتمة

تعرف الخاتمة بأنها؛ عرض مُوجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال، وحوصلة لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته، حيث يُشترط فيها أن تكون مركزة تترجم في عبارات مختصرة ودالة بعيدة عن تكرار ما تم عرضه في البحث.[1]

ويعرفها بعض الفقه بأنها؛ تقويم للإجابة المقدَّمة عن السؤال الذي تُثيره الإشكالية، فهي عملية ربط الموضوع ببعضه البعض انطلاقا من المقدمة وعبر صلب الموضوع الذي تمت فيه معالجة أسئلة البحث بمختلف تقسيماته.[2]

وتختلف الخاتمة عن الخلاصة في كون هذه الأخيرة تعد تلخيصا للدراسة وتُستعمل لأغراض تختلف عن أغراض الخاتمة[3]، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة موجزة عن فحوى الدراسة والجوانب التي تعالج فيها. بينما تُشكل الخاتمة المرحلة النهائية للبحث وأحد أجزائه الأساسية، وبدونها يبقى البحث ناقصا وفاقدا للإجابة التي يحتاجها القارئ.[4]

غير أن البعض يرى بأن الخاتمة يجب أن تعبّر عن رؤية خاصة للباحث بالنسبة لموضوع البحث، وينبغي أن تكون

قصيرة لا تتجاوز بضعة صفحات، فإذا كان يُسمح بإطالة المقدمة، فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة.[5]

---

[1]- عبد المنعم النعيمي، مرجع سابق، ص 182.

[2]- تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص 91.

[3]- ينتقد بعض الفقهاء بشدة أن تكون الخاتمة عبارة عن تلخيص للبحث، وعبروا عن ذلك بأن أسوأ أنواع الخواتم هي التي تلخص البحث برمته تلخيصا عاما، فالبحث يحتوي على معلومات وحقائق منقولة من مختلف المصادر والمراجع، وحينئذ لا يبرز جهد الباحث جليا في المتن بقدر ما يبرز في المقدمة والخاتمة لكون هذان العنصران يعبران حقيقة عن الشخصية العلمية للباحث.

[4]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص 149.

[5]- علي ضوي، مرجع سابق، ص 89.

ثانيا: خصائص الخاتمة

يقترح بعض الفقه أن تتصف الخاتمة ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي أجزاء البحث العلمي، تسهيلا لتطبيق ذلك وحتى لا يضيع الطالب في متاهة البحث عن كيفية صياغتها، ومن هذه الخصائص[1]:

- أن تكون موجزة وشاملة لكل جوانب الموضوع، وتتضمن حصيلة للدراسة بأكملها وليس لجزء منها فقط.
- أن تكون أكثر إيجازا مقارنة مع المقدمة ومكملة لها، فالارتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة هي طرح للمشكلة والخاتمة عرض وإجابة عنها.
- ألا تتضمن حقائق ومعلومات جديدة لم ترد دراستها في المتن، فتطغى بذلك الخاتمة على المتن ويُفتح باب للتحليل والنقاش في الخاتمة، وهذا أمر غير جائز البتة من الناحية المنهجية.
- لا يجوز الاقتباس في الخاتمة أو الإشارة إلى مراجع أخرى تدعم بها أفكار الباحث ومن ثم فهي لا تهمش، لكون الموضوع تم الفصل فيه مطلقا في المتن.
- أن تجسد مجموع النتائج النهائية التي توصل إليها الباحث خلال استقصائه لموضوع دراسته، وكذا المقترحات التي يوصي بها الباحث .
- ألا تحتوي على تقسيمات داخلية أو عناوين فرعية، وإنما تكون في شكل فقرات متتالية.[2]
- أن تتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال النتائج التي توصل إليها.

---

[1]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص 148.

[2]- يُجانب بعض الفقه هذه الخاصية ومنهم عمار بوضياف، إذ ينصح بضرورة حرص الباحث على أن تكون الخاتمة معنونة، خاصة على صعيد النتائج التي يشترط أن يضع عنوانا فرعيا لها ويرصد بعدها أهم النتائج التي خلص إليها الباحث. ينظر: عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 155. وترى الباحثة بأن هذا الخلاف لا يبتعد كثيرا عن الخلاف القائم حول عنونة عناصر المقدمة، لذا من الضروري تجنب رصد عناوين فرعية في المقدمة أو الخاتمة، حتى يُفسح المجال للباحث ليبدع في أسلوب كتابة هذه العناصر في شكل فقرات تُفهم من سياق الكلام.

- ألا تشكل تكرار لما جاء في المتن؛ بل تستعمل لربط عناصر الموضوع بعضها ببعض واستخلاص النتائج من البحث.

الفرع الثاني: عناصر الخاتمة

من المعلوم أن الخاتمة تصاغ في شكل فقرات قصيرة يدون فيها الباحث أهم ما توصل إليه في دراسته، من خلال الاستقصاء والتحليلات التي تضمنها موضوع الدراسة، وتسهيلا لصياغة فقرات الدراسة؛ يُقترح تقسيم الخاتمة على النحو التالي:

- الفقرة الأولى؛ تتضمن تمهيدا مقتضبا يستعرض من خلاله الباحث ماهية الدراسة، دون الخوض في تفاصيل الموضوع، أو الاستناد إلى وثائق علمية يبرر بها رأيه.

- الفقرة الثانية؛ تتضمن عرض مقتضب لأهم النتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث أثناء معالجته لموضوع بحثه، دون إغفال للنتائج الجوهرية بحجة الاختصار، وتعد عرض النتائج بمثابة قرينة على استيعاب الباحث للمسائل التي طرحها.

- الفقرة الثالثة؛ تتضمن تقديم بعض المقترحات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها[1].

المطلب الثاني: قائمة الملاحق

قد يواجه الباحث صعوبة في عرض نموذج لوثيقة ما في المتن، فيتعين عليه وضعها في ملحق تابع لدراسته، لذلك تعد الملاحق جزء أساسي من أجزاء البحث العلمي في بعض البحوث القانونية، وتكون محل تقييم من قبل الخبراء في حال وجودها في البحث.

[1]- كما يقترح بعض الفقه أن تتضمن الخاتمة، فقرة رابعة يتم فيها طرح تساؤلات تُشكل مواضيع دراسة في المستقبل، إما للباحث نفسه أو للغير، لأن أهمية البحث لا تتوقف فقط على تقديم الحلول، بل كذلك على الأسئلة التي تُثيرها وتفتح فيها افاقا جديدة لبحوث قادمة. للاطلاع على ذلك ينظر: صالح طاليس، مرجع سابق، ص 149.

الفرع الأول: مفهوم الملاحق

قد يواجه الباحث صعوبة في عرض بيانات أو معلومات في المتن، لكونها تحدث خللا إما في توازن الخطة لكبر حجمها، أو لعدم انسجامها مع محتوى المتن، فيلجأ إلى وضعها ضمن قائمة الملاحق في نهاية البحث، لهذا تكتسي الملاحق أهمية كبيرة في البحوث العلمية القانونية.

أولا: تعريف الملحق

الملاحق؛ مفرده ملحق، وهو من توابع البحث، وموقعها يكون في نهاية البحث وبعد الخاتمة.

ويقصد بالملحق كل ما يضاف إلى البحث العلمي مما يساعد على المزيد من الفهم والتوضيح دون إمكانية إدراجه في المقدمة أو المتن، إما لطوله أو لعدم انسجامه مع النص.

والملاحق هي الأوعية والمستندات العلمية التي استفاد منها الباحث في دراسته، وتدعو الحاجة إلى وضعها بشكل منفصل في مكان مستقل في آخر البحث، وقبل قائمة المصادر والمراجع.[1]

ثانيا: أهمية الملاحق في البحث العلمي

تعد الملاحق في البحث العلمي من العناصر الأساسية التي تضيف قيمة كبيرة للأبحاث الاكاديمية، حيث تساعد على تقديم البيانات والمعلومات بشكل منظم، مما يسهل على القارئ فهمها، لذلك تتجلى أهمية الملاحق في كونها:

- تساعد على اظهار قيمة البحث والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، مما يسمح للقارئ بفهم محتوى الدراسة.
- تساهم في توضيح الجهد الكبير الذي يبذله الباحث في دراسته العلمية أثناء جمعه لمعلومات وبيانات الدراسة.
- يمكن للباحث العلمي استغلال الملاحق في البحث ليعرض مجموعة من البراهين والأدلة التي يدعم بها بحثه.

---

[1]- تقي خالد، تعرف على أهمية الملاحق والجداول والأشكال في البحث العلمي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.maktbtk.com/blog/post/177 تاريخ التصفح: 2026/02/24. الساعة 10:06

- تساعد الباحث على دعم الحلول والنتائج التي توصلت اليها دراسته.
- بواسطة الملاحق يمكن للباحث أن يختصر حجم دراسته، ويتم ذلك من خلال نقل العديد من الوثائق إلى قائمة الملاحق الواردة في نهاية البحث.[1]

الفرع الثاني: أنواع الملاحق وكيفية استخدامها في الأبحاث الأكاديمية

إن ضرورة اللجوء إلى الملاحق وعددها ومحتواها؛ يتحدد بتقدير الباحث نفسه أو بطبيعة الموضوع محل الدراسة، وعلى هذا الأساس نجد تنوعا في الملاحق، حيث يرى الفقه بضرورة مراعاة الباحث لبعض الشروط التي تضبط استخدامها.

أولا: أنواع الملاحق

تتعدد وتتنوع الملاحق بحسب طبيعة البحث، فقد تكون وثائقا قانونية أو صورا أو اتفاقيات أو معاهدات أو بيانات إحصائية....الخ، ويهدف الملحق إلى إغناء وإثراء البحث العلمي بعدد من الأمور الإيضاحية، وتزويد القارئ بمعلومات ضرورية تساعده على فهم أفضل لقضايا ذكرها الباحث في دراسته، لكن لا يمكنه إثقال بحثه بها لذا يجعلها في الملحق.

وفي هذا السياق يقسم بعض الباحثين الملاحق إلى نوعين هما[2]:

1- الوثائق التي يجمعها ويُعدها الباحث بنفسه، وهي متنوعة مثل الجداول؛ قوائم أو إحصائيات؛ تحليلات لنصوص؛ ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن؛ عرضا تاريخيا لتطور قطاع معين؛ أو قائمة لتشريعات مرتبطة بالموضوع.

2- الوثائق المنقولة، ونعني بذلك إعادة صياغة بعض الوثائق مثل النصوص التشريعية أو نصوص المعاهدات والاتفاقيات، بترجمتها وجعلها في ملحق خاص، أو الإحصاءات والبيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص فيتم تدوينها في شكل ملحق لعدم مُكنة إدراجها في المتن.

---

[1]- تقي خالد، مرجع سابق. ينظر أيضا: عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 156.

[2]- علي ضوي، مرجع سابق، ص 98.

ثانيا: كيفية اعداد الملاحق في الأبحاث الأكاديمية

قد يستعين الباحث بملاحق مساعدة لتدعيم بحثه، لذلك يُشترط عند استخدامها مراعاة ما يلي:

1. الترتيب الزمني أو الموضوعي: حيث ترتب الملاحق بحسب التسلسل الزمني للأحداث، أو وفقا للأقسام الموضوعية التي تمت مناقشتها في البحث، وهذا يكسبها التسلسل المنطقي الذي يسهل على الباحث أو القارئ الرجوع إليها.

2. التسميات الواضحة: فكل ملحق يجب أن يحتوي على عنوان واضح أو شرح مختصر للمحتوى، حتى يتسنى للقارئ معرفة محتوى الملحق بكل سهولة ويسر.

3. العدد المحدد: يُستحسن أن يتم الاستعانة بالملاحق إذا كانت تحتوي على معلومات مهمة وتضيف قيمة علمية للبحث، وعدم الاستزادة فيها حتى لا يصاب القارئ بالملل، والاكتفاء بما هو مهم ويخدم البحث فقط.

4. التوثيق الصحيح: يجب أن يوثق كل ملحق بشكل صحيح ومتسلسل في قائمة الملاحق، بحسب وروده في المتن، ويتم الإشارة في الهامش إلى رقم الملحق الذي تمت الاستعانة به في المتن لتسهيل العودة إليه في قائمة الملاحق، ويُشار إليه في الهامش بعبارة" ينظر الملحق رقم...".[1]

5. الاستشهاد بالملاحق: فالملاحق يجب أن تحتوي على مادة علمية ذات أهمية في استكمال فهم البحث، لذا يجب أن يقتصر الملحق على الوثائق المهمة والنادرة التي يصعب على القارئ الوصول إليها، كالاستعانة بالقرارات القضائية غير المنشورة، والاحصائيات أو الوثائق النادرة، ومن ثم استبعاد الوثائق التي يسهل الحصول عليها، كما يُشترط أن يكون الملحق تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن إدراجه في المتن، وطويلا لا يمكن إدراجه في الهامش[2].

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 157.

[2]- المرجع نفسه، ص 156.

ويُنصح بعدم المبالغة في استعمال الملاحق التي تضخم من عدد صفحات الدراسة، ويتم الاكتفاء بالملاحق المهمة التي تخدم الموضوع، لأن الاسراف في استعمال الملاحق يضع الباحث في شك محاولة تضخيم عدد صفحات البحث، مما يعرضه للانتقاد.

المحور السابع:

قائمة المصادر والمراجع

تمهيد:

بعد أن ينهي الباحث كتابة مذكرة التخرج كليا، وبعد الاستعانة بكَمٍّ لا بأس به من الوثائق العلمية التي دعم بها بحثه، يصل الباحث إلى مرحلة توثيق المصادر والمراجع في قائمة خاصة وفقا لضوابط معينة، بعدما كان قد وثقها مسبقا في الهامش وأسند كل فكرة لأصحابها حفاظا على الأمانة العلمية، حيث يذكر الباحث في صفحة مستقلة وتحت عنوان كبير عبارة "قائمة المصادر والمراجع"، وهناك من يعتمد طريقة كتابة قائمة مراجع خاصة لكل باب أو فصل، وهذا يؤدي إلى تكرار المراجع المعتمدة في الأبواب والفصول- ونحن نستبعد هذه الطريقة- فالطريقة المثلى هي الطريقة الأولى لأنها تجنب الوقوع في التكرار وإهدار الوقت، وهي الطريقة المعمول بها لدى الكثير من الباحثين في العلوم القانونية.

المطلب الأول: دور قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية ومعايير تصنيفها

تعد قائمة المصادر والمراجع التي يعتمدها الباحث في دراسته، مرآة عاكسة لمدى علمية وصدق النتائج التي توصل إليها الباحث، وتزداد قيمة وأصالة البحث بقيمة هذه الوثائق العلمية وموضوعيتها ودرجة وضوحها وارتباطها بموضوع البحث، ويحتاج الباحث عند تصنيفها إلى اتباع معايير معينة تختلف بحسب الجوانب التي ترتكز عليها، لهذا سوف نبرز دور قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية، ثم نبين معايير تصنيفها.

الفرع الأول: دور قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية

يبرز دور قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية فيما يلي:

- استجلاء قيمة البحث العلمي ويبرز ذلك من خلال الإشارة إلى الوثائق العلمية التي استعان بها الباحث في استقاء المعلومة، حيث تعتبر هذه الوثائق مؤشرا هاما على مدى اطلاع الباحث على مختلف مصادر المعلومات التي ترتبط بموضوعه.

- الكشف عن مدى حداثة المعلومات التي رجع إليها الباحث أو أصالتها، فالوثائق الحديثة هي دليل على إلمام الباحث بالمستجدات العلمية واطلاعه على كل ما هو جديد ويخدم الموضوع.

- اطلاع القراء عامة والباحثين المهتمين بالبحث العلمي خاصة، على مصادر المعلومات التي وظفها الباحث في دراسته، مما يمنحهم فرصة التأكد من مدى مصداقيتها ويوفر عليهم الجهد والوقت كما يمنحهم نظرة شاملة عن الموضوع بشكل مفصل.

الفرع الثاني: معايير تصنيف المصادر والمراجع

تختلف معايير تصنيف وترتيب المصادر والمراجع في الأبحاث الاكاديمية على النحو التالي[1]:

1. معيار القيمة العلمية: ووفقا لهذا المعيار، يتصدر القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة القائمة، تليه القوانين ثم الكتب فالأبحاث الاكاديمية، وتأتي بعدها المقالات العلمية والمداخلات، وأخيرا المواقع الالكترونية.

2. معيار اللغة: وهو المعيار المعتمد في ترتيب المصادر والمراجع وفقا للغة الأم أولا، ثم اللغة الأجنبية الأخرى، أي أن تكون الأسبقية للوثائق العلمية المكتوبة باللغة العربية وتليها الوثائق المكتوبة باللغة الأجنبية.

[1]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 63. وللاستزادة في هذا العنصر، ينظر: علي ضوي، مرجع سابق، ص 95 وما بعدها.

3. معيار مدى ارتباط المصدر بموضوع البحث: يتم ترتيب الوثائق العلمية بحسب هذا المعيار، إلى مصادر ومراجع خاصة؛ وهي التي لها ارتباط وثيق بالموضوع، ومصادر ومراجع عامة؛ وهي التي تخدم الموضوع ولكن بشكل غير مستفيض.

4. معيار القوة الإلزامية: ويُعتمد على هذا المعيار في ترتيب القوانين والمعاهدات، فهذه الأخيرة إن كانت مصادق عليها من قبل الدولة، فهي تسمو على الدستور وتصنف قبله، ويأتي بعدها الدستور ثم القوانين العضوية والقوانين والأوامر، فالنصوص التنظيمية بأنواعها (مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري)

5. معيار الترتيب الزمني: تُرتب فيه المصادر بحسب تسلسلها الزمني، كالقوانين التي يراعى فيها تاريخ الصدور فيتم البدء بالأقدم إلى الأحدث، والأبحاث الاكاديمية بدءا من تاريخ المناقشة الأقدم فالأحدث.

6. معيار ترتيب الحروف العربية: ويخضع ترتيب الوثائق إما وفقا للترتيب الهجائي أو وفقا للترتيب الأبجدي.[1]

المطلب الثاني: كيفية ترتيب المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية

يحتوي أي بحث علمي أكاديمي على قائمة المصادر والمراجع، التي تهدف إلى تمكين القارئ من تقييم مدى جدية الدراسة، وتعتبر نوعية الوثائق العلمية المستخدمة من قبل الباحث؛ من العوامل الأساسية التي يتم على أساسها تقييم البحث عدا عن كونها تكشف مدى التزام الباحث بالأمانة العلمية، من خلال إحالته لمصدر المعلومات التي وظفها في بحثه.[2]

لذلك يتعين على الباحث تنظيم قائمة المصادر والمراجع بشكل منهجي يسهل على القارئ العودة إليها، حيث تأتي قائمة المصادر والمراجع في آخر الترتيب بين قائمة أجزاء البحث العلمي،

[1]- الحروف الهجائية هي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي. أما الحروف الأبجدية فهي: أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ، ولخصها علماء اللغة في كلمات هي: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ.

[2]- صالح طاليس، مرجع سابق، ص 152.

ويتم صياغة عنوانها بخط سميك يتوسط الصفحة بعبارة" قائمة المصادر والمراجع"، ثم ينتقل إلى الصفحة الموالية فيبدأ بتوثيق المصادر والمراجع باللغة العربية أولا، وتكون الأولوية للمصادر ثم المراجع، تليها المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

الفرع الأول: كيفية ترتيب المصادر

1- **القرآن الكريم**

2- **الأحاديث النبوية:** وهو ما تم الاستناد إليه في المذكرة من أحاديث نبوية شريفة.

3- **النصوص الرسمية:**

النصوص الرسمية سواء كانت دولية كالمعاهدات، الاتفاقيات الدولية، أم وطنية تتعلق بالدولة كالدساتير والقوانين، تأتي في أعلى الهرم بعد القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وهنا تجدر الاشارة الى أن هناك من يدرج النصوص الرسمية بعد قائمة المراجع وهو أمر معتمد لدى بعض الباحثين في العلوم القانونية، غير أن النصوص الرسمية سواء كانت دولية أم وطنية، لا شيء يعلو عليها كونها تتمتع بحجية ومكانة، فيكفي القول إنها نصوص رسمية، فكيف لنا أن نرتبها في ذيل قائمة المراجع، هذه الأخيرة التي هي عبارة عن تحليل لأفكار مستمدة من مصادر سابقة وهي الأصل في المعلومة، كما إنه ووفقا لنظرية القانون لا يمكن أن يعلو الرأي الفقهي أو الأحكام والقرارات القضائية على التشريع، وتأسيسا على ذلك وجب ذكر النصوص الرسمية في صدارة الترتيب،[1] والتي بدورها ترتب على النحو التالي:

- الدستور
- المعاهدات
- القوانين العضوية
- القوانين

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 159.

- الأوامر
- النصوص التنظيمية (المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية، التعليمات، المذكرات).[1]

والنصوص الرسمية بدورها يتم ترتيبها بحسب قوتها، فإن اتحدت في القوة وجب مراعاة تاريخ صدورها بدءا بالنص القديم وصولا إلى النص الحديث، ويتم توثيقها في قائمة المصادر على النحو التالي:

تحديد طبيعة النص (معاهدة دولية، دستور، قانون عضوي، قانون، مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري،..)، ذكر بيانات النص كاملة من رقم وموضوع وتاريخ الصدور.

مثال:

قانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فيفري 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 12، صادرة بتاريخ 13 فيفري 2005.

الفرع الثاني: كيفية ترتيب المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

أولا-الكتب المتخصصة

يقصد بها الكتب التي اعتمد عليها الباحث في دراسته والتي تناولت الموضوع نفسه أو قريبا منه في المحتوى، كأن يكون موضوع الباحث " الركن المادي في الجريمة المعلوماتية"، ويكون المرجع المتخصص يحمل عنوان " السلوك الاجرامي في الجرائم الالكترونية".

ويتم ترتيب الكتب المتخصصة ترتيبا هجائيا أو أبجديا، بحسب لقب وليس اسم المؤلف على النحو التالي:

[1]- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص275.

لقب المؤلف واسمه ثم فاصلة، عنوان الكتاب (ويكتب العنوان كاملا كما اورده صاحبه فان اورد عنوانا فرعيا وجب ذكره) ثم فاصلة، رقم الجزء ان وجد ثم فاصلة، رقم الطبعة ثم فاصلة، اسم دار النشر ثم فاصلة، بلد النشر ثم فاصلة، سنة النشر ثم نقطة، وفي حالة ما لم توجد سنة النشر نكتب بين قوسين (د.ت.ن) بمعنى دون تاريخ نشر.

وفي حالة ما إذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بالحرف ذاته، فإنه ينظر إلى الحرف الثاني من اللقب فالحرف الثالث، وهذا الأمر ينطبق على كل المراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات وغيرها، كما أن اللقب الذي يبدأ ب"ال" التعريفية، تكون العبرة بالحرف الذي يأتي بعد "ال" في ترتيب المراجع.

مثال:

الزهرة كوميشي، أساليب المعاملة العقابية داخل السجون، الطبعة الأولى، دار الباحث، برج بوعريريج، الجزائر، 2019.

ثانيا: الكتب العامة:

يقصد بها الكتب غير المتخصصة في الموضوع محل الدراسة، أي التي تناولت الموضوع بصورة سطحية وغير معمقة، ومثال ذلك إذا كان موضوع الدراسة هو "المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية" فإن من بين الكتب العامة مثلا "شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام" فنجد من بين المواضيع التي يتناولها هذا النوع من الكتب، المسؤولية الجنائية، أو "نظرية العقوبة" لذلك يدرج ضمن الكتب العامة، ويتم ترتيبها بنفس طريقة ترتيب الكتب المتخصصة السالف ذكرها.

مثال:

-عبد الرحمان خلفي، القانون الجنائي العام (دراسة مقارنة)، الطبعة الرابعة، دار بلقيس، الجزائر، 2019.

الكتب باللغة الأجنبية: ويتم ترتيب الكتب الأجنبية بنفس طريقة ترتيب الكتب العربية.

مثال:

- Zouaimia Rachid et Marie Christine, Droit administratif, Berti éditions, Alger, 2009.

ثالثا: المقالات

يقصد بها كل عمل بحثي أكاديمي يعالج اشكالية مطروحة على الصعيد العلمي، وقد تم تحكيمه من قبل خبراء وأجيز للنشر في مجلة علمية لإفادة الغير، لذلك تعد المقالات ذات قيمة علمية مميزة، ويتم توثيقها في قائمة المراجع على النحو التالي:

لقب واسم صاحب المقال ثم فاصلة، عنوان المقال كاملا كما أورده صاحبه في المجلة بين شولتين ثم فاصلة، اسم المجلة تحته خط ثم فاصلة، الهيئة المصدرة للمجلة ثم فاصلة، المجلد ثم فاصلة، العدد ثم فاصلة، السنة ثم نقطة.

مثال:

-قريمس سارة، "التسرب الالكتروني كآلية إجرائية مستحدثة للتحري والتحقيق الجنائي الرقمي على ضوء التشريع الجزائري"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 09، عدد 02، 2025.

– المقالات باللغة الأجنبية:

- Belloula Djamel, "la diffamation-le délit de presse- la liberté d'expression et la presse", Elmouhamat, N°01, 2003.

رابعا: الأبحاث الأكاديمية

يقصد بها مذكرات الماستر ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وترتب أطروحات الدكتوراه قبل رسائل الماجستير، وهذه الأخيرة ترتب قبل مذكرات الماستر، ويتم توثيقها في قائمة المراجع بحسب الترتيب الابجدي أو الهجائي على النحو التالي:

لقب واسم صاحب الأطروحة أو الرسالة أو المذكرة كما ورد ثم فاصلة، عنوان الأطروحة أو الرسالة كاملا مع ذكر العنوان الفرعي إن وجد ثم فاصلة، نوع الرسالة أو المذكرة ثم فاصلة، اسم الجامعة التي تمت فيها مناقشة المذكرة ثم فاصلة، اسم الكلية أو المعهد ثم فاصلة، تاريخ المناقشة ثم نقطة.

1- الأطروحات: ويقصد بها أطروحات الدكتوراه.

مثال:

- بلواضح الطيب، حق الرد والتصحيح في جرائم النشر الصحفي وأثره على المسؤولية الجنائية في ظل قانون الإعلام الجزائري رقم 90-07، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

- باللغة الأجنبية:

Frédérique Brocal Von Plauen, Le droit de l'information en France: la presse, le citoyen et le juge, thèse de doctorat, Université Lumière, Faculté de droit, Lyon, France, 2004.

وترتب الرسائل والمذكرات بنفس الطريقة المعمول بها في الاطروحات.

مثال:

-بن عثمان عربية، خصوصية القواعد الموضوعية في القانون الجنائي الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس،2007.

خامسا: المداخلات العلمية

يقصد بها البحوث والدراسات المقدمة من قبل الباحثين كمداخلات أو أوراق بحثية، بغرض المشاركة في أشغال المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية وطنية كانت أم دولية، ويتم توثيقها في قائمة المراجع وفقا للترتيب الأبجدي أو الهجائي على النحو التالي:

يُذكر لقب واسم صاحب المداخلة كما ورد ثم فاصلة، عنوان المداخلة ويكتب كاملا كما أورده صاحبه في المداخلة ثم فاصلة، بيان نوع الملتقى (دولي، وطني، ندوة، يوم دراسي....) ثم فاصلة، الجهة المنظمة للملتقى أو الندوة ...(كلية، معهد، ...) ثم فاصلة، مكان عقد الملتقى ثم فاصلة، ذكر يوم أو الأيام التي أجري فيها الملتقى أو الندوة ثم نقطة.

مثال:

بوضياف عمار، مبدأ المشروعية والدولة القانونية، ندوة حول دور كليات القانون في دعم وتعزيز الدولة القانونية ومؤسساتها الرشيدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، المملكة الأردنية، 18-20 مايو 2008.

سابعا: الأحكام والقرارات القضائية

يقصد بها الأحكام أو القرارات الصادرة عن الجهات القضائية، كالمحاكم أو المجالس القضائية أو المحكمة العليا، أو مجلس الدولة، سواء كانت منشورة أو غير منشورة، ويتم توثيقها على النحو التالي:

ذكر القرار والجهة المصدرة له (محكمة عليا، مجلس الدولة ...)، تاريخ الصدور، رقم الملف، نوع القضية، موضوع القضية، وصف الجريمة، المجلة (إن كانت منشورة وإلا يكتب غير منشور)، العدد، الجهة المصدرة له، السنة.

مثال:

قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 28-04-2011، ملف رقم 613327، قضية بنك سوسيتي جيزال الجزائر ضد ممثل بنك الجزائر والنيابة العامة، المسؤولية الجزائية، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مجلة المحكمة العليا، عدد 01، قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية، 2011.

ثامنا: المعاجم والقواميس

يتم توثيقها بذكر لقب واسم المؤلف، اسم المعجم أو القاموس، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر.

مثال: ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

يتم توثيقها بذكر جميع المعلومات السالفة الذكر في المرجع، سواء كان كتاب أو مقال أو مذكرة...الخ منشورة في موقع إلكتروني، ثم يذكر اسم الموقع كاملا، تاريخ الزيارة كاملا (اليوم، الشهر، السنة، الساعة).

مثال:

- أمن تكنولوجيا المعلومات IT Security، ينظر الموقع الالكتروني:

https://icdl.specto.co/files/Books_Details/Samples/IT_Security_Arabic_SampleLesson.pdf ، تاريخ الزيارة 2024/04/22، على الساعة: 08:40.

– باللغة الأجنبية:

-Loi du 29 juillet 1881 sur la liberté de la presse، visite le 14-01-2023 à leur 13 :07, disponible en ligne sur: https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id /

المحور الثامن:

الإخراج النهائي للمذكرة والمناقشة

تمهيد:

بعد إتمام الطالب لتحرير مذكرة تخرجه، تأتي مرحلة الإخراج النهائي التي تعد خطوة مهمة تجسد جهود الطالب بعد تعب دام لأشهر من البحث الدؤوب والعمل الجاد، حيث يتطلب تهيئة المذكرة بشكل احترافي يعكس الدقة العلمية والجمالية الاكاديمية، بدء من مراجعة شاملة للمحتوى، ثم تصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية وضبط الصفحات والفهرس، وصولا إلى الإخراج النهائي للمذكرة، لتأتي بعدها مرحلة المناقشة التي تعد الميدان النهائي الذي يُثبت فيه الطالب كفاءته العلمية.

وعلى هذا الأساس سوف نقسم هذه المحاضرة إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول الإخراج النهائي لمذكرة التخرج، والمبحث الثاني نُفرده لعملية المناقشة.

المبحث الأول: الإخراج النهائي للمذكرة

يتم تحديد الشكل النهائي لمذكرة التخرج من قبل فريق التكوين، وهو ما نص عليه القرار رقم 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر، وذلك في المادة 06 منه حيث تنص على أنه: "تتوج مذكرة الماستر بإعداد وثيقة، يحدد شكلها وحجمها وآجال إنجازها من قبل فريق التكوين." لذا يجب على الطالب العمل على ما هو معمول به في مجال تخصصه وبالتنسيق مع مشرفه، وعموما تتكون المذكرة من أجزاء تشكل في مجملها أجزاء البحث العلمي، وتتمثل هذه الأجزاء في الصفحات التمهيدية؛ الصفحات الرئيسة؛ الصفحات الختامية.

المطلب الأول: الصفحات التمهيدية

يقصد بها الصفحات التي يتم فيها التعريف العام بالمذكرة، حيث أنها تعطي شكلا معينا للبحث كصفحة العنوان وصفحة الآية وصفحة الاهداء والتشكرات.

1- صفحة الواجهة

صفحة الواجهة هي الصفحة الأولى للمذكرة، وتتضمن كل المعلومات المتعلقة بالبحث بصفة مختصرة وهي أول ما يلفت انتباه القارئ، وتتضمن صفحة العنوان:

- مكان الدراسة (الجامعة، الكلية، القسم) مع ضرورة وضع شعار الجامعة؛
- عنوان المذكرة الذي يتوسط الصفحة ويكون بخط غليظ ومميز؛
- العبارة المكملة للعنوان بخط أقل سمكا (مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية)؛
- أسفل العنوان وعلى يمين الصفحة يكتب اسم ولقب الطالب أو الطلبة الذين قاموا بإعداد المذكرة؛
- على يسار الصفحة يكتب اسم ولقب المشرف؛
- أسفل من ذلك يكتب أعضاء لجنة المناقشة، وتكتب عبارة لجنة المناقشة بخط غامق أسفل وسط صفحة العنوان؛ ويتم كتابة اسم كل واحد من أعضاء لجنة المناقشة عموديا، ثم الرتبة العلمية؛ الجامعة؛ الصفة في اللجنة سواء كان الأستاذ العضو رئيسا أم مشرفا أم عضوا ممتحنا؛
- السنة الجامعية التي نوقشت فيها المذكرة تأتي وسط أسفل الصفحة.

وفيما يلي نموذج لصفحة الواجهة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

كليّة الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنوان:

عنوان المذكرة

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص:

قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطالب(ة):

.....

إشراف الأستاذ(ة):

.....

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
د/.....	.....	.....	رئيسا
د/.....	.....	.....	مشرفاً ومقرراً
د/.....	.....	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

1- صفحة الآية أو البسملة

وهي صفحة اختيارية تأتي بعد صفحة الواجهة، فقد يختار الطالب كتابة آية قرآنية لها علاقة بموضوع المذكرة أو بطلب العلم، وقد يختار كتابة البسملة.

2- صفحة الاهداء

في صفحة الإهداء يقوم الطالب بكتابة كلمات يهدي فيها ثمرة عمله إلى أناس يكن لهم كل الحب والتقدير، كوالديه أو أسرته أو أساتذته، أو من يختارهم ليهدي لهم عمله، وهي ليست إلزامية بحيث يستطيع الطالب الاستغناء عليها.

3- صفحة الشكر والعرفان

صفحة الشكر هي الصفحة التي يقوم فيها الطالب بتوجيه عبارات الشكر إلى من تلقى منهم الدعم والسند، وكل من ساعده أثناء رحلة بحثه ومد له يد العون، سواء كان ذلك بتوجيهاته أم بمساعدته بالمصادر والمراجع أم بالمساعدة في كتابة بحثه.

4- صفحة المختصرات

هذه الصفحة غير مطالب بها الطالب إلا في حالة واحدة؛ هي عند استعماله لكلمات أو عبارات يختصرها في شكل حروف لكثرة استعمالها داخل المتن، وذلك من أجل التسهيل على الباحث بعدم تكرار نفس الكلمات والعبارات، والاستعاضة عنها برموز، كما أنها تسهل أيضا على القارئ عند القراءة، كاستبدال عبارة قانون العقوبات ب "ق ع"، وقانون الإجراءات الجزائية ب " ق إ ج".

المطلب الثاني: الصفحات الرئيسية

تتمثل الصفحات الرئيسة لمذكرة التخرج في صفحة المقدمة؛ صفحة المتن؛ صفحة الخاتمة، وعليه سوف نستعرض كل واحدة على حدة على النحو الآتي بيانه:

1- صفحة المقدمة

يكتب الطالب عبارة "مقدمة" بخط سميك في وسط الورقة وفي صفحة مستقلة، وفي الصفحة الموالية يكتب محتوى المقدمة بالعناصر التي سبق التطرق إليها في هذا المقياس وبالشكل الذي تم ذكره سلفا، وعموما فإن المقدمة قابلة للتغيير من حين الى آخر، إلى غاية الانتهاء من دراسة الموضوع، لذلك تكون المقدمة هي آخر ما يكتب في المذكرة.

2- صفحات المتن

تبدأ صفحات المتن بصفحة الفصل الأول، حيث يكتب الطالب في صفحة مستقلة " الفصل الأول: وعنوان الفصل" بخط سميك، وفي الصفحة الموالية يكتب التمهيد الخاص بالفصل يقدم فيه إحاطة شاملة لما سيتناوله الطالب في الفصل، ثم ينتقل للصفحة الثالثة ليبدأ فيها سرد المباحث والمطالب تباعا، ليختم الفصل بخلاصة عامة لما توصل إليه في الفصل الأول. وعلى نفس الشاكلة يتم ترتيب وتدوين الفصل الثاني من المذكرة.

3- صفحة الخاتمة

يجب على الطالب أن يكتب في صفحة مستقلة عبارة " **خاتمة**" تكون نكرة وبخط سميك في وسط الصفحة، وفي الصفحة الموالية يفتتح الطالب الخاتمة بملخص عن الدراسة وعرض أهم النتائج التي توصل إليها أثناء الدراسة وكذا المقترحات التي يعرضها على الجهات المعنية والتي تخص الموضوع المعالج من قبل الباحث.

المطلب الثالث: الصفحات الختامية

يقصد بالصفحات الختامية لمذكرة التخرج، الصفحات التي تأتي في نهاية المذكرة وتتمثل في صفحة الملاحق؛ صفحة المصادر والمراجع؛ صفحة فهرس المحتويات؛ وصفحة الملخص، وعليه سوف نستعرض كل واحدة على حدة على النحو الآتي بيانه:

1- صفحة الملاحق

يدون الطالب بعد الخاتمة مباشرة عبارة" الملاحق" في صفحة مستقلة وبخط سميك، ثم ينتقل للصفحة الموالية يدون فيها الطالب الملاحق التي اعتمدها وبالترتيب الذي اعتمده في المتن، فقد يكون ملحقا واحدا أو عدة ملاحق.

2- صفحة المصادر والمراجع

تأتي بعد الملاحق أو الخاتمة إن لم تكن هناك ملاحق، تدون فيها كل المصادر والمراجع بالترتيب الذي تم ذكره سابقا في هذا المقياس.

3- صفحة فهرس المحتويات

تأتي هذه الصفحة بعد قائمة المصادر والمراجع، وهي عبارة عن كشف تفصيلي وفهرسة لكل ما كتب من عناوين رئيسية وعناوين فرعية تتعلق بموضوع الدراسة، لذا يجب أن ترتب بحسب العناوين الموجودة في المتن وبنفس الترتيب، ويوضع وأمام كل عنوان يدون رقم الصفحة، وتكتب عناوين الفصول بخط سميك وكبير، ولا يجوز كتابة الفهرس إلا بعد الانتهاء كلية من كتابة كل أجزاء البحث، لأن أي تغيير أو إضافة تمس أي جزء من البحث من شأنها أن تغير رقم الصفحات اللاحقة لهذا التعديل.

ويمكن فهرسة العناوين على النحو التالي:

الفصل الأول:

عنوانه.....رقم الصفحة

المبحث الأول:

عنوانه.....رقم الصفحة

المبحث الثاني:

عنوانه.....رقم الصفحة

الفصل الثاني:

عنوانه.....رقم الصفحة

المبحث الأول:

عنوانه.....رقم الصفحة

المبحث الثاني:

عنوانه.....رقم الصفحة

4- صفحة الملخص

تفرض النصوص التنظيمية المتعلقة بإعداد أطروحة الدكتوراه وكذا مذكرات الماستر أو الليسانس؛ على الباحثين ان يختموا أبحاثهم بملخص مرفق للدراسة يكون باللغة العربية ولغة أخرى أجنبية، ويكون الطالب ملزما بكتابة ملخص موجز للدراسة يُدرج في نهاية المذكرة، يلخص فيه أهم النقاط التي تناولها في مذكرته وأهم النتائج التي توصل إليها، ويشترط في الملخص أن يكون موجزا وشاملا للموضوع وأن يُكتب بلغة سليمة.

وهناك من يشترط أن يرفق الملخص بكلمات مفتاحية مستنبطة من جوهر الموضوع، لذلك يُستحسن على الطالب أن يحسن انتقاء الكلمات المفتاحية التي تدور حولها الدراسة، ويتم الفصل بين الكلمة والأخرى بفاصلة منقوطة، في حدود أربع كلمات. ويكتب الملخص باللغة العربية ولغة أجنبية.

المبحث الثاني: عملية المناقشة لمذكرة التخرج

تعد مرحلة مناقشة مذكرة الماستر، مرحلة حاسمة في مسيرة الباحث الاكاديمية، حيث تمكنه من التحقق من أصالة العمل العلمي وإلمامه بمحتواه، كما تظهر قدرة الطالب على الدفاع عن أفكاره والرد على الملاحظات النقدية، مما يعزز مهاراته في المناقشة العلمية ويُعده للمساهمات المستقبلية في مجال البحث، إضافة إلى كونها تساهم في تقييم جودة المذكرة من حيث المنهجية والأهمية العلمية وتحدد التقدير النهائي الذي يعكس قيمة الجهد المبذول.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل المناقشة

تعتبر عملية المناقشة العلنية آخر مرحلة ينتهي إليها مسار الباحث في عملية البحث، وتختتم بها إجراءات المناقشة بحسب طبيعة ونوعية البحث الأكاديمي، وتكمن أهمية المناقشة في تأثيرها على

تقدير درجة الطالب، أما بخصوص مناقشة مذكرات الماستر، فقد نص عليها القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

يتم الإعلان عن مناقشة مذكرة الماستر في جلسة علنية طبقا لنص المادة 07 من القرار 362 السالف ذكره[1]، بحضور الجمهور من طلبة وأقارب الطالب المعني بالمناقشة، وتنظم دورة واحدة للمناقشة في نهاية السنة الجامعية، كما يمكن أن تنظم دورة ثانية في شهر سبتمبر للطلبة المتأخرين في إنجاز المذكرة، بعد تقديم تبرير عن التأخر، وهو ما أكدته المادة 08 من القرار السالف الذكر[2].

قبل الإعلان عن تاريخ المناقشة، يتكفل فريق التكوين باختيار لجنة المناقشة المكونة من الأستاذ المشرف (ويمكن الاستعانة بمشرف مساعد)، وعضوين آخرين أحدهما ممتحنا والآخر رئيسا، كما يمكن اللجوء إلى ممتحن ثان أو دعوة عضو آخر للمناقشة، طبقا لنص المادتين 10 و11 من القرار 362 المذكور آنفا[3].

وإعمالا بنص المادة 09 من القرار 362، يجب إعلام الطلبة المعنيون بمناقشة مذكراتهم، برزنامة إيداع المذكرات وتواريخ المناقشات، ويتم ذلك عن طريق النشر أو عن طريق أية وسيلة إعلامية أخرى جرى العمل بها.[4]

المطلب الثاني: مرحلة المناقشة

تتم مناقشة مذكرة الماستر، وفق الإجراءات المعمول بها في مختلف الجامعات[5]، والجامعات الجزائرية تحديدا، حيث تتم عبر خطوات نوضحها في النقاط التالية:

-المناقشة تكون علنية داخل المؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها الطالب.

---

[1]- ينظر: المادة 07 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

[2]- ينظر: المادة 08 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

[3]- ينظر: المادتين 10 و11 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

[4]- ينظر: المادة 09 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

[5]- للاستزادة في موضوع المناقشة، ينظر: صالح طاليس، مرجع سابق، ص 192 وما بعدها. وعمار بوضياف، مرجع سابق، ص 168 وما بعدها، وعلي ضوي، مرجع سابق، ص ص 120- 121.

-يجلس أعضاء لجنة المناقشة بالمنصة المخصصة لهم، يتوسطهم رئيس لجنة المناقشة، في حين يأخذ الطالب مكانا على يمين أو يسار اللجنة.

-يتناول الكلمة أولا رئيس الجلسة، فيعلن عن افتتاح المناقشة، فيرحب بداية بالأساتذة أعضاء اللجنة والتعريف بهم أمام الجمهور، ثم الطالب وكذا الحضور، ثم يعلن عن عنوان المذكرة محل المناقشة واسم ولقب الطالب المعني بالمناقشة.

-بعد ذلك يعطي رئيس الجلسة، الكلمة الأولى للباحث لتقديم عرض موجز عن مذكرته أمام لجنة المناقشة، ويتعين على الباحث احترام المدة الزمنية الممنوحة له من قبل رئيس الجلسة في حدود ربع ساعة، والاختصار في تدخله بما يفيد تقديم نظرة عامة وشاملة حول موضوع مذكرته[6]، ويستحسن أن يقدم العرض شفاهة، لكن ليس هناك ما يمنع من قراءته، لكننا لا ننصح بذلك لأنه يعطي انطباعا سيئا لدى لجنة المناقشة.

-بعد تقديم العرض من قبل الطالب، يعطي رئيس الجلسة الكلمة لأعضاء اللجنة، ويبدأ بالمشرف الذي يقوم بالتعريف بالطالب الذي أشرف عليه، ثم إعطاء فكرة عامة حول الموضوع الذي قدمه الطالب وبشكل مختصر من حيث أهميته واشكاليته وخطة البحث ثم التطرق إلى أهم نتائج الدراسة، دون ان ننسى كيفية سير عملية الاشراف.

- يمنح بعدها رئيس الجلسة، الكلمة للعضو الممتحن للإدلاء بملاحظاته حول المذكرة، وعادة ما يبدأ العضو الممتحن بالملاحظات الإيجابية التي لمسها في المذكرة ثم ينتقل إلى الجانب السلبي فيها، وفي ذات الوقت يقوم الطالب بتدوين الملاحظات التي يوجهها له أعضاء اللجنة لأجل الأخذ بها عند تصحيح المذكرة.

-أثناء المناقشة يطرح العضو الممتحن أسئلة على الطالب، وله أن يجيب عنها أثناء المناقشة (يجب على الطالب ألا يقاطع المناقشة إلا بعد أن تُمنح له الكلمة)، أو أن يختار الإجابة عنها في نهاية

---

[6]- يتضمن العرض التقديمي: كلمة شكر للمشرف وللجنة المناقشة؛ التعريف بالموضوع؛ أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع؛ المنهج المتبع؛ الإشكالية؛ تقسيمات مختصرة للموضوع، اهم النتائج المتوصل إليها، والاقتراحات التي يقدها الطالب، كل هذا يكون بشكل مقتضب أثناء تقديم العرض للموضوع.

المناقشة، كما له أن يمتنع عن الإجابة، ويستحسن من العضو المناقش ألا يحرج الطالب بكثرة الأسئلة التعجيزية، لكون المناقشة ليست محاكمة للطالب؛ بل هي حوار علمي جاد فالطالب الذي بلغ هذه المرحلة، أكيد أنه على اطلاع واسع بموضوعه.

-عند انهاء العضو الممتحن تقديم ملاحظاته وتصويباته حول المذكرة، يعطي رئيس الجلسة الكلمة للطالب للرد على الأسئلة التي وجهها الأعضاء إليه.

-في نهاية المناقشة يعلن رئيس اللجنة عن انتهاء المناقشة، ويرفع الجلسة للأجل التداول السري بين أعضاء اللجنة.

-بعدها تعود اللجنة للانعقاد مرة ثانية، من أجل تلاوة رئيس الجلسة لمحضر المناقشة والإعلان عن النتيجة للطالب[7]، فيعلن رئيس اللجنة إما عن قبول المذكرة فتمنح بذلك علامة للطالب تحددها اللجنة مع التقدير الملائم لذلك[8]، وتأخذ في الحسبان عند تحديد التقييم؛ ثلاث محاور هي: المخطوط؛ العرض الشفهي؛ الإجابة على الأسئلة[9]، وقد يُعلن عن تأجيلها بناء على اقتراح اللجنة في حال عدم قبولها، فتؤجل إلى الدورة الاستدراكية، فلجنة المناقشة سيدة في قرارها كما جاء في نص المادة 13 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.[10]

- يتم تحديد تقدير للنتيجة من قبل لجنة المناقشة، وفقا لما ورد في نص المادة 12 من القرار أعلاه، على النحو التالي:

- إذا كانت العلامة الممنوحة للطالب تتراوح ما بين 18 و20، فيُمنح للطالب تقدير "ممتاز"،

---

[7]- يقوم رئيس الجلسة بتلاوة محضر المناقشة على النحو الآتي: تاريخ المناقشة كاملا؛ مكان المناقشة؛ الشهادة المرشح لها؛ تشكيلة اللجنة؛ الطابع العلني للمناقشة؛ الطابع السري للمداولات؛ علامة المذكرة؛ التقدير الذي يتلاءم والعلامة الممنوحة حسبما حددته المادة 12 من القرار 362 المذكور أعلاه.

[8]- إعمالا بنص المادة 14 من القرار 362، فإن علامة مذكرة الماستر غير قابلة للتعويض لأي سبب كان.

[9]- ينظر: المادة 10 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

[10]- ينظر: المادة 08 من القرار 362 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

- إذا كانت العلامة الممنوحة للطالب تتراوح ما بين 16 و18، فيُمنح للطالب تقدير "جيد جدا"،
- إذا كانت العلامة الممنوحة للطالب تتراوح ما بين 14 و16، فيُمنح للطالب تقدير "جيد"،
- إذا كانت العلامة الممنوحة للطالب تتراوح ما بين 12 و14، فيُمنح للطالب تقدير "قريب من الجيد"،
- إذا كانت العلامة الممنوحة للطالب تتراوح ما بين 10 و12، فيُمنح للطالب تقدير "مقبول".

-يتم تحرير محضر المناقشة ويوقع من قبل أعضاء اللجنة.

خاتمة:

تُعدّ مذكرة التخرج تتويجاً لمسار الطالب الأكاديمي، وليست مجرد متطلب إداري للحصول على الشهادة؛ بل هي التجسيد الفعلي لقدراته في توظيف المعارف النظرية وتحويلها إلى ممارسات عملية وبحثية رصينة، ومن خلال هذه المطبوعة، سعينا إلى تسليط الضوء على مختلف المراحل المنهجية والعلمية التي ينبغي على الطالب اتباعها لضمان إعداد مذكرة ترقى إلى المعايير الأكاديمية المعمول بها، ولقد خلصت هذه المطبوعة إلى جملة من النتائج والمبادئ الأساسية التي تشكل خارطة طريق للطالب تتمثل في؛ ضرورة التخطيط المسبق للبحث؛ التحلي بالأمانة العلمية والمنهجية من خلال التوثيق السليم للمصادر والمراجع، التحليل النقدي الموضوعي؛ الالتزام بالقواعد العلمية واللغوية؛ من خلال استخدام لغة أكاديمية سليمة وخالية من الأخطاء.

نأمل أن تكون هذه المطبوعة قد شكلت دليلاً مرجعياً ومرشداً منهجياً يعين الطالب في كافة خطوات إنجاز مذكرته، بدءاً من صياغة الفكرة الأولى، مروراً بجمع المادة العلمية وتحليلها، وصولاً إلى مناقشة البحث والدفاع عنه بنجاح وتميز.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية

1. القرار الوزاري رقم 362، المؤرخ في 09 جوان 2014، الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر.
2. القرار الوزاري رقم 1082، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.
3. القرار الوزاري رقم 991 المؤرخ في 01 أوت 2022، الذي يحدد كيفيات تنظيم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

ثانيا: الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، القاهرة، مصر، 2005.
2. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، طبعة 09، المكتبة الأكاديمية، (د.ب.ن)، 1996.
3. أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفه القانون: مدخل تمهيدي لطلبه السنة الأولى، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت.ن).
4. أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،1996.
5. إيميل دوركايم، ترجمة: محمود قاسم، السيد محمد بدوي، قواعد المنهج في علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.

6. بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7. تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، بارتي للنشر، الجزائر، 2017.

8. حورية لبشري وعلي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر،2018 .

9. خالد حامد، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

10. دريدي شادي ورباح حسين، معجم المعاني الجامعي، دار السبيل، عمان، الأردن، 2006.

11. دليلة خليفي، إجراءات اختيار موضوع البحث بين ذاتية الباحث ومتطلبات البحث، دفاتر الترجمة، معهد الترجمة، جامعة الجزائر 02، (د.ت.ن).

12. دياب البداينة، المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف للعلوم العربية، الرياض، 1999.

13. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، (د.ت.ن).

14. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

15. سيد محمود الهواري، أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، القاهرة، مصر، منعقد يومي 14-15 ماي 2003.

16. صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2012.

17. صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.

18. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، علوم قانونية علوم اجتماعية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

19. عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية: الرسائل والاطروحات، الطبعة الأولى، دار الابحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20. عبد النور ناجي، بومدين طاشمة، أصول منهجية البحث في علم السياسة، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

21. عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار لايمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2025.

22. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1986.

23. عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982.

24. عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018.

25. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، طبعة 09، مكتبة الرشد، الرياض، 2005.

26. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، سوريا، 2004.

27. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، (د.ت.ن).

28. علي ضوي، منهجية البحث القانوني: طرق اعداد الرسائل الجامعية في القانون والتعليق على الأحكام وكتابة الاستشارات واستخدام المكتبة القانونية، الطبعة 03، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 2001.

29. علي مراح، منهجية التفكير القانوني: نظريا وعمليا، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

30. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت.ن).

31. عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية: أطروحة الدكتوراه، مذكرة ماجستير، مذكرة ماستر، المقالات القانونية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 .

32. عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني: أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

33. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت.ن).

34. غازي عناية، إعداد البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1992.

35. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

36. فوزي غرايبة وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، طبعة 05، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

37. كاري نبيلة، المير بومدين، "تكوين الطالب المستمر وفاعليته في إنجاز مذكرة تخرج"، مجلة دراسات، 2017.

38. مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، بدون دار نشر، 2015.

39. محفوظ جودا، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

40. محمد حشمي ويوسف بن يزة، منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مخبر الأمن الإنساني، باتنة، الجزائر، 2020.

41. محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم، المنهج، الإجراءات، طبعة 02، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (د.ت.ن)

42. محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1999.

43. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

44. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التوثيق، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998.

45. مورس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الطبعة الأولى، دار القصبة للنشر، الجزائر، ،2004.

46. نادية عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2017.

47. نعمة أنطوان وآخرون، المنجد الوسيط في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003.

ثالثا: المقالات العلمية

1. إبراهيم كراش، هشام قاضي،" طبيعة المنهج في العلوم الاجتماعية عند ماكس فيبر"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 19، عدد 01، 2023.

2. جمال إبراهيم الحيدري، علياء يونس علي، "جريمة السرقة العلمية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد 05 (خاص)، 2019.

3. جمال أحمد زيد الكيلاني، "السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها"، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، مجلد 46، عدد01، ملحق 01، 2019.

4. رزيق بخوش، "مفهوم السرقة العلمية وصورها في القانون الجزائري: دراسة تحليلية للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 10، عدد 01، 2022.

5. سليمان بلعور وعبد الرحمن بن سانية،" إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 04، جامعة غرداية، 2009.

6. سميحة ديفل، "الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة"، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 10، العدد 02 ، ديسمبر 2021 .

7. عبد المجيد لخذاري، " تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، عدد 13 جانفي 2020.

8. عقيلة عفيري، قواعد تهميش وتوثيق البحوث العلمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 10، عدد 02، 2023.

9. علي خيدة و سميحة ديفال، ظاهرة الأخطاء المتفشية في كتابة مقدمة المذكرات الجامعية وسبل إصلاحها، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 16، عدد 03، 2024.

10. قوسطو شهرزاد، "الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد الخامس، جانفي 2018.

11. كمال شلي، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة حماة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2012.

12. محمد كعنيت، "الاقتباس والتهميش في البحث العلمي ودورهما في تحقيق الأمانة والوقاية من السرقة العلمية"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مجلد 09، عدد 02، 2022.

رابعا: المداخلات

1. طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الموسوم ب" تمتين أدبيات البحث العلمي"، المنعقد بتاريخ 29 ديسمبر 2015، الجزائر.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. الموقع الالكتروني: https://www.mobt3ath.com/dets.php تاريخ التصفح: 2026/02/06 على الساعة: 11:15.

2. تقي خالد، تعرف على أهمية الملاحق والجداول والأشكال في البحث العلمي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.maktbtk.com/blog/post/177 تاريخ التصفح: 2026/02/24. الساعة 10:06

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	
الإطار العام لمذكرة التخرج	03
أولا: مفهوم مذكرة التخرج	03
ثانيا: أهمية مذكرة التخرج والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها	03
المحور الأول: اختيار موضوع البحث العلمي وصياغة العنوان	
المبحث الأول: اختيار موضوع البحث العلمي	11
المطلب الأول: مصادر موضوع البحث العلمي ومعايير اختياره	12
الفرع الأول: مصادر موضوع البحث العلمي	12
الفرع الثاني: معايير اختيار موضوع البحث العلمي	14
المطلب الثاني: عملية الاشراف على المذكرة	17
الفرع الأول: صفات الباحث العلمي القانوني	17
الفرع الثاني: التزامات المشرف والطالب في عملية الإشراف	18
المبحث الثاني: طرق اختيار موضوع البحث العلمي وضوابط صياغته	19
المطلب الأول: طرق اختيار موضوع البحث العلمي	20
الفرع الأول: طريقة اختيار الموضوع من قبل الباحث	20
الفرع الثاني: طريقة اختيار الموضوع من قبل الغير	20
أولا: اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف	21
ثانيا: طريقة اقتراح المواضيع من قبل فريق التكوين	21
ثالثا: طريقة اقتراح المواضيع من قبل الهيئات المختصة في المؤسسة	22
المطلب الثاني: ضوابط صياغة العنوان ومواضيع يجب تجنبها	22

الفرع الأول: شروط صياغة عنوان المذكرة	23
الفرع الثاني: مواضيع يجب على الطالب تجنبها	25
المحور الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية	
المبحث الأول: مفهوم الوثائق العلمية وأنواعها	27
المطلب الاول: مفهوم الوثائق العلمية	27
الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية	28
الفرع الثاني: أهمية الوثائق العلمية في البحث العلمي	28
المطلب الثاني: أنواع الوثائق العلمية	29
الفرع الأول: الوثائق الأصلية (المصادر)	29
أولا: مفهوم الوثائق الأصلية	29
ثانيا: أنواع الوثائق الأصلية	30
الفرع الثاني: الوثائق غير الأصلية	31
أولا: تعريف الوثائق غير الأصلية	31
ثانيا: أنواع الوثائق غير الأصلية	31
المبحث الثاني: أماكن تواجد الوثائق العلمية وطرق الوصول إليها	32
المطلب الأول: أماكن تواجد الوثائق العلمية	32
الفرع الأول: المكتبات	33
أولا: المكتبات الجامعية	33
ثانيا: المكتبات العامة	33
ثالثا: المكتبات التجارية الخاصة	33
الفرع الثاني: المعارض ودور الطباعة والنشر	33
أولا: المعارض	33
ثانيا: دور الطباعة والنشر	34

الفرع الثالث: الفضاء الرقمي	34
أولا: محركات البحث المتقدمة وقواعد البيانات	34
ثانيا: الاتصال بالخبراء والمؤسسات	34
المطلب الثاني: طرق الوصول إلى الوثائق العلمية	34
الفرع الأول: الطرق التقليدية للوصول إلى الوثائق العلمية	35
أولا: الاقتناء	35
ثانيا: الإعارة	35
ثالثا: النسخ	35
الفرع الثاني: الطرق الحديثة للوصول إلى الوثائق العلمية	35
أولا: التصوير الرقمي	35
ثانيا: النسخ الآلي	35
ثالثا: التحميل	36
المحور الثالث: صياغة إشـكـالـية البحث وتصميم الخطة	
المبحث الأول: صياغة إشـكـالـية البحث	37
المطلب الأول: مفهوم الاشكالية	37
الفرع الأول: تحديد مدلول الإشكالية	37
الفرع الثاني: أهمية الإشكالية في البحث العلمي	39
المطلب الثاني: تحديد الإشكالية وضوابط صياغتها	40
الفرع الأول: تحديد إشكالية البحث	40
الفرع الثاني: ضوابط صياغة الإشكالية	42
المبحث الثاني: تصميـم خطـة المذكرة	42
المطلب الأول: مفهوم الخطة	43
الفرع الأول: تعريف الخطة وبيان أهميتها	43

الفرع الثاني: طرق تقسيم الخطة ومعايير تبويب الموضوع	45
المطلب الثاني: شروط وضع الخطة	47
الفرع الأول: الشروط الشكلية	48
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية	48
المحور الرابع: صيـــاغـة مقـدمـة مذكرة التخرج	
المبحث الأول: الإطار العام لمقدمة مذكرة التخرج	50
المطلب الأول: مفهوم مقدمة مذكرة ماستر	51
الفرع الأول: تعريف المقدمة	51
الفرع الثاني: أهمية المقدمة	52
المطلب الثاني: ضوابط صياغة المقدمة وعناصرها	53
الفرع الأول: ضوابط صياغة المقدمة	53
الفرع الثاني: عناصر المقدمة	53
المبحث الثاني: المناهج المعتمدة في العلوم القانونية	61
المطلب الأول: المناهج الإجرائية	62
الفرع الأول: المنهج الوصفي	62
الفرع الثاني: المنهج المقارن	63
المطلب الثاني: المناهج العقلية والاكتشافية	66
الفرع الأول: المنهج الاستدلالي	66
الفرع الثاني: المنهج التحليلي (تحليل المحتوى)	68
المحور الخامس: تحرير البحث العلمي (العرض)	
المبحث الأول: مرتكزات تحرير البحث العلمي	86
المطلب الأول: الالتزام بالأمانة العلمية	86
الفرع الأول: مفهوم السرقة العلمية	86

الفرع الثاني: صور السرقة العلمية	75
المطلب الثاني: الأسس الشكلية لتحرير البحث العلمي	90
الفرع الأول: أسلوب الكتابة العلمية القانونية	90
الفرع الثاني: قواعد أخرى للكتابة العلمية	93
المبحث الثاني: الاقتباس وقواعد الاسناد والتوثيق	97
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتباس والتوثيق	97
الفرع الأول: مدلول الاقتباس	98
الفرع الثاني: مدلول التوثيق (نظام الهوامش)	102
المطلب الثاني: قواعد الإسناد والتوثيق في الهوامش (بيبليوغرافيا الهوامش)	92
الفرع الأول: طرق التهميش	92
الفرع الثاني: تدوين البيانات في الهامش	94
المحور السادس: الخاتمة والملاحق	
المطلب الأول: خاتمة الدراسة	121
الفرع الأول: مفهوم الخاتمة	121
الفرع الثاني: عناصر الخاتمة	121
المطلب الثاني: قائمة الملاحق	122
الفرع الأول: مفهوم الملاحق	122
الفرع الثاني: أنواع الملاحق وكيفية استخدامها في الأبحاث الأكاديمية	122
المحور السابع: قائمة المصادر والمراجع	
المطلب الأول: دور قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية ومعايير تصنيفها	125
الفرع الأول: دور قائمة المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية	125
الفرع الثاني: معايير تصنيف المصادر والمراجع	126

المطلب الثاني: كيفية ترتيب المصادر والمراجع في الأبحاث الأكاديمية	127
الفرع الأول: كيفية ترتيب المصادر	128
الفرع الثاني: كيفية ترتيب المراجع	130
المحور الثامن: الإخراج النهائي للمذكرة والمناقشة	
المبحث الأول: الإخراج النهائي للمذكرة	137
المطلب الأول: الصفحات التمهيدية	137
المطلب الثاني: الصفحات الرئيسية	139
المطلب الثالث: الصفحات الختامية	141
المبحث الثاني: عملية المناقشة لمذكرة التخرج	144
المطلب الأول: مرحلة ما قبل المناقشة	145
المطلب الثاني: مرحلة المناقشة	146
قائمة المصادر والمراجع	151